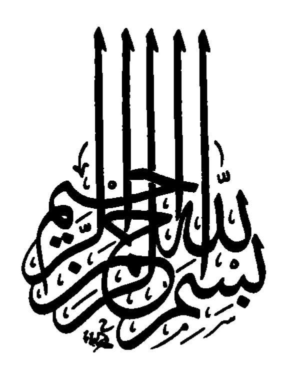


شرح وتحقيق

محمد بن إبراهيم الحمد

دار ابن خزيمة



القَصِيدَةُ التَّائِيَّةُ
فِي القَدَرِ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم

القصيدة التائية في القدر ـــ الرياض

٢٣٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم .

ردمك ٨ ـ ٦٩ ـ ٨٨٣ ـ ٩٩٦٠

١ ـــ القضاء والقدر (الإسلام) (أ) ـــ الحمد محمد بن إبراهيم (محقق) (ب) ـــ العنوان

ديوي ٢٤١ ١٤٢٣/٤٦٥٨

رقم الإيداع: ٤٦٥٨ / ١٤٢٣

ردمك: ٨ـ٦٩ـ٨٨٣ـ٩٩٦٠



الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

دار ابن خزيمة

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ـ الرياض

الملز ـ شارع الاحساء ـ غرب حديقة الحيوان

هاتف : ٤٧٣٠٧٨٨ ـ ٤٧٦٩٩٣٢ ـ فاكس : ٤٧٦٠٧٩٥

المقـدّمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان، وقاعدة أساس الإحسان؛ وهو قطب رحى التوحيد ونظامه، ومبدأ الدين القويم وختامه.

والقدر هو قدرة الله[1]، فالمؤمن به مؤمن بقدرة الله، والمكذب به مكذب بقدر الله ـ عز وجل ـ.

ثم إن للإيمان بالقدر أهمية عظمى، ومكانةً عليا من جهة كثرة وروده في نصوص الشرع التي بينت حقيقته، وجلَّت أمره، وأوجبت الإيمان به، وحذرت من إنكاره والتكذيب به.

وكذلك كتب العقيدة اهتمت به، وأطنبت في ذكره، والحديث عنه وكشف الشبه فيه، والرد على المخالفين في شأنه.

ومما يدل على أهميته ما يترتب على الإيمان به من السعادة في الدنيا وفي العقبى، وما يترتب على الكفر به والضلال في شأنه من الشقاء والعذاب؛ ففهم هذا الباب والإلمام به ـ ولو على سبيل الإجمال ـ من الأهمية بمكان.

---

(١) هذه مقولة للإمام أحمد ـ رحمه الله ـ انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/ ٣٠٨، وطريق الهجرتين لابن القيم ص ١٧٠.

والإيمان بالقدر أمر فطري، والعرب في جاهليتها وإسلامها لم تكن تنكر القدر كما صرح بذلك أحد أئمة اللغة وهو أحمد بن يحيى ثعلب بقوله: «ما في العرب إلا مثبت القدر خيره وشره، أهل الجاهلية وأهل الإسلام»[١].

وإنما ظهرت بدعة القدرية من غير العرب، وذلك عندما دخلت الفلسفات الهندية، واليونانية، والفارسية وغيرها بلاد المسلمين؛ حيث ظهرت تلك البدعة التي تعد أول شرك في الإسلام في البصرة ودمشق، ولم تظهر في مكة ولا المدينة؛ لانتشار العلم.

وقد كان وقت ظهورها في عهد صغار الصحابة كابن عباس وابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ.

وتكاد مصادر أهل السنة تجمع على أن أول من تكلم بالقدر رجل نصراني من أهل البصرة يعمل بقالاً يقال له: (سنسويه)، وبعضهم يسميه: (سوسن) وبعضهم يسميه: (سيسويه).

ثم تَلَقَّفها عن هذا الرجلِ معبدُ الجهني، وهو من أهل البصرة، وتلقاها عن معبدٍ غيلانُ الدمشقي من أهل دمشق.

وقد جاء ذلك عن غير واحد من أئمة السلف كالأوزاعي ـ رحمه الله ـ[٢].

وقد أنكر الصحابة الموجودون آنذاك هذه البدعة، وأعلنوا البراءة منها ومن أهلها.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٤/ ٧٠٤-٧٠٥.

(٢) انظر الشريعة للآجري ص٢٤٣، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/ ٧٠٥.

ثم جاء من بعدهم علماءُ السلف، فتتابعوا على إنكار البدع في القدر، وبيان الحق فيه.

ومن أولئك العلماء الأجلاء شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن عبدالسلام بن تيمية الحراني ـ رحمه الله ـ فله في هذا الباب وغيرِه يدٌ طولى، وقِدْحٌ مُعلّىً؛ حيث تعرض لباب القدر، وبيَّنه، وانتصر لمذهب السلف فيه، وأجاب عن أدق مسائله، وتفاصيله، وكشف عن وجه الصواب فيما أثير حوله من شبهات، وصاول الفرق الضالة والمذاهب المنحرفة، وقارعهم بالحجة والبيان.

وكلامه في القدر مبثوث في ثنايا كثير من كتبه، وخصوصاً المجلد الثامن من مجموع الفتاوى الذي جمعه الشيخ عبدالرحمن بن قاسم، وابنه الشيخ محمد ـ عليهما رحمة الله ـ.

وإن من أبدع ما خطته يراعة شيخ الإسلام من الأجوبة في هذا الباب ـ ما أجاب به عن السؤال الذي أورده بعض علماء الذمة، أو على لسان علماء الذمة ـ كما سيأتي بيان ذلك ـ.

حيث أُورد ذلك السؤال في ثمانية أبيات تتضمن شبهاً عظيمة في هذا الباب، يقول مطلعها:

أيا علمـاءَ الديـنِ ذميٌّ دينكـم   تحـيـر دُلُّوه بـأوضـح حـجـةِ

فأجابه شيخ الإسلام على البديهة مرتجلاً بمائة وخمسة وعشرين بيتاً فصَّل من خلالها الرد على هذا السائل، وأتى بالعجب العجاب في باب القدر، ومطلعُ تلك القصيدة يقول:

سؤالك يا هـذا سـؤالُ معـانـدٍ مخاصمِ ربٍّ العرش باري البرية

ولقد يسر الله مقابلة نص السؤال وجواب شيخ الإسلام على عشر نسخ.

وسيأتي الحديث ـ إن شاء الله ـ مفصلاً عن هذه القصيدة، ووصف نسخها، وبيان ما احتوت عليه، كما سيأتي شرحها مستوفى بعد ذلك.

وما من ريب أن موضوع هذه القصيدة موضوع شريف، وباب من أبواب العلم عظيم.

وما من ريب ـ أيضاً ـ أن الحاجة إليه ماسة سواء كان ذلك للأفراد، أو للأمة.

ولهذا ما تخلف المسلمون في عصورهم المتأخرة إلا لأسباب أبرزُها جهل أكثرهم وانحرافهم في باب العقيدة ـ عموماً ـ وفي باب القدر على وجه الخصوص.

وذلك عندما اتخذ كثيرٌ منهم من الإيمان بالقدر مسوغاً واهياً لعجزهم، وإخلادهم إلى الأرض تاركين الأخذ بالأسباب، ناسين ـ أو متناسين ـ أن أقدار الله ـ عز وجل ـ إنما تجري وفْقَ سننه الثابتة التي لا تحابي أحداً كائناً من كان.

وهذا ما ألمح إليه أحد المستشرقين الألمان، فقال وهو يؤرخ لحال المسلمين في عصورهم المتأخرة: «طبيعة المسلم التسليم لإرادة الله، والرضا بقضائه وقدره، والخضوع بكل ما يملك للواحد القهار.

وكان لهذه الطاعة أثران مختلفان؛ ففي العصر الإسلامي الأول

لعبت دوراً كبيراً في الحروب، وحققت نصراً متواصلاً؛ لأنها دفعت في الجندي روح الفداء.

وفي العصور المتأخرة كانت سبباً في الجمود الذي خيَّم على العالم الإسلامي؛ فقذف به إلى الانحدار، وعزله وطواه عن تيار الأحداث العالمية»[1].

فلعل الأمة الإسلامية تفيق من رقدتها، وتتولى قوامة البشرية وقيادتها، وتأخذ مكانها اللائق بها، وذلك بعودتها إلى عقيدتها الصافية التي هي مصدر مجدها، ومنبع عزها.

وقبل الشروع في شرح هذه القصيدة يحسن الوقوف عند تمهيد وفصلين:

- **التمهيد:** وتحته ترجمة يسيرة لشيخ الإسلام ابن تيمية.

- **الفصل الأول: دراسة عامة لباب القدر:**

وتحته: ستة مباحث:

المبحث الأول: مسألة في حكم الحديث عن القدر

المبحث الثاني: تعريف القضاء والقدر والعلاقة بينهما

المبحث الثالث: أدلة الإيمان بالقضاء والقدر

المبحث الرابع: معالم عامة في باب القدر

المبحث الخامس: ما الواجب على العبد في باب القدر؟

---

(١) الإسلام قوة الغد العالمية لـ: باول شمتز ص٩٠.

المبحث السادس: حكايات تتعلق بالقدر.

- الفصل الثاني: دراسة عامة للقصيدة التائية:

وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف بالقصيدة.

المبحث الثاني: اسم السائل وعدد أبيات السؤال والجواب.

المبحث الثالث: شروح القصيدة.

المبحث الرابع: مجمل ما احتوت عليه القصيدة، وطريقة شرحها.

المبحث الخامس: وصف النسخ.

المبحث السادس: ملحوظات وتنبيهات حول نسختي مجموع الفتاوى والدرة البهية.

وبعد هذه المباحث يُنْتَقل إلى شرح القصيدة التائية شرحاً مفصلاً، وذلك بإيراد نص السؤال ثم شرحه، ثم تشرح أبيات القصيدة حسب المنهج الذي سيرد ذكره في المبحث السابع.

هذا وأسأل الله ـ بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى ـ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده؛ ذخراً لكاتبه ووالديه، ومن له حق عليه؛ إنه جواد كريم سميع قريب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أعان على إخراج هذا الكتاب

تصحيحاً، ومراجعة، ومشورة، وإمداداً بالمخطوطات، فأسأل الله ـ عز وجل ـ أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل ما قاموا به ذخراً لهم يوم القيامة.

والله المستعان، وعليه التكلان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

محمد بن إبراهيم الحمد

١٦/٣/١٤٢٣هـ

الزلفي ١١٩٣٢ ص.ب: ٤٦٠



تمهيد

ترجمة يسيرة لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ

هو تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، ولد سنة ٦٦١هـ، وتوفي سنة ٧٢٨هـ.

ذلك الإمام الحبر، والعلامة البحر، الذي دنت له قطوف العلوم، ودانت له نواصي الحكمة، والذي طبقت شهرته الخافقين، وسار بحديثه الركبان، فهو أُمَّةٌ في الخير، وقدوة في الهدى والتقوى.

والحديث عن جوانب النبوغ والألمعية في سيرة هذا الإمام يطول، والمقام لا يتسع للإسهاب والإطناب؛ لأن جوانب العظمة في شخصيته كثيرة جداً، يصعب حصرها، والوقوف عليها.

علمه: فإذا أتيت إلى العلم وجدت العباب الزاخر، والبحر المتلاطم، وذلك لما وهبه الله من سعة العلم وغزارته.

قال الحافظ البزار ـ رحمه الله ـ: «أما غزارة علومه فمنها ذكر معرفته بعلوم القرآن المجيد، واستنباطه لدقائقه، ونقله لأقوال العلماء في تفسيره، واستشهاده بدلائله، وما أودعه الله ـ تعالى ـ فيه من عجائبه، وفنون حكمه، وغرائب نوادره، وباهر فصاحته، وظاهر ملاحته؛ فإنه فيه الغاية التي ينتهى إليها، والنهاية التي يُعَوّل عليها.

ولقد كان إذا قُرِىء في مجلسه آيات من القرآن يشرع في تفسيرها، فينقضي المجلس بجملته، والدرس برُمَّتِه، وهو في تفسير بعض آية منها.

وكان مجلسه مُقَدَّراً بقدر ربع النهار، يفعل ذلك بديهة من غير أن يكون له قارئ معين يقرأ له شيئاً معيناً يبيِّنه؛ ليستعد لتفسيره.

بل كان كل من حضر يقرأ ما تيسر له، ويأخذ هو في القول على تفسيره.

وكان غالباً لا يقطع إلا ويفهم السامعون أنه لولا مضي الزمن المعتاد لأورد أشياء أخر في معنى ما هو فيه من التفسير، لكن يقطع نظراً في مصالح الحاضرين.

ولقد أملى في تفسير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مجلداً كبيراً، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] نحو خمس وثلاثين كراساً»[١].

ثم قال البزار ـ رحمه الله ـ: «وأما معرفته، وبصره بسنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأقواله، وأفعاله، وقضاياه، ووقائعه، وغزواته، ومعرفته بصحيح المنقول عنه وسقيمه، وبقية المنقول عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في أقوالهم، وأفعالهم، وفتاويهم، وأحوالهم، وأحوال مجاهداتهم في دين الله، وما خصوا به من بين الأمة فإنه كان ـ رضي الله عنه ـ من أضبط الناس لذلك، وأعرفهم فيه، وأسرعهم استحضاراً لما يريده منه؛ فإنه قل أن ذكر حديثاً في مصنف أو فتوى، أو استشهد به، أو استدل به إلا وعزاه في أي دواوين الإسلام هو، ومن أي قسم من الصحيح، أو الحسن، أو غيرهما، وذكر اسم راويه من الصحابة.

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية للبزار ص٢٢-٢٣.

وقلَّ أن يسأل عن أثر إلا وبيَّن في الحال حاله، وحال أمره، وذاكره»[1].

وقال ـ أيضاً ـ: «ومن أعجب الأشياء في ذلك أنه في محنته الأولى بمصر لما أخذ وسجن، وحيل بينه وبين كتبه صنف عِدَّةَ كتبٍ صغاراً وكباراً، وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار، وأقوال العلماء، وأسماء المحدثين، والمؤلفين، ومؤلفاتهم، وعزا كل شيء من ذلك إلى ناقليه وقائليه بأسمائهم، وذكر أسماء الكتب التي ذكر فيها، وأي موضع هو منها كل ذلك بديهة من حفظه؛ لأنه لم يكن عنده حينئذ كتاب يطالعه.

ونقبت، واختبرت، واعتبرت فلم يوجد فيها ـ بحمد الله ـ خلل ولا تغيير»[2].

قال: «حكى من يوثق بنقله أنه كان يوماً بمجلس، ومحدثٌ يقرأ عليه بعض الكتب الحديثية، وكان سريع القراءة، فعارضه الشيخ في اسم رجل عن سند الحديث، وقد ذكره القارئ بسرعة، فذكر الشيخ أن اسمه فلان بخلاف ما قرأ، فاعتبروه فوجدوه كما قال الشيخ»[3].

«ولقد سئل يوماً عن الحديث **«لعن الله المحلِّل والمحلَّل له»**[4]

---

(١) الأعلام العلية ص٢٣-٢٤.

(٢) الأعلام العلية ص٢٤.

(٣) الأعلام العلية ص٣٢.

(٤) أخرجه أحمد ١/٤٤٨ ، ٤٦٢، والنسائي ٦/١٤٩، والدارمي ٢/ ٥٥٤، والترمذي ٣/٤٢٨ (١١٢٠)، وقال: «حسن صحيح».

فلم يزل يورد فيه وعليه حتى بلغ كلامه فيه مجلداً كبيراً»[١].

أما مؤلفاته ومصنفاته وفتاويه فيقصر دونها العد والإحصاء، والبحث والاستقصاء.

ولهذا قلَّ أن تجد باحثاً في عصرنا هذا إلا ويعول على ابن تيمية، ويأخذ بأقواله، سواء كان ذلك في العقائد أو الفقه، أو الحديث، أو الفلسفة، أو المنطق، أو التربية، أو السلوك، أو السياسة، أو الاقتصاد أو غيرها.

تعبده: أما تعبده ـ رحمه الله ـ فكان عجباً من العجاب، وذلك لما آتاه الله من جلد عجيب، ورغبة ومحبة للعبادة.

قال تلميذه ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «وحضرت شيخ الإسلام ابن تيمية مرة صلى الفجر، ثم جلس يذكر الله ـ تعالى ـ إلى قريب من انتصاف النهار، ثم التفت إليَّ وقال: هذه غدوتي، ولو لم أتغدَّ سقطت قوتي، أو كلاماً قريباً من هذا.

وقال لي مرة: لا أترك الذكر إلا بنية إجمام نفسي وإراحتها؛ لأستعد بتلك الراحة لذكر آخر، أو كلاماً هذا معناه»[٢].

وقال البزار: «أما عن تعبده ـ رضي الله عنه ـ فإنه قلَّ أن سُمِعَ بمثله؛ لأنه قد قطع جُلَّ وقته وزمانه فيه، حتى إنه لم يجعل لنفسه شاغلة تشغله عن الله ـ تعالى ـ ما يراد له لا من أهل، ولا من مال.

(١) الأعلام العلية ص٣٣.

(٢) الوابل الصيب من الكلم الطيب لابن القيم ص٦٣.

وكان في ليله متفرداً عن الناس كلهم، خالياً بربه ـ عز وجل ـ ضارعاً، مواظباً على تلاوة القرآن العظيم، مكرراً لأنواع التعبدات الليلية والنهارية.

وكان إذا ذهب الليل، وحضر مع الناس بدأ بصلاة الفجر يأتي بسنتها قبل إتيانه إليهم.

وكان إذا أحرم بالصلاة تكاد تنخلع القلوب لهيبة إتيانه بتكبيرة الإحرام.

فإذا دخل في الصلاة ترتعد أعضاؤه، حتى يميله يمنة ويسرة»[١].

سمته وهديه وخلقه: أما عن سمته وهديه وحسن خلقه فكان ضرباً من الخيال.

قال العلامة عماد الدين الواسطي: «ما رأينا في عصرنا هذا من تتجلى النبوة المحمدية وسننها في أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل، يشهد القلب الصحيح أن هذا هو الاتباع حقيقة»[٢].

وقال ابن القيم عن حسن خلقه، وعفوه وإحسانه إلى من أساء إليه: «وما رأيت أحداً أجمع لهذه الخصال من شيخ الإسلام ـ قدَّس الله روحه ـ.

وكان بعض أصحابه الأكابر يقول: وددت أني لأصحابي مثله لأعدائه.

وما رأيته يدعو على أحد منهم قط، وكان يدعو لهم، وجئت يوماً مبشراً له بموت أكبر أعدائه، وأشدهم عداوةً وأذىً له، فنهرني، وتنكر لي، واسترجع، ثم قام من فوره إلى بيت أهله، فعزَّاهم، وقال:

---

(١) الأعلام العلية ص٣٨.

(٢) جلاء العينين للألوسي ص٨.

إني لكم مكانه، ولا يكون لكم أمر تحتاجونه فيه إلى مساعدة إلا وساعدتكم فيه، ونحو هذا الكلام، فسرُّوا به، ودعوا له، وعظموا هذه الحال منه، فرحمه الله ورضي عنه»(١).

وقال البزار عن زهده: «ولقد اتفق كل من رآه خصوصاً من أطال ملازمته أنه ما رأى مثله في الزهد في الدنيا، حتى لقد صار ذلك مشهوراً؛ بحيث قد استقر في قلب القريب والبعيد من كل من سمع بصفاته على وجهها.

بل لو سُئل عامي من أهل بلد بعيد من الشيخ: من كان أزهد أهل هذا العصر، وأكملهم في رفض فضول الدنيا، وأحرصهم على طلب الآخرة؟ لقال: ما سمعت بمثل ابن تيمية ـ رحمة الله عليه ـ»(٢).

وقال عن تواضعه: «أما تواضعه فما رأيت ولا سمعت بأحد من أهل عصره مثله في ذلك؛ كان يتواضع للكبير، والصغير، والجليل، والحقير، والغني الصالح، والفقير.

وكان يدني الفقير الصالح، ويكرمه، ويؤنسه، ويباسطه بحديثه المُسْتَحْلَى زيادة على مثله من الأغنياء، حتى إنه ربما خدمه بنفسه، وأعانه بحمل حاجته؛ جبراً لقلبه، وتقرباً بذلك إلى ربه.

وكان لا يسأم ممن يستفتيه، أو يسأله، بل يقبل عليه ببشاشة وجه، ولين عريكة، ويقف معه حتى يكون هو الذي يفارقه كبيراً أو صغيراً،

---

(١) مدارج السالكين ٢/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) الأعلام العلية ص٤٧-٤٨.

رجلاً أو امرأة، حُرًّا أو عبداً، عالماً أو عاميًّا، حاضراً أو بادياً.

ولا يجبهه، ولا يحرجه، ولا ينفره بكلام يوحشه، بل يجيبه، ويفهمه، ويعرفه الخطأ من الصواب بلطف وانبساط»[1].

وقال عن كرمه: «كان ـ رضي الله عنه ـ مجبولاً على الكرم، لا يتطبعه ولا يتصنعه؛ بل هو له سجية، وقد ذكرت فيما تقدم أنه ما شد على دينار ولا درهم قط، بل كان مهما قدر على شيء من ذلك يجود به كله.

وكان لا يرد من يسأله شيئاً يقدر عليه من دراهم ولا دنانير، ولا ثياب ولا كتب ولا غير ذلك، بل ربما كان يسأله بعض الفقراء شيئاً من النفقة، فإن كان حينئذ متعذراً لا يَدَعُه يذهب بلا شيء، بل كان يعمد إلى شيء من لباسه فيدفعه إليه، وكان ذلك المشهور عند الناس من حاله»[2].

وقال: «وحدثني من أثق به: أن الشيخ ـ رضي الله عنه ـ كان لا يرد أحداً يسأله شيئاً كَتَبَهُ، بل يأمره أن يأخذ هو بنفسه ما يشاء منها.

وأُخْبِرْنا أنه جاءه يوماً إنسان يسأله كتاباً ينتفع به، فأمره أن يأخذ كتاباً يختاره، فرأى ذلك الرجل بين كتب الشيخ مصحفاً قد اشتُري بدراهمَ كثيرةٍ، فأخذه ومضى، فلام بعض الجماعة الشيخ في ذلك، فقال: أيحسن بي أن أمنعه بعدما سأله؟ دعه فلينتفع به.

---

(١) الأعلام العلية ص٥٢.

(٢) الأعلام العلية ص٦٥.

وكان الشيخ ـ رضي الله عنه ـ ينكر إنكاراً شديداً على من يُسأل شيئاً من كتب العلم ويمنعها من السائل، ويقول: ما ينبغي أن يمنع العلم ممن يطلبه»[١].

شجاعته: أما عن شجاعته، وقوة قلبه، ورباطة جأشه فحدث ولا حرج.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «وعلم الله ما رأيت أحداً أطيب عيشاً منه قط، مع ما كان فيه من ضيق العيش، وخلاف الرفاهية والنعيم، بل ضدها، ومع ما كان فيه من الحبس، والتهديد، والإرهاق، وهو مع ذلك من أطيب الناس عيشاً، وأشرحهم صدراً، وأقواهم قلباً، وأسَرّهم نفساً، تلوح نضرة النعيم على وجهه.

وكنا إذا اشتد بنا الخوف، وساءت منا الظنون، وضاقت بنا الأرض ـ أتيناه، فما هو إلا أن نراه، ونسمعَ كلامه فيذهب ذلك كله، وينقلب انشراحاً، وقوة، ويقيناً، وطمأنينة.

فسبحان من أشهد عباده جَنَّتَهُ قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل، فآتاهم من رَوْحها، ونسيمها، وطيبها ما استفرغ قواهم لطلبها، والمسابقة إليها»[٢].

---

(١) الأعلام العلية ص٦٨.

(٢) الوابل الصيب ص٧٠.

وقال البزار ـ رحمه الله ـ: «كان ـ رضي الله عنه ـ من أشجع الناس، وأقواهم قلباً.

ما رأيت أحداً أثبت جأشاً منه، ولا أعظم عناءً في جهاد العدو منه، كان يجاهد في سبيل الله بقلبه ولسانه ويده، ولا يخاف في الله لومة لائم.

وأخبَرَ غيرُ واحدٍ أن الشيخ ـ رضي الله عنه ـ كان إذا حضر مع عسكر المسلمين في جهاد يكون بينهم واقيتَهُم، وقطبَ ثباتهم، إنْ رأى من بعضهم هلعاً، أو رِقَّةً، أو جبانةً ـ شَجَّعَه، وثبَّته، وبشره، ووعده بالنصر والظفر والغنيمة، وبيَّن له فضل الجهاد والمجاهدين، وإنزال الله عليهم السكينة.

وكان إذا ركب الخيل يتَحَنَّك[1]، ويجول في العدو كأعظم الشجعان، ويقوم كأثبت الفرسان، ويكبر تكبيراً أنكى في العدو من كثير من الفتك بهم، ويخوض فيهم خوض رجل لا يخاف الموت.

وحدثوا أنهم رأوا منه في فتح عكة أموراً عظيمة يعجز الواصف عن وصفها.

قالوا: ولقد كان السبب في تملك المسلمين إياها بفعله، ومشورته، وحسن نظره»[2].

---

(١) التحنيك: هو وضع العمامة تحت الذقن، ولف طرفيها على الرأس.

(٢) الأعلام العلية ص٦٩-٧٠.

هذه بعض ملامح النبوغ والألمعية من سيرة هذا البطل المجاهد، ومن أراد مزيداً من التفصيل فليرجع إلى الكتب التي فصلت الحديث عن سيرته[١].

* * *

(١) انظر على سبيل المثال الأعلام العلية للبزار، والشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية لمرعي الكرمي الحنبلي، وشيخ الإسلام جهاده، دعوته، عقيدته، للشيخ أحمد القطان، ومحمد الزين، ومجموعة أوراق من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية للشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني، والفكر التربوي عند ابن تيمية د. ماجد العرساني، وابن تيمية باعث الفكر السلفي للشيخ محمد خليل هراس، وأحوال وأقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتب ابن القيم ليوسف بن صالح الخويطر، ونظريات ابن تيمية في السياسة والاجتماع للمستشرق الفرنسي هنري لاووست، والجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق الشيخ محمد عزيز شمس والشيخ علي بن محمد العمران، وإشراف وتقديم الشيخ العلامة د. بكر أبو زيد.

الفصل الأول

دراسة عامة لباب القدر



الفصل الأول

دراسة عامة لباب القدر

المبحث الأول

مسألة في حكم الحديث عن القدر

قبل الدخول في تفاصيل الحديث عن القضاء والقدر ـ يحسن الوقوف عند مسألة أُثيرت قديماً، وتثار حديثاً، مفادها: أنه لا ينبغي الحديث في مسائل القدر مطلقاً، بحجة أن ذلك يبعث على الشك والحيرة، وأن هذا الباب زلَّت به أقدام، وضلَّت به أفهام.

والكلام هكذا ـ على إطلاقه ـ غير صحيح، لأمور عديدة منها.

١ - أن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان: ولا يتم إيمان العبد إلا به، فكيف يُعرف إذا لم يتُحدث عنه، ويُبيِّن للناس أمره؟!.

٢- أن الإيمان بالقدر ورد في أعظم حديث في الإسلام: وهو حديث جبريل ـ عليه السلام ـ وكان ذلك في آخر حياة النبي ـ صلى الله عيه وسلم ـ وقد قال صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»[(١)].

فمعرفته ـ إذاً ـ من الدين، وهي واجبة ولو على سبيل الإجمال.

٣- أن القرآن الكريم مليءٌ بذكر القدر وتفاصيله: والله ـ عز وجل ـ أمرنا بتدبر القرآن وعَقْلِه، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ**

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان ١/ ٣٨ (٨).

مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِه﴾ [ص:٢٩]، وقوله: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤].

فما الذي يخرج الآيات التي تتحدث في القدر عن هذا العموم؟!

٤ - أن الصحابة سألوا النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن أدق الأمور في القدر: كما جاء في حديث جابر في صحيح مسلم عندما جاء سراقة بن مالك بن جعشم إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: يا رسول الله بيِّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن، فيما العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت المقادير؟ أم فيما نستقبل؟

قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير**».

قال: ففيم العمل؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر**».

وفي رواية «**كل عامل ميسر لعمله**»[1].

٥ - أن الصحابة علَّموا تلاميذهم ـ من التابعين ـ ذلك: وسألوهم؛ ليختبروهم، وليَحْزُرُوا فهمهم، كما جاء في صحيح مسلم أن أبا الأسود الدؤلي قال: قال لي عمران بن الحصين: «أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، أشيءٌ قُضي عليهم، ومضى عليهم من قَدَرِ ما سبق؟ أو فيما يُستقبلون به فيما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟

فقلت: بل شيء قُضي عليهم.

قال: فقال: أفلا يكون ظلماً.

قال: ففزعت من ذلك فزعاً شديداً، قلت: كل شيء خَلْقُ الله، ومُلْكُ يده، فلا يُسأل عما يفعل وهم يسألون.

(١) مسلم باب القدر ٨/٤٨ (٢٦٤٨).

فقال لي: يرحمك الله، إني لم أُرِدْ بما سألتك إلا لأَحْزُر عقلك»[1].

٦- أن أئمة السلف الصالح من العلماء ألَّفوا في هذا الباب؛ بل وأطنبوا فيه، فلو قلنا بمنع الحديث عن القدر لضللناهم، وسَفَّهْنا أحلامهم.

٧- لو تركنا الحديث عن القدر لجهل الناس به، ولربما انفتح الباب لأهل البدعة والضلالة ليروجوا باطلهم، ويَلبسوا على المسلمين دينهم.

٨- فوات العلم والخير: فلو تركنا الحديث عن القدر، وعن ثمراته لفاتنا علم غزير، وخير كثير.

فإن قيل: كيف نجمع بين هذا وبين ما ورد في ذم الخوض في القدر، كما في قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما في حديث ابن مسعود ـ رضى الله عنه -: **«إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا»**[2].

(١) مسلم باب القدر ٨/٤٨-٤٩ (٢٦٥٠).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير، ١٠/٢٤٣ (١٠٤٤٨)، وأبونعيم في الحلية، ٤/١٠٨، وقال أبونعيم: «غريب من حديث الأعمش تفرد به عنه مسهر».
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٢٠٢: «وفيه مسهر بن عبدالملك وثقه ابن حبان وغيره وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح».
وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار، ١/٤١: «إسناده حسن».
وحسنه ابن حجر في الفتح، ١١/٤٨٦، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير، ١/٣٤٨، وقال الألباني في صحيح الجامع رقم (٥٤٥): «صحيح» وانظر: السلسلة الصحيحة، ١/٤٢ (٣٤).
وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي، ٦/٣٣٦: إسناده حسن.
وهذا الحديث جاء من حديث ثوبان - رضي الله عنه - بلفظه عند الطبراني في الكبير، ٢/١٤٢٧٩٦، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ٧/٢٠٢: وفيه يزيد ابن ربيعة وهو ضعيف.

وكذلك ما ورد أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ غضب غضباً شديداً، عندما خرج على أصحابه يوماً وهم يتنازعون في القدر، حتى احمرَّ وجهه، حتى كأنما فُقيء في وجنتيه حبُّ الرمان، فقال: «**أبهذا أُمرتم؟ أم بهذا أُرسلت إليكم؟ إنما أهلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر؛ عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه**»[(1)].

فالجواب عن ذلك: أن النهي الوارد منصب على الأمور الآتية:

١ - الخوض بالقدر بالباطل وبلا علم ولا دليل: قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال عن المجرمين: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٥].

٢- الاعتماد في معرفة القدر على العقل البشري القاصر: بعيداً عن هدي الكتاب والسنة؛ ذلك أن العقل البشري لا يستقل بمعرفة ذلك على وجه التفصيل؛ لأن له حدوداً وطاقاتٍ يجب أن يقف عندها[(2)].

---

(١) أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة من كتاب القدر باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، ٤/ ٤٤٣ رقم (٢١٣٣) وقال: وفي الباب عن عمر وعائشة وأنس، وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها.
وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي، ٢/ ٢٢٣ رقم ١٧٣٢ - ٢٢٣١: «حسن».
وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم» أخرجه أحمد، ١/ ٣٠، وأبوداود، (٤٧١٠) و (٤٧٢٠)، والحاكم، ١/ ٨٥.

(٢) انظر: الإبانة لابن بطة العكبري، ١/ ٤٢١-٤٢٢.

٣- ترك التسليم والإذعان لله ـ تعالى ـ في قدره: ذلك لأن القدر غيب، والغيب مبناه على التسليم.

٤- البحث عن الجانب الخفي في القدر: الذي هو سر الله في خلقه، والذي لم يطَّلع عليه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وذلك مما تتقاصر العقول عن فهمه ومعرفته[1].

٥- الأسئلة الاعتراضية التي لا ينبغي أن يُسأل عنها: كمن يقول مُتَعَنِّتاً: لماذا هدى الله فلاناً، وأضل فلاناً؟ ولماذا كلَّف الله الإنسان من بين سائر المخلوقات؟ ولماذا أغنى الله فلاناً، وأفقر فلاناً؟ وهكذا. . .

أما «من سأل مستفهماً فلا بأس به؛ فشفاء العي السؤال، أما من سأل متعنتاً ـ غير متفقه ولا متعلم ـ فهو الذي لا يحل قليلُ سؤاله ولا كثيرُهُ»[2].

٦- التنازع في القدر: الذي يؤدي إلى اختلاف الناس فيه، وافتراقهم في شأنه، فهذا مما نهينا عنه.

ولا يدخل في التنازع المذموم منازعة الفرق الضالة، وردُّ شبههم، ودحض حججهم؛ لأن في ذلك إحقاقاً للحق، وإبطالاً للباطل.

ومن هنا يتبين لنا أن النهي عن الحديث في القدر على إطلاقه غيرُ صحيح، وإنما النهي كان عن الأمور الآنفة الذكر.

---

(١) انظر: الدين الخالص لصديق حسن، ٣/ ١٧١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ٢٦٢، وانظر: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة، ص٣٥، وشرح السنة للبربهاري ص ٣٦.

أما البحث فيما يستطيع العقل البشري أن يجول فيه، ويفهمه من منطلق النصوص ـ كالبحث في مراتب القدر، وأقسام التقدير، وخَلْقِ أفعال العباد، إلى غير ذلك من مباحث القدر ـ فهذا مُيسَّر واضح لا يُمنع من البحث فيه، على أنه لا يستطيع كل أحد أن يفهمها على وجه التفصيل، إلا أن هناك من يعلمها، ويكشف ما فيها.

ومما يؤيد ذلك ـ من أن النهي ليس على إطلاقه ـ أنه ورد في الحديث السابق، حديث ابن مسعود، مع الأمر بالإمساك عن القدر ـ الإمساكُ عن الصحابة.

والإمساكُ عن الصحابة إنما المقصود به الإمساك عما شجر بينهم، والكف عن ذكر مساوئهم، وتنقصهم، وثَلْبهم.

أما ذكرُ محاسنهم، والثناءُ عليهم فهذا أمر محمود بلا خلاف؛ فقد أثنى الله عليهم في القرآن الكريم وزكاهم، وكذلك الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ومما يؤيد ذلك ـ أيضاً ـ أن سبب غضب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما في الحديث السابق، حديث الترمذي ـ إنما هو بسبب تنازع الصحابة في القدر.

«وهذا يعني أن الكلام في القدر، أو البحث فيه بالمنهج العلمي الصحيح غير محرم أو منهي عنه، وإنما الذي نهى عنه الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو التنازع في القدر»[1].

---

(١) القضاء والقدر في الإسلام، د. فاروق الدسوقي، ١/٣٦٨.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن الحديث عن القدر لا يفتح بإطلاق، ولا يغلق بإطلاق؛ فإن كان الحديث بحق فلا يمنع ولا ينهى عنه، بل قد يجب، وإن كان بباطل فيمنع وينهى عنه.

* * *

المبحث الثاني

تعريف القضاء والقدر، والعلاقة بينهما

أولاً: القدر:

القدر في اللغة: «مصدر قدر يَقْدرُ قَدَراً وقد تسكن داله»[١].

قال ابن فارس: «قدر: القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته؛ فالقدْر مبلغ كل شيء، يقال: قَدْرُه كذا أي مبلغه، وكذلك القَدَر، وقدرت الشيء أقدِره وأَقْدُرُه من التقدير»[٢].

والقدَر؛ محركة: القضاء والحكم، وهو ما يقدره الله ـ عز وجل ـ من القضاء، ويَحْكم به من الأمور.

والتقدير: التروية والتفكير في تسوية أمر، والقدَر كالقدْر، وجميعُها جمعُها أقدار[٣].

والقدر في الاصطلاح: «تقدير الله للكائنات حسبما سبق به علمه، واقتضته حكمته»[٤].

أو هو: «ما سبق به العلم، وجرى به القلم، مما هو كائن إلى الأبد، وأنه ـ عز وجل ـ قدَّر مقادير الخلائق، وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم ـ سبحانه وتعالى ـ أنها ستقع في أوقات

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤/ ٢٢.
(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٦٢، وانظر: النهاية ٤/ ٢٣.
(٣) انظر: لسان العرب (٥/ ٧٢) مادة قدر، والقاموس المحيط ص ٥٩١ مادة قدر.
(٤) رسائل في العقيدة للشيخ محمد بن عثيمين ص ٣٧.

معلومة عنده ـ تعالى ـ وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها»[١].

أو هو: عِلْمُ الله، وكتابتُه للأشياء، ومشيئُتُه وخَلْقُهُ لها.

ثانياً: القضاء:

القضاء في اللغة: «هو الحكم والصنع، والحتم، والبيان.

وأصله القطع، والفصل، وقضاء الشيء، وإحكامه، وإمضاؤه، والفراغ منه، فيكون بمعنى الخلق»[٢].

ثالثاً: العلاقة بين القضاء والقدر:

١- قيل: «المراد بالقدر: التقدير، وبالقضاء الخلق، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَات﴾ [فصلت: ١٢] أي خلقهن.

فالقضاء والقدر أمران متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدمَ البناءِ ونقضَه»[٣].

٢- وقيل العكس: «فالقضاء هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل، و القدر هو وقوع الخلق على وزن الأمر المقضي السابق»[٤].

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/٣٤٨.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٤٤١-٤٤٢، وانظر لسان العرب ١٥/ ١٨٦، والقاموس (١٧٠٨) مادة: قضى، وانظر مقاييس اللغة ٥/٩٩.

(٣) لسان العرب ١٥/١٨٦، والنهاية ٤/٧٨.

(٤) القضاء والقدر: الشيخ د. عمر الأشقر ص ٢٧.

قال ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ: «وقالوا أي العلماء: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله»[١].

٣- وقيل: إذا اجتمعا افترقا بحيث يصبح لكل واحدٍ منهما مدلول بحسب ما مرَّ في القولين السابقين، وإذا افترقا اجتمعا، بحيث إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر[٢].

* * *

(١) فتح الباري ١١/٤٨٦.

(٢) انظر: الدرر السنية ١/٥١٢-٥١٣.

المبحث الثالث

أدلة الإيمان بالقضاء والقدر

دل على هذا الركن العظيم من أركان الإيمان ـ الكتابُ، والسنة، والإجماع، والفطرة، والعقل، والحس.

أما الأدلة من القرآن الكريم: فكثيرة جداً منها قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب ٣٨]، وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، وقوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وقوله: ﴿إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ (٢٢) فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٢-٢٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقوله: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣]، وقوله: ﴿لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولاً﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤].

أما من السنة: فكما قال ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما في حديث جبريل ـ عليه السلام ـ : «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»(١).

وروى مسلم في الصحيح عن طاووس قال: «**أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ـ صلى اله عليه وسلم ـ يقولون: كل شيء بقدر،**

---

(١) رواه مسلم (٨).

قال: وسمعت عبدالله بن عمر يقول: كل شيء بقدر حتى العجز والكيْس، أو الكيس والعجز»[١].

وقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت، كان كذا وكذا، ولكن قل: قَدَرُ اللهِ وما شاء فعل**»[٢].

هذا وسيمر بنا في ثنايا الكتاب أدلة كثيرة من الكتاب والسنة زيادةً على ما مضى.

أما الإجماع: فقد أجمع المسلمون على وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره من الله، قال النووي ـ رحمه الله ـ: «وقد تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من السلف والخلف ـ على إثبات قدر الله ـ سبحانه وتعالى ـ»[٣].

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله ـ تعالى ـ»[٤].

أما الفطرة: فإن الإيمان بالقدر أمر معلوم بالفطرة قديماً وحديثاً، ولم ينكره إلا الشواذُّ من المشركين من الأمم، ولم يقع الخطأ في نفي القدر وإنكاره، وإنما وقع في فهمه على الوجه الصحيح؛ ولهذا

(١) مسلم (٢٦٥٥)، ورواه أحمد في المسند، تحقيق: أحمد شاكر ٨/ ١٥٢ (٥٨٩٣)، ورواه مالك في الموطأ ٢/ ٨٧٩.

(٢) رواه مسلم (٢٦٦٤).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ١/ ١٥٥.

(٤) فتح الباري ١١/ ٢٨٧ وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٣/ ٥٣٤-٥٣٨ حيث نقل الإجماع على ذلك عن جمع غفير من السلف، وانظر مجموع الفتاوى ٨/ ٤٤٩, ٤٥٢, ٤٥٩.

قال ـ سبحانه ـ عن المشركين: ﴿سَيَقُولُ الذينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فهم أثبتوا المشيئة لله، لكنهم احتجوا بها على الشرك، ثم بيَّن ـ سبحانه ـ أن هذا هو شأنُ من كان قبلهم، فقال: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الذينَ من قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وكانت العرب في الجاهلية تعرف القدر ولا تنكره، ولم يكن هناك من يرى أن الأمر مستأنف.

وهذا ما نجده مبثوثاً في أشعارهم الكثيرة التي رويت عنهم كما في قول عنترة:

يا عبلُ أين من المنية مهربي ... إن كان ربي في السماء قضاها[(١)]

وكما في قول طرفة بن العبد:

فلو شاء ربي كنت قيسَ بنَ خالدٍ ... ولو شاء ربي كنت عمرو بن مرثد[(٢)]

وقول سويدُ بن أبي كاهل:

كتب الرحمنُ والحمد له ... سَعَةَ الأخلاقِ فينا والضَّلَعْ[(٣)]

وقول المُثَقِّب العبدي:

فأيقنت إن شاء الإله بأنه ... سَيَبْلُغني أجلادُها وقصيدُها[(٤)]

---

(١) ديوان عنترة، ص ٧٤.
(٢) شرح المعلقات العشر، للزوزني، ص ١١٩.
(٣) المفضليات للمفضل الضبي ص ١٩٧.
(٤) المفضليات ص ١٥١.

وقول زهير:

فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يُكْتَمِ الله يَعْلَم
يُؤخَّر فيوُضَعْ في كتاب فَيُدَّخَرْ ليوم الحساب أو يُعَجَّلْ فيُنْقَم[١]

كما نجد ذلك ـ أيضاً ـ في خطبهم، كما في قول هانئ بن مسعود الشيباني في خطبته المشهورة في يوم ذي قار: «إنَّ الحذر لا يُنجي من القدر»[٢].

ولم يقل أحد منهم بنفيه إطلاقاً، كما صرح بذلك أحد كبار علماء العربية، وهو أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ رحمه الله ـ بقوله: «لا أعلم عربياً قدرياً، قيل له: يقع في قلوب العرب القول بالقدر؟ قال: معاذ الله، ما في العرب إلا مثبت القدر خيره وشره أهل الجاهلية والإسلام، وكلامهم كثير بيِّن، ثم أنشد:

تجرى المقادير على غرز الإبر ما تنفذ الإبرة إلا بقدر

قال: وأنشد لامرئ القيس:

أن الشقاء على الأشقين مكتوب[٣]

---

(١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ٢٥.
(٢) الأمالي لأبي علي القالي ١/ ١٧١، وجمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت ١/ ٣٧ وتاريخ الأدب العربي لأحمد حسن الزيات ص ٣٣.
(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، ٣/ ٥٣٨، وانظر ٤/ ٧٠٤-٧٠٥ من الكتاب نفسه.

وقال لبيد:

إن تقوى ربِّنا خيرُ نفل وبإذن الله ريثي وعجلْ
أحمد الله فلا ندَّ له بيديه الخيرُ ما شاء فعل
من هداه سبلَ الخير اهتدى ناعمَ البال ومن شاء أضل[1]

وقال كعب بن سعد الغنوي:

ألم تعلمي أن لا يراخي منيتي قعودي ولا يدني الوفاة رحيلي
مع القدرِ الموقوفِ حتى يصيبني حِمامي لو آنَّ النفسَ غيرُ عجولِ[2]

أما دلالة العقل فهي أن العقل الصحيح يقطع بأن الله هو خالق هذا الكون، ومدبره، ومالكه، ولا يمكن أن يوجد على هذا النظام البديع، والتناسق المتآلف، والارتباط الملتحم بين الأسباب والمسببات هكذا صدفة؛ إذ الموجود صدفة ليس له نظام في أصل وجوده، فكيف يكون منتظماً حال بقائه وتطوره؟.

فإذا تقرر عقلاً أن الله هو الخالق لزم ألا يقع شيء في ملكه إلا ما قد شاءه وقدَّره.

ومما يدل على هذا التقرير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا**﴾ [الطلاق: ١٢].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، ٤/ ٧٠٥، وانظر شعر لبيد ابن ربيعة بين جاهليته وإسلامه، لزكريا صيام، ص ٩٥.
(٢) الأصمعيات، للأصمعي عبدالملك بن قريب ص ٧٤.

ثم إن تفاصيل القدر لا ينكرها العقل، بل هي مما يتفق معه تمام الاتفاق، كما سيمر بنا قريباً.

أما دلالة الحس: فنحن نشاهد، ونسمع، ونقرأ أن الناس تستقيم أمورهم بالإيمان بالقضاء والقدر؛ فالمؤمنون به حقًّاً هم أسعد الناس وأصبرهم، وأشجعهم، وأكرمهم، وأكملهم، وأعقلهم.

ولو لم يكن الإيمان بالقدر حقاً لما حصل لهم ذلك.

ثم إن القدر «هو نظام التوحيد»[1] كما قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ والتوحيد هو نظام الحياة، فلا تستقيم حياة الناس استقامة حقيقية إلا بالتوحيد، والتوحيد لا يستقيم إلا بالإيمان بالقضاء والقدر.

ثم إن فيما أخبرنا الله ورسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أمور الغيب المستقبلية التي وقعت، كما جاء في الخبر ـ دليلاً حسيّاً واضحاً على أن الإيمان بالقدر حق وصدق.

* * *

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١١٣.

المبحث الرابع

معالم عامة في باب القدر

هذه معالم عامة، وصورة مجملة لباب القدر، يتضح من خلالها حقيقة القدر، وتُكمِّل ما مضى وما سيأتي من الحديث عن القدر.

١- الإيمان بالقدر أعوصُ أبواب العقيدة، ولا يمكن أن يفهم إلا كما جاء في الكتاب والسنة، وكما فهمه سلف هذه الأمة.

كما أنه لا يمكن لكل أحد أن يفهمه على وجه التفصيل.

٢- الإيمان بالقدر يثمر ثمراتٍ عظمى تعود على الأفراد وعلى الأمة في الدنيا وفي الآخرة.

فمن ثمرات الإيمان به تحقيق عبادة الله، و الخلاص من الشرك، وحصول الهداية، وزيادة الإيمان، وتحقيق الإخلاصِ والتوكلِ، والخوفِ من الله، وقوة الرجاء به وإحسان الظن به - عز وجل -.

ومن ثمراته اكتساب الشجاعة، والعزة، والكرم، والتواضع، والصبر، وقوة الاحتمال، ومحاربة اليأس، وإدراك التفاؤل.

ومن ثمراته حصول الرضا، والشكر، والفرح، وطمأنينة النفس، وراحة البال، وسكون القلب، واطراح الخور.

ومن ثمراته القناعة، وعزة النفس، وعلو الهمة، والاعتدال حال السراء والضراء، والحزم والجد في الأمور، والسلامة من الحسد والاعتراض.

إلى غير ذلك من الثمرات العظيمة، والمقامات العالية.

٣- الإيمان بالقدر يقوم على أربعة أركان تسمى: مراتب القدر، وهي:

أ- **العلم**: وهو الإيمان بأن الله عالم بكل شيء جملة وتفصيلاً، أزلاً وأبداً، سواء كان ذلك مما يتعلق بأفعاله، أو بأفعال عباده؛ فَعِلْمُه محيطٌ بما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وأنه ـ تعالى ـ يعلم الموجود، والمعدوم، والممكن والمستحيل، وأنه لا يعزب عن علمه مثقالُ ذرةٍ في السموات، ولا في الأض.

وأنه قد علم خلقه قبل أن يخلقهم؛ فعلم أرزاقهم، وآجالهم، وأقوالهم، وأعمالهم، وجميع حركاتهم وسكناتهم، وأهل الجنة، وأهل النار.

ب- **الكتابة**: وهي الإيمان بأن الله ـ عز وجل ـ قد كتب ما سبق به علمه من مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ.

ج- **المشيئة**: وهذه المرتبة تقتضي الإيمانَ بمشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

د- **الخلق**: وهذه المرتبة تقتضي الإيمان بأن جميع الكائنات مخلوقةٌ لله بذواتها، وصفاتها، وحركاتها، وبأن كل مَنْ سوى الله مخلوق، مُوجَدُ من العدم، كائن بعد أن لم يكن.

هذه هي مراتب القدر التي لا يتم الإيمان بالقدر إلا بها، وهي مجموعة في قول الناظم:

عِلْمٌ كتابة مولانا مشيئته   وخلقُه وهو إيجادُ وتكوين

٤- أفعال العباد داخلة في عموم خلقه ـ تعالى ـ ولا يخرجها من ذلك العموم شيء، فطاعاتهم، ومعاصيهم وجميع أعمالهم مخلوقة لله ـ عز وجل ـ.

فهي من الله خلقاً وإيجاداً، وتقديراً، وهي من العباد فعلاً وكسباً؛ فالله هو الخالق لأفعالهم، وهم الفاعلون لها.

٥- التقدير ينقسم إلى أربعة أقسام:

أحدها: التقدير العام: وهو تقدير الرب لجميع الكائنات، بمعنى علمه بها، وكتابته لها، ومشيئته وخلقه لها.

الثاني: التقدير العمري: وهو تقدير كل ما يجري على العبد في حياته إلى نهاية أجله، وكتابة شقاوته أو سعادته.

الثالث: التقدير السنوي: وذلك في ليلة القدر من كل سنة، حيثُ يكتب ما يجري طيلة السنة من موت وحياة، وعز وذل، ورزق ومطر، حتى الحجاج يقال: يحج فلان، ويحج فلان.

الرابع: التقدير اليومي: ويدل عليه قوله ـ تعالى: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ [الرحمن: ٢٩].

قيل في تفسيرها: شأنُه أن يُعِزَّ ويذل، ويرفع ويخفض، ويعطي ويمنع، ويغني ويفقر، ويُضحك ويُبكي، ويميت ويحيي إلى غير ذلك.

٦- الإيمان بالقدر لا ينافي أن يكون للعبد مشيئة في أفعاله الاختيارية، وأن يكون له قدرة عليها، بل له مشيئة وقدرة، وهما تابعتان لمشيئة الله وقدرته.

٧- فعل الأسباب لا ينافي الإيمان بالقدر، بل إن ذلك من تمامه،

بل إن تركها ينافي الإيمان بالقدر.

٨- الاحتجاج بالقدر إنما يسوغ عند المصائب لا المعائب.

٩- الإرادة الربانية تنقسم إلى قسمين:

إحداهما: كونية قدرية: وهي مرادفة للمشيئة، ولا يخرج عن مرادها شيء أبداً، ولا بد أن تقع.

والأخرى: شرعية دينية: وتتضمن محبة الرب، ورضاه، ولا يلزم وقوعها؛ فقد تقع وقد لا تقع.

١٠- الشر لا ينسب إلى الله ـ عز وجل ـ فهو منزه عن الشر، ولا يفعل إلا الخير.

والقدر من حيث نسبتُه إلى الله لا شر فيه بوجه من الوجوه؛ فإنه علم الله، وكتابته، ومشيئته، وخلقه، وذلك خير محض؛ فالشر إنما هو في المقضي لا في القضاء، وفي مفعولات الله لا في أفعاله ـ عز وجل.

١١- قد يريد الله أمراً ويشاؤه، وفي الوقت نفسه لا يحبه ولا يرضاه؛ لأن المراد نوعان:

أحدهما: مرادٌ لنفسه إرادةَ الغايات، كخلق جبريل ـ عليه السلام ـ.

والآخر: مرادٌ لغيره: فهو وسيلة إلى غيره، كخلق إبليس؛ فهو مكروه من حيثُ نفسُه وذاتُه، مرادٌ لله ـ عز وجل ـ من حيث قضاؤه، وإيصالُه إلى مراده؛ فهو سبب لحصول محابَّ كثيرةٍ؛ فيجتمع الأمران: بغضُه له من وجه، وإرادتُه له من وجه آخر، ولا يتنافيان.

١٢- لله ـ عز وجل ـ الحكمة البالغة في كل ما يفعله، وفي كل

ما يشرعه، وقد تظهر لنا الحكمةُ، وقد تخفى، ولا يلزم أن ندرك حكمته ـ عز وجل ـ في كل شيء، أو أن يدركها كل أحد.

١٣- الرضا بقضاء الله ـ عز وجل ـ فيه تفصيل؛ فإن كان ما قضي وقدِّر مرضياً لله، محبوباً له ـ كالإيمان وسائر الطاعات ـ رضينا به.

وإن كان غير مرضي لله، ولا محبوب له ـ كالمعاصي والكفر ـ فلا نرضى به؛ فعلينا موافقة ربنا في رضاه وفي سخطه.

أو يقال: نرضى بالقضاء الذي هو فعل الله ـ عز وجل ـ.

أما فعل العبد ففيه تفصيل؛ فإن كان مرضياً لله رضينا به، وإن كان غير مرضي لله لم نرضَ به.

١٤- القدر قدران، أحدهما: المثبت، أو المبرم، وهو ما في أم الكتاب، فهذا لا يتبدل ولا يتغير.

والآخر: القدر المعلق، أو المقيد، وهو ما في كتب الملائكة؛ فهذا هو الذي يقع فيه المحو والإثبات.

١٥- الإنسان مخيَّر باعتبار، ومسيَّر باعتبار؛ فهو مخير باعتبار أن له قدرةً ومشيئةً واختياراً، ومسيَّر باعتبار أنه في جميع أفعاله داخل في القدر، راجع إليه، ولكونه لا يخرج عما قدره الله له.

هذه بعض المعالم المجملة في باب القدر، وسيأتي التفصيل في ثنايا الكتاب[1].

* * *

(١) ومن أراد الاستزادة والبسط فليرجع إلى كتاب «الإيمان بالقضاء والقدر» للكاتب.

المبحث الخامس

ما الواجب على العبد في باب القدر ؟

الواجب على العبد في هذا الباب أن يُؤمن بقضاء الله، وقدره، وأن يُؤمن بشرع الله، وأمره، ونهيه، فعليه تصديق الخبر، وطاعة الأمر[١].

فإذا أحسن حَمِدَ الله، وإذا أساء استغفر الله، وعلم أن ذلك كله بقضاء الله وقدره؛ فإن آدم ـ عليه السلام ـ لما أذنب تاب، فاجتباه ربه وهداه، وإبليس أصرَّ واحتج فلعنه الله وأقصاه، فمن تاب كان آدمياً، ومن أصرَّ واحتج بالقدر صار إبليسياً؛ فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس[٢].

«وبالمراعاة الصحيحة لقدر الله، وشرعه، يصير الإنسان عابداً، ـ حقيقة ـ فيكون مع الذين أنعم الله عليهم من أنبياء، وصديقين، وشهداء، وصالحين، وكفى بهذه الصحبة غبطةً وسعادة»[٣].

وبالجملة فعليه أن يؤمن بمراتب القدر الأربع السابقة، وأنه لا يقع شيء إلا وقد علمه الله، وكتبه، وشاءه، وخلقه، ويؤمن ـ أيضاً ـ بأن الله أمر بطاعته، ونهى عن معصيته، فيفعل الطاعة، ويترك المعصية،

---

(١) انظر: جامع الرسائل لابن تيمية، ٢/ ٣٤١، وانظر: درء تعارض العقل والنقل، ٨/ ٤٠٥.

(٢) انظر: الفتاوى ٨/ ٦٤، وطريق الهجرتين، ١٧٠.

(٣) التحفة المهدية في شرح الرسالة التدمرية، للشيخ فالح بن مهدي ٢/ ١٤٠، وانظر تقريب التدمرية، للشيخ ابن عثيمين، ١١٩.

فإذا وفقه الله لفعل الطاعة وترك المعصية فليحمد الله، وليستمر على ذلك، وإن خُذِل ووُكل إلى نفسه فَفَعَلَ المعصية، وترك الطاعة فعليه أن يستغفر ويتوب.

ثم إن على العبد ـ أيضاً ـ أن يسعى في مصالحه الدنيوية، ويسلكَ الطرقَ الصحيحةَ الموصلةَ إليها، فيضربَ في الأرض، ويمشيَ في مناكبها، فإن أتت الأمور على ما يريد حمد الله، وإن أتت على خلاف ما يريد تعزى بقدر الله، وعلم أن ذلك كلَّه واقعٌ بقدر الله ـ عز وجل ـ وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

«وإذا علم العبد من حيث الجملة أن لله فيما خلق وما أمر به حكمةً عظيمةً كفاه هذا، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله، ويبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه»[1].

ولا يلزم كل أحد أن يعلم تفاصيل الحديث عن الإيمان بالقدر، بل يكفي هذا الإيمان المجمل، فأهل السنة والجماعة ـ كما هو مقرر عندهم ـ لا يوجبون على العاجز ما يجب على القادر.

هذا ـ ولله الحمد ـ مقتضى الأدلة الشرعية، والفطرية، والعقلية، والحسية، لا تناقض فيه، ولا لبْس.

* * *

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ٩٧.

المبحث السادس

حكايات تتعلق بالقدر

هذه حكايات تتعلق بالقدر، وتدل على بطلان ما عليه أهل الضلال في القدر من الضلال، سواء كانوا من القدرية، أو الجبرية.

١- قال الطوفي ـ رحمه الله ـ: «قال عيسى بن يونس: حدثني جار لي يقال له واصل، قال: اختصم قدري وحروري ومرجىء، فقال كل منهم: ديني أصوب من دينكما؛ فتراضوا أن يحكم بينهم أول من يستقبلهم؛ فاستقبلهم أعرابي على قعود له، فذكروا له اختلافهم في أديانهم، وقالوا له: قد تراضينا بأول من نلقاه أن يحكم بيننا؛ فكنت أنت.

فأناخ الأعرابي بعيره، ثم أخذ كساءً كان تحته، فطواه، ثم جلس عليه، وقال لهم: اجلسوا بين يدي، ثم قال للحروري: ما تقول أنت؟ قال: أزعم أن كل من عصى الله ـ عز وجل ـ فقد كفر، واستُحِلَّ دمه.

فقال له: أنت رجل سوء؛ تَحْظُر على العباد ما وسع الله عليهم من التوبة؛ تَنَحَّ.

ثم قال للقدري: ما تقول أنت؟ قال: أزعم أن ما عمل العباد من خير فمن الله، وما عملوا من شر فليس لله ـ تعالى ـ فيه قضية ولا مشيئة.

فقال: أنت أكفر من هذا؛ أنت تزعم أن الله ـ تعالى ـ يريد شيئاً

من العباد فلا يعملونه، ويعمل العباد شيئاً لا يريده؛ تَنَحَّ.

ثم للمرجىء: ما تقول أنت؟ قال: أزعم أن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن لا يضره عَمِلَ أو لم يعمل.

فقال الأعرابي: ما في الثلاثة أكفر منك؛ حيث تشهد لهذين أنهما مؤمنان»[١].

٢- يروى أن أعرابياً أضل ناقته، فجاء إلى عمرو بن عبيد ـ وهو من أكابر القدرية ـ فقال: أيها الشيخ: إن ناقتي قد سرقت؛ فادع الله أن يردها علي.

فرفع عمرو بن عبيد يديه، وقال: «اللهم إن ناقة هذا سُرِقت ولم تُرِدْ أن تسرق؛ فأمسك الأعرابي يده، وقال: الآن ضاعت ناقتي يا شيخ، قال له: ولِمَ؟ قال: لأنه إذا أراد ألا تسرق فسرقت فلا آمن أن يريد ردها فلا تُرَدْ؛ فوجم عمرو بن عبيد، ولم يجد جواباً»[٢].

٣- وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ متحدثـاً عن بعض أحوال من يقولون بالجبر: «صعد رجل على سطح دار له، فأشرف على غلام يفجر بجاريته، فنزل، وأخذهما؛ ليعاقبهما، فقال الغلام: إن القضاء والقدر لم يدعانا حتى فعلنا ذلك.

فقال: لَعِلْمُك بالقضاء والقدر أحب إلي من كل شيء، أنت حر لوجه الله!!

(١ ، ٢) شرح جواب ابن تيمية للطوفي ص٦ وهو مخطوط وسيأتي الحديث عنه ـ إن شاء الله ـ.

ورآى آخرَ يفجر بامرأته، فبادر؛ ليأخذه فهرب، فأقبل يضرب المرأة، وهي تقول: القضاء والقدر.

فقال: يا عدوة الله أتزنين وتعتذرين بمثل هذا؟

فقالت: أوتركت السنة، وأخذت بمذهب ابن عباس! فتنبه، ورمى بالسوط من يده، واعتذر إليها، وقال: لولاك لضللتُ!!»[1].

* * *

(١) طريق الهجرتين لابن القيم ص١٥٧-١٥٨.

الفصل الثاني
دراسة عامة للقصيدة التائية



الفصل الثاني
دراسة عامة للقصيدة التائية
المبحث الأول
تعريف بالقصيدة

أولاً: اسم القصيدة وبحرها:

هذه القصيدة تعرف بالتائية القدرية، أو بتائية ابن تيمية في القدر، أو المنظومة التائية.

وسميت تائية نسبة إلى رَوِيِّها وهو التاء المكسورة.

أما بحرها فهو الطويل.

وقد سماها قائلها شيخ الإسلام بـ: (القصيدة)، وذلك في قوله في أحد أبياتها:

هو المطلب الأقصى لوراد بحره

وذا عسر في نظم هذي القصيدةِ

وكذا سماها الشيخ حسين بن محمد بن عبدالوهاب ـ رحمهم الله ـ في كتابه: «القول الأسنى في نظم الأسماء الحسنى».

حيث قال: «قصيدة تائية في حل المشكلة القدرية نظمها شيخ الإسلام»[1].

وسماها الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ يرحمه الله ـ بـ: «المنظومة».

---

(١) ص ١٥.

حيث قال في مقدمة شرحه لتلك القصيدة: «أما بعد فقد طلب مني بعض الإخوان أن أشرح «المنظومة التائية في القدر لشيخ الإسلام».

كما أنه ـ رحمه الله ـ عنون لذلك الشرح في صفحة الغلاف بقوله: «الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية».

وعلى كل حال فإن المضمون واحد، سواء سميت قصيدة أو منظومة.

إلا أن لفظ القصيدة أعم من المنظومة؛ حيث إن القصيدة تطلق على الأبيات في المسائل العلمية وغيرها، في حين أن المنظومة تستعمل غالباً في المسائل العلمية.

هذا وقد سميت هذه القصيدة بأسماء أخرى جاءت على بعض أغلفة المخطوطات؛ ففي بعض النسخ جاء عنوانها: «مسألة القدر».

وفي بعضها «حكم مسألة القدر».

وفي بعضها «سؤال بعض أهل الذميين اليهود في القضاء والقدر».

وفي بعضها «سؤال في القدر».

وسيأتي بيان ذلك عند وصف النسخ.

ثانياً: نسبة القصيدة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية:

ليس هناك شك في صحة نسبة هذه القصيدة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

وأغلب من ترجم لشيخ الإسلام يذكر أن له منظومةً في القدر جواباً لسؤال حول القدر، وهذه بعض أقوال من ذكر ذلك.

١- قال الحافظ البزار ـ رحمه الله ـ: «أخبرني الشيخ الصالح تاج

الدين محمد المعروف بابن الدُّوري: أنه حضر مجلس الشيخ ـ رضي الله عنه ـ وقد سأله يهودي عن مسألة في القدر، قد نظمها شعراً في ثمانية أبيات.

فلما وقف عليها فكَّر لحظة يسيرة، وأنشأ يكتب جوابها، وجعل يكتب ونحن نظن أنه يكتب نثراً، فلما فرغ تأمله مَنْ حضر مِنْ أصحابه، وإذا هو نظم في بحر أبيات السؤال وقافيتها تقرب من مائة وأربعة وثمانين بيتاً.

وقد أبرز فيها من العلوم ما لو شرح بشرح لجاء شرحه مجلدين كبيرين.

هذا من جملة بواهره، وكم من جواب فتوى لم يسبق إلى مثله»[1].

٢- قال العلامة الصفدي ـ رحمه الله ـ: «وله قصائد مطولة أجوبة عن مسائل كان يسأل عنها نظماً مثل مسألة اليهودي»[2].

ويعني بها هذه القصيدة.

وقال ـ أيضاً ـ: «وله أجوبة سؤالات كان يُسألها نظماً فيجيب عنها نظماً ـ أيضاً ـ»[3].

وقال الحافظ بن حجر ـ رحمه الله ـ في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكان من أذكياء العالم، وله في ذلك أمور عظيمة، منها أن

---

(١) الأعلام العلية ص٢٨-٢٩.

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر ١/ ٢٤٦، وانظر الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٩٧.

(٣) الوافي بالوفيات ٧/ ٣٠، وانظر الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٣٢٠.

محمد بن بكر السكاكيني عمل أبياتاً على لسان ذمي في إنكار القدر وأولها ـ فذكر البيتين ـ ثم قال:

فوقف عليها ابن تيمية، فثنى إحدى رجليه على الأخرى، وأجاب في مجلسه قبل أن يقوم بمائة وتسعة عشر بيتاً، أولها:

سؤالك يا هذا سؤال معاند
يخاصم رب العرش باري البرية[١]

ثالثاً: سبب إنشاء القصيدة:

مرت الإشارة إلى سبب إنشاء هذه القصيدة، وذلك أن سائلاً سأل شيخ الإسلام ابن تيمية مسألة في القدر على مذهب الجبرية.

وقد نظمها شعراً في ثمانية أبيات، فلما وقف عليها شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ فكَّر لحظة يسيرة، ثم أنشأ يكتب جوابها نظماً على بحر الأبيات الواردة وقافيتها[٢].

وجوابه هذا من الأمور العظيمة الدالة على ذكاء وفطنة خارقتين للعادة.

ويكْمُنُ حُسْنُ هذه القصيدة في شرف موضوعها، ودقة معانيها، وإصابتها للغرض، واحتوائها على علوم عظيمة.

كيف إذا كانت من إمام جليل كابن تيمية؟ وكيف إذا كان قد نظمها على البديهة.

---

(١) الدرر الكامنة ١/١٦٦، وانظر البدر الطالع للشوكاني ١/٧١.

(٢) انظر الأعلام العلية ص٢٨-٢٩.

هذا وقد كان مقصدُ السائلِ الطعنَ في الشريعة.

ولما ورد هذا السؤال على علماء الإسلام، واشتهر بين الناس ـ انتدب غير واحد من الأعلام غير شيخ الإسلام من أكابر علماء مصر والشام، والأندلس لجواب ذلك السؤال نظماً.

ومنهم علاء الدين الباجي، والشيخ علاء الدين القونوي، والأديب ناصر الدين شافع بن عبدالظاهر، والشيخ شمس الدين بن اللبان، والشيخ نجم الدين أحمد بن محمد الطوسي، والإمام بن لب الأندلسي، والشيخ علي بن عطية الملقب بـ: علوان ـ رحمهم الله جميعاً ـ[١].

* * *

(١) انظر المنظومة التائية لشيخ الإسلام ابن تيمية وشرحها للطوفي للأخ الشيخ محمد نور الإحسان علي يعقوب، ص ٣٣٨ وهذا الكتاب رسالة علمية لم تطبع بعد.

المبحث الثاني

اسم السائل، وعدد أبيات السؤال والجواب

أولاً: اسم السائل: أما السائل فقد اختلف فيه على أقوال[١]:

القول الأول: أن السائل هو السكاكيني الشيعي[٢].

وهذا هو الذي جزم به الحافظ ابن كثير، وتابعه عليه الحافظ ابن حجر، والسخاوي، والشوكاني ـ رحمهم الله جميعاً ـ.

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «كان الشيخ محمد السكاكيني يعرف مذهب الرافضة والشيعة جيداً، وكانت له أسئلة على مذهب أهل الجبر، ونظم في ذلك قصيدة أجابه فيها شيخنا الإمام العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة السكاكيني: «ونسب إليه عماد الدين بن كثير الأبيات التي أولها:

---

(١) انظر المنظومة التائية ص٣٣٨-٣٤٣.

(٢) السكاكيني: هو محمد بن أبي بكر بن أبي القسم الهمذاني ثم الدمشقي الشيعي المعروف بالسكاكيني؛ لأنه كان يحترف صناعة السكاكين عند شيخ رافضي؛ فأفسد عقيدته.

ولد بدمشق سنة ٦٣٥هـ، وتوفي سنة ٧٢١.

وسيأتي مزيد حديث عنه. انظر ذيل تاريخ الإسلام للذهبي ص٢٣٧، والدرر الكامنة لابن حجر ٥/١٤٩.

(٣) البداية والنهاية ١٤/٢١١.

يا معشر الإسلام ذمي دينكم ..... الأبيات»[١]

وقال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «وحكي عنه ـ أي شيخ الإسلام ـ أنه لما وصل إليه السؤال الذي وضعه السكاكيني على لسان يهودي، وهو ـ فذكر البيتين من مطلع أبيات السؤال ـ»[٢]

القول الثاني: أن الناظم لأبيات السؤال هو ابن البققي[٣].

وهذا القول ذكره السبكي في طبقاته[٤]، حيث قال: «ويقال: إن الناظم هو ابن البققي، الذي ثبت عليه أقوال تدل على الزندقة، وقتل بسيف الشرع الشريف في ولاية الشيخ تقي الدين دقيق العيد القشيري».

القول الثالث: أن السائل هو بعض المعتزلة، وكتم اسمه، وجعله على

---

(١) الدرر الكامنة ٤/ ٣١، وانظر التحفة اللطيفة للسخاوي ٣/ ٥٤٥.

(٢) البدر الطالع ١/ ٧١.

(٣) هو فتح الدين أحمد بن محمد البققي المصري ولد سنة ٦٦٠ تقريباً، وتفقه كثيراً، واشتغل، وتأدب، وناظر حتى مهر في كل فن، وقطع الخصوم في المناظرة، وفاق الأقران في المحاضرة، وبدت منه أمور تنبىء أنه مستهزىء بأمور الديانة، فادُّعي عليه عند القاضي المالكي زين الدين بن مخلوف بما يقتضي الانحلال، واستحلال المحرمات، والاستهزاء بالدين، فحكم المالكي بقتله، فضربت رقبته بمصر على الزندقة، وذلك في شهر ربيع الأول سنة ٧٠١هـ.

قال عنه الذهبي ـ رحمه الله ـ: «كان عالماً مفننا مناظراً، وكان من الأذكياء ممن لم ينفعه علمه، كان يشطح ويتفوه بعظائم، وينعق بمسعدة النبوة، ويتجهرم بتحليل المحرمات».

انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٨/ ٦-٧ والدرر الكامنة ١/ ٣٦٥-٣٦٦، وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ٢، وفيه ابن الثقفي وهو تصحيف.

(٤) ١٠/ ٣٥٣.

لسان بعض أهل الذمة، أو على لسان بعض اليهود.

وهذا القول جزم به السبكي في طبقاته[١] حيث قال: «ولما ظهر السؤال الذي أظهره بعض المعتزلة، وكتم اسمه، وجعله على لسان بعض أهل الذمة...».

ولعل هذا القول هو الذي يعنيه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بقوله: «وكما رأينا كثيراً منهم ـ أي المعتزلة ـ يضع كتاباً، أو قصيدة على لسان بعض اليهود، أو غيرهم، ومقصودهم بذلك الردُّ على المثبتين للقدر»[٢].

القول الرابع: أن السائل رجل يهودي.

وهذا القول ذكره الحافظ البزار فيما أخبره به ابن الدوري، وقال به الصفدي ـ كما تقدم ـ.

وذكر السبكي في الطبقات الوسطى[٣] أنه بعض يهود الشام.

وجاء في مجموع الفتاوى: «سؤال عن القدر أورده أحد علماء الذميين»[٤].

هذا هو مجمل ما قيل في شأن صاحب السؤال.

والناظر في تلك الأقوال يكاد يرجعها إلى القولين الأولين؛ حيث إن الخلاف واقع في السائل: أهو السكاكيني، أم ابن البققي، وذلك لما يلي:

---

(١) ١٠/ ٣٥٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٨/ ١١٥.

(٣) انظر حاشية طبقات الشافعية الكبرى ١/ ٣٥٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٨/ ٢٤٥.

١- أن عدداً من الحفاظ كابن كثير وابن حجر، والسخاوي والشوكاني- صرحوا بأنه السكاكيني.

والذين لم يصرحوا كالسبكي وغيره قالوا: إنه بعض المعتزلة، وكتم اسمه، أو هو شاعر رافضي وجعله على لسان أهل الذمة أو اليهود.

٢- أن الذين ترجموا للسكاكيني ذكروا أنه كان شيعياً فيه اعتزال، وأنه كان يناظر على القدر، وينكر الجبر.

قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وهو ممن يتسنَّن به الشيعي، ويتشيع به السني»[1].

وقال عنه الذهبي ـ رحمه الله ـ: «كان حلو المجالسة، ذكياً عالماً، فيه اعتزال، وينطوي على دين وإسلام وتعبد، سمعنا منه، وكان صديقاً لأبي، وكان ينكر الجبر، ويناظر على القدر»[2].

وأما ما ذكر من أن السائل يهودي، وأنه من أهل الشام فهذا لا ينافي كون السؤال وضع على لسان اليهود، أو أهل الذمة؛ لأن اليهود هم أهل الذمة في ذلك الوقت.

ولما كان السؤال قد وضع على لسان أهل الذمة من اليهود، وظهر بين الناس واشتهر في البلاد صار الكلام كأنه لهم؛ فلذلك نسبه بعض العلماء إلى بعض اليهود؛ فيطلق عليه: مسألة اليهودي.

ولعل الأقرب ما ذهب إليه ابن كثير وابن حجر، والسخاوي والشوكاني وهو أن السائل هو السكاكيني الشيعي المعتزلي.

---

(١) انظر الدرر الكامنة ٤/ ٣٠.

(٢) ذيل تاريخ الإسلام ص٢٣٧، والدرر الكامنة ٤/ ٣٠.

وأما ما يقال من أن الناظم هو ابن البققي فضعيف؛ لأن الذي ذكر هذا القول ـ وهو السبكي ـ قاله بصيغة التمريض، مما يدل على أنه لا يجزم به.

ومع هذا فإنه لا يستبعد أن يصدر من ابن البققي وأمثاله ممن ثبت عليهم أمور تدل على الزندقة، والانحلال، واستحلال المحرمات، والاستهزاء بالدين ـ مثل هذا السؤال[1].

ثانياً: عدد أبيات السؤال، وعدد أبيات الجواب: أما عدد أبيات السؤال فقد اتفقت جميع النسخ التي وقفت عليها على أنها ثمانية أبيات.

وأما جواب شيخ الإسلام ابن تيمية فقد اختلف في عدد أبياته على أقوال؛ حيث ذكر البزار أنها تقرب من مائة وأربعة وثمانين بيتاً[2].

وقال ابن عبدالهادي ـ رحمه الله ـ: «وهي مائة وأربعة وثمانون بيتاً، بل هي مائة وخمسة أبيات»[3].

وذكر الحافظ ابن حجر أن عدد أبياتها مائة وتسعة عشر بيتاً[4].

وأما النسخ الخطية والمطبوعة فمختلفة في عددها ـ على ما سيأتي تفصيله عند الحديث عنها ـ.

والذي تبين بعد مقابلة النسخ أن عدد الأبيات مائة وخمسة وعشرون بيتاً.

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ٣٥٣، والدرر الكامنة ١/ ٣٢٩، والمنظومة التائية ص٣٤٢-٣٤٣.

(٢) الأعلام العلية ص٢٩.

(٣) العقود الدرية ص٣٠٦.

(٤) الدرر الكامنة ١/ ١٦٦.

المبحث الثالث

شروح القصيدة

لا أعلم أن أحداً تعرض لشرح تلك القصيدة إلا اثنان:

أحدهما: العلامة سليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي، المعروف بالطوفي المتوفى سنة ٧١٦ ـ رحمه الله ـ وشرحه مخطوط لم يَخْرُجْ إلى الآن، ويقوم بتحقيقه ودراسته الأخ الشيخ محمد نور في رسالة علمية في قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية.

وشرح الطوفي موجود لدي؛ حيث أمدني به الأخ الشيخ محمد نور ـ حفظه الله ـ وقد اطلعت على ذلك الكتاب بعد شرح هذه القصيدة، ورغبت في الاستفادة منه، وزيادة ما يُحتاج إليه.

وهذا الشرح ـ أعني شرح الطوفي ـ يتميز بتحليل الألفاظ، وشرحها شرحاً لغوياً وأصولياً.

كما أنه شرح موافق لما عليه عقيدة السلف في الجملة، وإن كان عليه بعض المآخذ؛ حيث يوافق أهل الكلام، والأشاعرة على وجه الخصوص في بعض المسائل، كحديثه عن إثبات النبوة بالمعجزات، ومسألة الكسب عند الأشاعرة، كما أنه يورد بعض الأحاديث الضعيفة.

كما أنه ـ رحمه الله ـ لم يشرح إلا مائة وأربعة أبيات، بينما عدد أبيات القصيدة مائة وخمسة وعشرون بيتاً ـ كما هو موضح عند الحديث عن وصف النسخ ـ.

وبالجملة فإنه شرح نفيس رائع يدل على قوة الطوفي، وعمقه،

وغوصه في المسائل الدقيقة، خصوصاً المسائل اللغوية والأصولية.

واسم هذا الشرح ـ كما هو موجود على غلاف المخطوط ـ شرح جواب ابن تيمية.

يقول ـ رحمه الله ـ في مقدمة شرحه مبيناً سبب ذلك: «أما بعد فإن بعض أصحابنا ـ وفقهم الله تعالى لإدراك الحقائق، ووقاهم دون ذلك شغل الشواغل وعوق العوائق ـ سألني إملاء جملة أشرح فيها ما أجاب به الإمام العلامة، والعضب الصمصامة، زينة محافل المناظرة والجدال، وفارس غياطل المكافحة والنزال، شهاب مردة المبتدعين، وعقاب غَرَبَة الضالين المضلين، عماد الملة والحق والدين، حجة الله على العالمين، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، رأب الله به ثأي الإسلام، وألصق أنوف عداه خاضعة له بالرغام، وجعله ـ وقد فعل ـ مجدد دين نبي الأميين على رأس السابعة من المائين عن مسألة سأله عنها بعض أهل الذمة نظماً؛ فأجبته إلى ذلك على حسب الإمكان، ومساعدة الزمان والمكـان، وعُنيت فيها أولاً بحل ألفاظها ومبانيها، ثم بالكشف عن حقائق مقاصدها ومعانيها.

إذ رأيت السائل يستشكل منها أشياء، ويودُّ لو كانت نقيةً بيضاء، سائلاً من الله ـ تعالى ـ التوفيق لتصحيح النية، راغباً إليه في بلوغ الأمنية، عايذاً به، متوكلاً عليه، مفوضاً ما يتعلق بي من أمور الدنيا والآخرة إليه، داعياً له بالعصمة، وهو سميع قريب، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أنيب»[1].

---

(١) شرح جواب ابن تيمية في القدر للطوفي مخطوط ص٢-٣.

الثاني: الشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ - رحمه الله -.

وشرحه مطبوع متداول في رسالة سماها:

«الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية»

حيث شرحها شرحاً لطيفاً متوسطاً كشف من خلاله عن معانيها، وأتى على مقاصدها بأسلوب سلس، يسير واضح، وقد أفدت منه كثيراً في هذا الشرح.

وهذه الرسالة موجودة ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبدالرحمن السعدي التي نشرها مركز صالح بن صالح الثقافي في عنيزة عام ١٤١١هـ، وذلك ضمن المجلد الثالث الخاص بالعقيدة من ص١٤٤-١٨٨.

كما أنها طبعت مفردة قبل ذلك، وبعده عدة مرات.

* * *

المبحث الرابع

مجمل ما احتوت عليه القصيدة، وطريقة شرحها

أولاً: مجمل ما احتوت عليه القصيدة:

هذه القصيدة احتوت على مباحث عديدة دقيقة في باب القدر، وإليك إجمالاً لما احتوت عليه:

١- الرد على السائل الذمي، وبيانُ ضلاله، وأن سؤاله سؤال مخاصم معاند ـ كما يظهر من لحن قوله ـ.

٢- بيان المنهج الحق في القدر.

٣- الرد على الطوائف التي ضلت في باب القدر كالقدرية النفاة، والقدرية الجبرية، والقدرية الإبليسية، والفلاسفة، وغيرهم.

٤- بيان أسباب الضلال في البشر، وأن الخوض في القدر من أعظم تلك الأسباب.

٥- التطرق لمسألة الحكمة، والتعليل في أفعال الله، وأقداره، وشرعه؛ حيث أبدى وأعاد كثيراً في هذه المسألة.

٦- التطرق للحكمة من خلق بعض الأشياء التي يقع فيها اللبس في فهمها عند بعض الطوائف كالحكمة من خلق الآلام والمصائب، والحكمة من خلق الذنوب ونحو ذلك.

٧- الحديث عن العدل في قضاء الله، وقدره.

٨- بيان أنه لا تنافي بين الإيمان بالقدر، وفعل الأسباب، وبيان ضلالِ مَنْ عطَّل الأسباب.

٩- حديث عن بعض موانع إنفاذ الوعيد.

١٠- تفصيل القول في مسألة الرضا بقضاء الله ـ عز وجل ـ.

١١- كشف كثير من الشبه والشكوك التي طالما حيرت كثيراً من العلماء والفضلاء.

١٢- إيرادُ كثيرٍ من الحجج والبراهين، والإلزامات التي تفحم الخصوم الذين ضلوا في باب القدر؛ حيث لا يسعهم إلا السكوت والتسليم.

١٣- تكرار المعاني السابقة أو أكثرها، وإيرادها في صور متعددة، وسياقات مختلفة، وعبارات متنوعة.

١٤- إسداء النصائح الغالية المنجية من الضلال في القدر.

فهذا هو مجمل ما ورد في تلك القصيدة، وأما التفصيل فسيرد في ثنايا القصيدة وشرحها ـ بإذن الله ـ.

ثانياً: طريقة الشرح:

الطريقة التي سيسير عليها شرح هذه القصيدة تتلخص في الآتي:

١- كتابة أبيات القصيدة، وكتابة الشرح تحتها مباشرة.

٢- شرح الألفاظ الغريبة في الأبيات إن وجدت.

٣- شرح الأبيات بيتاً بيتاً، وقد تجمع بعض الأبيات إلى بعض بحسب السياق، أو لكون بعضها مرتبطاً ببعض.

٤- قد يزاد بعض المسائل في شرح بعض الأبيات؛ ليتم المقصود من الشرح.

٥- قد يطول شرح بعض الأبيات، وقد يقصر في بعضها الآخر، وذلك بحسب المقام.

٦- ستذكر الفروق بين النسخ في الهوامش كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن وصف النسخ.

* * *

المبحث الخامس

وصف النسخ

تم تحقيق هذه القصيدة، ومقابلة نصها من عشر نسخ: سبع منها مخطوطة، وثلاث مطبوعة.

أولاً: النسخ المخطوطة:

١ - **النسخة الأولى**: نسخة الطوفي ـ رحمه الله ـ التي اعتمد عليها في شرحه هذه القصيدة، وهذه النسخة مصورة من المخطوطة الموجودة في جامعة برنستون في أمريكا رقم (٢٥٠٦).

وعدد أبياتها المشروحة ١٠٤ أبيات.

وهذه النسخة قرئت على شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ كما ذكر الطوفي أثناء شرحه لمعنى كلمة (خيبة) الواقعة في البيت ذي الرقم (٩٥) من شرح الطوفي حيث قال: «"خيبة": رأيناها في الأصل الذي نقلناها منه، وقد قرىء على الشيخ ـ أي شيخ الإسلام ـ بحاء مهملة مكسورة، ثم ياء مثناة من أسفل، ثم باء موحدة.

وهي مأخوذة من الحوب وهو الإثم» اـ هـ.

وهذه النسخة جيدة، وخطها واضح جميل، وتقع في ٧٨ لوحة وقد كتب ـ كما هو مبين في آخرها ـ: «نهار الثلاثاء خامس عشر شهر رمضان المبارك سنة ١١٣٧».

واسم هذا الشرح ـ كما هو موضح في الصفحة الأولى من المخطوط «شرح جواب ابن تيمية».

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ط) رمزاً للطوفي.

٢- النسخة الثانية: وهي النسخة المصورة من المخطوطة الموجودة بدار الكتب القومية بمصر، ضمن عقائد تيمور برقم (٣٧٤).

وهي نسخة جيدة، كتبت بخط النسخ، وتقع في ١٠ صفحات، وفي كل صفحة ١٦ سطراً إلى ١٧ سطراً، وعدد أبياتها ١٢٣ بيتاً، مع بيت مكرر، وهو البيت الثاني والعشرين من المخطوطة حيث تكرر مرة أخرى بعد البيت الثالث والعشرين، والبيت هو:

وكل كفورٍ مشرك بإلهه وآخرَ طاغٍ كافرٍ بنبوةٍ

وهذه النسخة قليلة الأخطاء والسقط، بحيث لم يسقط منها إلا ثلاثة أبيات.

وهذه النسخة مجهولة التاريخ واسمِ الناسخ، وقد كتب في عنوانها: «مسألة القدري لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ـ رضي الله عنه».

وكتب في نهايتها: «تمت والحمد لله رب العالمين».

وإليها رمز بـ: أ

٣- النسخة الثالثة: النسخة المصورة من المخطوطة الموجودة بدار الكتب القومية بمصر ضمن عقائد تيمور برقم (٢٨٤).

وتحتوي هذه النسخة على ثلاث رسائل:

الأولى: حكم مسألة القدر، وهي القصيدة التائية.

والثانية: قصيدة بائية في مدح شيخ الإسلام ابن تيمية، لنجم الدين إسحاق بن أبي بكر بن ألمى التركي.

والثالثة: كتاب الإمام النووي الذي كتبه للظاهر بيبرس ينهاه فيه عن بعض المظالم.

وقد كتبت كلها بخط النسخ، وتقع في ٥ لوحات = ١٠ صفحات.

وفي كل صفحة ١٤ سطراً إلا الصفحة الأخيرة وفيها ١٧ سطراً، وعدد أبياتها ١٠٢.

وكتب في غلافها: «حكم مسألة القدري للشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية ـ نفع الله به ـ». ولا يعرف تاريخ نسخها، وأما ناسخها فهو محمد بن سليمان بن داود.

وقد رمز لهذه النسخة بـ: ب

٤-٥ النسخة الرابعة والخامسة: وهما النسختان المصورتان من مكتبة برلين مكروفيلم رقم (٢٤٨١ و ٢٤٨٢).

والنسخة رقم (٢٤٨٢) موجودة ضمن كتاب لم يذكر عليه مؤلفه، وهي مجهولة التاريخ والناسخ، وهي نسخة جيدة كتبت بخط النسخ الجميل الواضح وتقع في خمس صفحات، وفي كل صفحة خمسة وعشرون سطراً، وعدد أبياتها ١٠٢.

والأبيات ذكرها صاحب الكتاب في معرض جواب له عن شبهه، وهي الرضا بالقضاء والقدر، وبعد ساق كلاماً قال: «وقد سأل بعض أهل الذمة سؤالاً نظماً، فأحببت أن أورد السؤال والجواب».

ثم ذكر أبيات الذمي، ثم قال: «فأجاب عن ذلك نظماً مرتجلاً شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد الشهير بابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ».

ثم ذكر أبيات الشيخ.

وأما النسخة رقم (٢٤٨١) فكتبت ـ أيضاً ـ بخط النسخ الواضح الجميل كسابقتها، وهي تقع في ٣ لوحات = ٦ صفحات.

وفي كل صفحة ١٩ سطراً وعدد أبياتها ١٠٢.

وكلا النسختين مجهولتا التاريخ واسم الناسخ.

والذي يبدو أن هذه النسخة منقولة عن النسخة السابقة، وأن ناسخها واحد؛ لأنهما لا يختلفا في الخط والشكل والعدد والترتيب.

ولعل الناسخ بعد انتهائه من نسخ الكتاب المتقدم أراد أن يفرد المنظومة في صحيفة مستقلة، فنسخها مرة أخرى، وكتب في بدايتها: «هذا سؤال من بعض أهل الذمة من اليهود في القضاء والقدر، وهو قوله: ـ فذكر أبيات الذمي ـ».

ثم قال: «فأجاب عن ذلك ارتجالاً شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: ـ ثم ذكر أبيات الشيخ ـ».

وكتب في آخرها «تمت المنظومة التائية الشريفة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله».

وعلى هذا فالنسختان نسخة واحدة.

وقد رمز للنسخة رقم (٢٤٨١) بـ: ج، ورمز للنسخة رقم (٢٤٨٢) بـ: د.

٦- النسخة السادسة: النسخة المصورة من قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود بالرياض برقم (١٣/١٦١٣٨) ضمن مجموع

يتضمن ٢٥ رسالة، أولها منظومة لابن قدامة ـ رحمه الله ـ.

وتقع هذه النسخة في ٣ لوحات = ٦ صفحات، وهي في الصفحة ٢٦٧ إلى ٢٧٢ من صفحات ذلك المجموع.

وفي كل صفحة ٢٢ سطراً، وعدد أبياتها ١٠١.

وهي نسخة جيدة كتبت بخط النسخ المعتاد، ويوجد في بعض الهوامش بعض التقييدات، وكتبها عبدالله بن إبراهيم الربيعي سنة ١٣٤٥هـ وكتب في بدايتها بعد البسملة: «مسألة في القدر، سؤال أورده أحد علماء الذميين، والجواب عليه للإمام شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ.

سأل أحد علماء الذميين عن مسألة القدر قائلاً: فذكر الأبيات».

ثم قال: «فأجاب الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن عبدالسلام بن تيمية الحراني ـ رحمه الله تعالى ـ مرتجلاً ثم ذكر الأبيات».

وقد رمز لهذه النسخة بـ: هـ.

وقد أمدني بالنسخ السابقة ووصفها الشيخ محمد نور ـ حفظه الله وجزاه خير الجزاء ـ.

٧- النسخة السابعة: نسخة أمدني بها فضيلة الشيخ علي الشبل ـ حفظه الله ـ وهي من صفحتين فقط، وقد اخْتُصِرت كثيراً، إذ عدد أبياتها ٤٤ بيتاً.

وهي نسخة جيدة، وقد كتبت بخط واضح، وقد كتبها عبدالعزيز بن عثمان بن حمد آل مضيان عام ١٣٣٩هـ.

ولم يُورَدْ في هذه النسخة نص السؤال.

وإنما بدأت بقوله: «جواب الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام والمسلمين أحمد بن تيمية أسكنه في الغرف العلية، لسؤال أورده بعض المعتزلة، ويقال: إنه ابن الثقفي».

وجاء في آخرها: «آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على أشرف المرسلين، وآله وصحبه.

على يد الفقير المعترف بالخطأ والتقصير عبده، وابن عبده، وابن أمته عبدالعزيز بن عثمان بن حمد آل مضيان، ولله الحمد والمنـة. حرر سنة ١٣٣٩هـ».

وقد رمز لهذه النسخة بـ: و.

ثانياً: النسخ المطبوعة: أما النسخ المطبوعة التي اطلعت عليهـا فثلاث.

وهي الموجودة في كتاب العقود الدرية لابن عبدالهادي، والموجودة بشرح الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ الدرة البهية، والموجودة ضمن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام، جمع الشيخ عبدالرحمن بن قاسـم وابنه محمد.

وإليك وصف هذه النسخ.

الأولى: نسخة العقود الدرية: جاءت القصيدة التائية في كتاب العقود الدرية للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي ٧٠٥-٧٤٤هـ ـ رحمه الله ـ.

دراسة وتحقيق الشيخ أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني.

وقد جاءت القصيدة في سبع صفحات من ص ٣٠٠-٣٠٦.

قال ابن عبدالهادي ـ في مقدمتها: «صورة فتيا قدمت في مجلس الشيخ تقي الدين ـ رضي الله عنه ـ فأجاب في المجلس بهذا الجواب، وهو تقدير القدر»(١).

ثم أورد السؤال والجواب.

وقال في آخرها: «تمت بحمد الله وعونه، وهي مائة وأربعة وثمانون بيتاً، بل هي مائة وخمسة أبيات»(٢).

والحقيقة أن الأبيات التي أوردها ابن عبدالهادي ـ رحمه الله ـ ليس مائة وخمسة أبيات، بل هي مائة وثلاثة أبيات؛ ذلك أن فيها تكراراً لبيتين؛ حيث تكرر البيت الثامن مع البيت الرابع والعشرين إلا في كلمة واحدة، ونص البيت الثامن:

وإن مبادي الشر في كل أمة ذوي ملة قدسية نبوية

ونص البيت الرابع والعشرين:

وإن مبادي الشر من كل أمة ذوي ملة ميمونة نبوية

وكذلك تكرر البيت التاسع مع البيت الخامس والعشرين ونصه:

بخوضهمُ فيْ ذاكمُ صار شركهم وجاء دروس البينات بفترة

وعلى هذا يكون عدد الأبيات ١٠٣.

وبذلك يكون قد حُذِف من محصِّل مجموع الأبيات اثنان وعشرون بيتاً.

---

(١) العقود الدرية ص٣٠٠.

(٢) العقود الدرية ص٣٠٦.

وهذه النسخة فيها بعض الأغلاط، وقد نبهت عليها في مواطنها، ورمزت لهذه النسخة بـ: عقود.

النسخة الثانية: «الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية» للشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي.

وقد سبق الحديث عنها عند الحديث عن شروح القصيدة.

وقد جاء عدد أبيات القصيدة في هذا الشرح مائة وثلاثة وعشرون بيتاً، وقد رمزت لها بـ: الدرة.

وسيأتي الكلام عليها بعد قليل.

النسخة الثالثة: وهي التي وردت ضمن المجلد الثامن من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ جمع الشيخ عبدالرحمن ابن قاسم وابنه محمد ـ رحمهما الله ـ وذلك من ص٢٤٥-٢٥٥.

وقد جاء في مقدمتها: «سؤال عن القدر أورده أحد علماء الذميين فقال» ثم ذكر أبيات السؤال، وأتبعها بجواب شيخ الإسلام.

وعدد الأبيات التي وردت في مجموع الفتاوى مائة وأربعة وعشرون بيتاً.

وهي أتم النسخ من حيث عدد الأبيات، وقد رمزت لها بـ: مجموع الفتاوى، وسيأتي الكلام عليها في الفقرة التالية.

ثالثاً: النسخ المعتمدة في هذا الشرح:

أما النسخ المعتمدة في هذا الشرح فهما نسخة مجموع الفتاوى، ونسخة الدرة البهية، مع مقابلة باقي النسخ على هاتين النسختين وبيان الفروق بينها.

والسبب في اختيار هاتين النسختين يعود إلى ما يلي:

أ - أنهما أتم النسخ؛ فالأبيات في مجموع الفتاوى مائة وأربعة وعشرون، وفي الدرة البهية مائة وثلاثة وعشرون.

ب- أنهما مقاربتان لنسخة الطوفي، وابن عبدالهادي في العقود الدرية، وهما ممن عاصر شيخ الإسلام ابن تيمية.

ج- أن ترتيب الأبيات فيهما ومناسبة كل بيت لما قبله متقارب إلى حد كبير، وما بينهما من الفروق سيأتي بيانه بخلاف باقي النسخ فإن الترتيب ليس كترتيب مجموع الفتاوى، والدرة البهية.

د - أن بعض النسخ فيها حذف، وبعضها فيه اختصار، وبعضها فيه تكرار، أما النسختان المذكورتان فهما أتم من هذه الناحية.

وعلى هذا فإن شرح هذه القصيدة سيكون على ترتيب تلك النسختين وعلى وجه الخصوص نسخة مجموع الفتاوى.

وأما الفروق بينهما فستبين في الفقرة التالية.

كما أن التصحيح سيكون من باقي النسخ الأخرى مع ترجيح الأنسب، والإشارة إلى الفروق في هوامش الصفحات.

أما تفصيل الفروق التي بين باقي النسخ فلم أتوسع فيه؛ لأن ذلك يثقل الكتاب، وليس فيه كبير فائدة للقارىء.

المبحث السادس

ملحوظات وتنبيهات
حول نسختي مجموع الفتاوى والدرة البهية

مما يحسن التنبيهُ عليه قبل الشروع في شرح هذه القصيدة ـ إيضاحُ بعض الفروق الموجودة في متن القصيدة، وذلك في نسخة مجموع الفتاوى، أو في نسخة الشيخ عبدالرحمن السعدي المسماة بـ: (الدرة البهية) ومن تلك الفروق ما يلي:

١- هناك فروق في عدد الأبيات؛ فعددُها في مجموع الفتاوى مائة وأربعة وعشرون بيتاً بينما هي في شرح الشيخ السعدي مائةٌ وثلاثة وعشرون بيتاً.

والسبب في ذلك سقوط بعض الأبيات في إحدى النسختين؛ فقد يوجد بعض الأبيات في نسخة، ولا يوجد في الأخرى، وهذا قليل؛ حيث لم يوجد ذلك إلا في الأبيات التالية:

أ - في البيت السابع من مجموع الفتاوى، ونصه:

فإنهموا لم يفهموا حكــمــةً لــه فصاروا على نوعٍ من الجاهليــة

وهو غير موجود في الدرة البهية.

ب- في البيت الأول بعد المائة من مجموع الفتاوى جاء نصه:

فأما الأفاعيل التــي كُرهت لنــا فلا تُرتضى مسخوطة لمشيئــةِ

بينما هو في الدرة البهية:

فأما الأفاعيل التي كرهت لــنــا فلا نص يأتي في رضاها بطاعةِ

وهذا أنسب مما قبله.

ثم إنه ورد في البيت الثاني بعد المائة في الدرة البهية ما نصه:

فإن إله الخلق لـم يـرضَها لنـا   فلا نرتضي مسخوطـةً لمشيئـةِ

والشطر الأول من هذا البيت غير موجود في مجموع الفتاوى، أما الشطر الثاني فهو موجود في البيت الأول بعد المائة كما مر مـع اختلاف يسير، وهو أنه جاء في مجموع الفتاوى بنص: «فلا تُرتضى».

وفي الدرة البهية بنص: «فلا نرتضي».

ومن هنا تحصل لنا بيتٌ زائد في الدرة البهية؛ حيث تكَّون من شطرين غير موجودين في مجموع الفتاوى.

ومن هنا صار عدد أبيات القصيدة خمسة وعشرين بيتاً.

ج- البيت الأخير من مجموع الفتاوى وهو قوله:

وصلى إلـهُ الخلقِ جل جلالـه   على المصطفى المختار خير البريةِ

هو غير موجود في الدرة البهية.

٢- هناك فروق في ترتيب بعض الأبيات، ومن ذلك ما جاء في البيت الحادي والثمانين والثاني والثمانين من مجموع الفتاوى وهما قوله:

وقولُ حليـفِ الشرِّ: إني مقدر   عليَّ كقول الذئب: هذي طبيعتي

وتقديره للفعل يجلب نـقـمـة   كتقديـره الأشـيـاء طُـرّاً بعلـةِ

وفي الدرة البهية تقديم للأخير على الأول.

وفي البيت السابع والثمانين والثامن والثمانين والتاسع والثمانين من مجموع الفتاوى يقول:

وذلِّلْ قيادَ النفسِ للحق واسمعن ولا تُعْرِضَنْ عن فكرةٍ مستقيمةِ
وما بان من حقٍّ فلا تتركنه ولا تعصِ من يدعو لأقوم شرعة
ودع دين ذي العادات لا تتبعنَّه وعج عن سبيل الأمة الغضبيةِ

في الدرة البهية تقديم وتأخير؛ حيث قدم الثامن والثمانين على التاسع والثمانين.

كذلك تغير ترتيب الأشطر، حيث جاء في الدرة البهية:

وذلِّلْ قياد النفس للحق واسمعن ولا تعص من يدعو لأقوم شرعةِ
وما بان من حق فلا تتركنه ولا تعرضن عن فكرةٍ مستقيمةِ

٣- هناك اختلاف في بعض ألفاظ الأبيات؛ حيث ورد بعضها في مجموع الفتاوى بلفظ، وفي الدرة البهية بلفظ آخر.

وهذا كثير، وقد نبهت عليه في محله، واجتهدت قدر المستطاع في اختيار اللفظ المناسب للمعنى، ووزن البيت.

صور المخطوطات



Date: 9/26/79

Arabic Manuscript (volume no. 1299) from the Yahuda Section of the Garrett Collection of Arabic Manuscripts in the Princeton University Library. This volume contains the following titles and catalogue numbers:

* Mach Catalogue No.	Author & Title
2506	Anon: Sharh jawāb Ibn Taymīyah

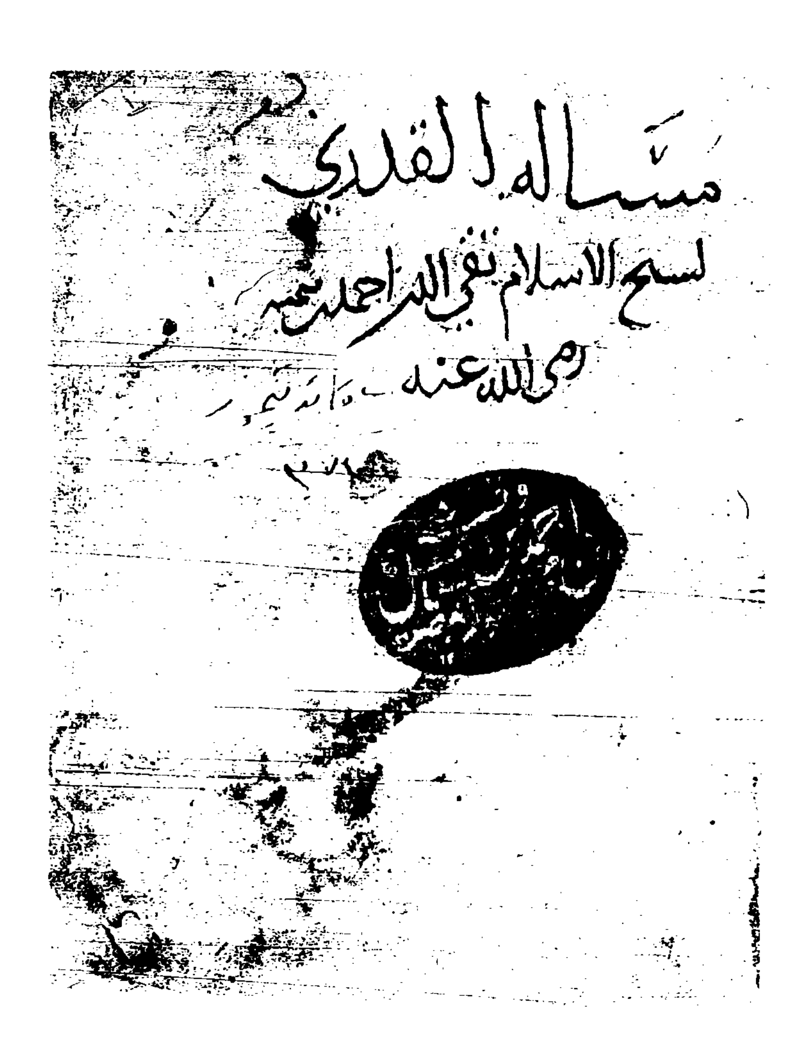
للعلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي الصرصري (ت ٧١٦ هـ).

اسمه
شرح الجواب ابن تيمية

*Rudolf Mach, Catalogue of Arabic Manuscripts (Yahuda Section) in the Garrett Collection, Princeton University Library (Princeton: Princeton University Press, 1977)

صورة لغلاف النسخة (ط)

صورة للصفحة الأولى والأخيرة من نسخة (ط)



مسألة القدر
لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية
رضي الله عنه

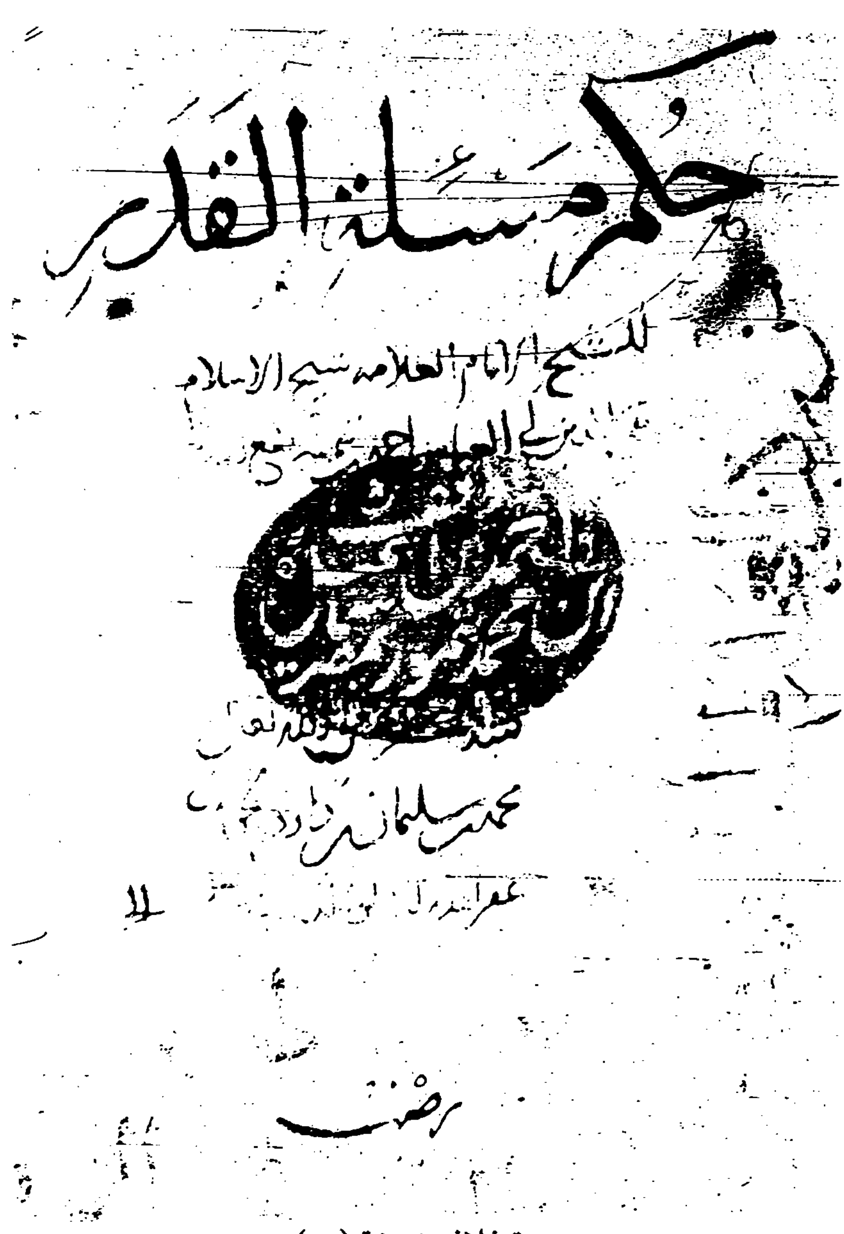
صورة غلاف نسخة (أ)

صورة للصفحة الأولى من نسخة (أ)

١٠

فدونك فافهم ما به قد اجبت من معان ان انجلت بعضهم عويصة
اشارات الى اصل يشير الى الهدى ولله رب الخلق اكمل مدحة
تمت والحمد لله رب العالمين

صورة للصفحة الأخير من نسخة (أ)


حكم مسألة القدر

للشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام

صورة غلاف نسخة (ب)

صورة للصفحة الأولى من نسخة (ب)

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

صورة غلاف نسخة (ج)

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة (د)

صورة للصفحة الأولى والأخيرة من نسخة (ج)



صورة لغلاف نسخة (هـ) والصفحة الأولى

STAATSBIBLIOTHEK ZU BERLIN
PREUSSISCHER KULTURBESITZ
ORIENTABTEILUNG

Für die Auswertung und Herausgabe dieser Handschrift oder einzelner Teile daraus ist die Genehmigung der Orientabteilung einzuholen.

Mikroverfilmt am: 9.12.99

صورة لغلاف نسخة (د)

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة (هـ)

جواب الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام والمسلمين أحمد بن تيمية [illegible]
العلية لسؤال أورده بعض المعتزلة ويقال أنه ابن الشقفي

(و)

١ سؤالك يا هذا سؤال معاند ... يخاصم رب العرش باري البرية
٢ وهذا سؤال خاصم الملأ العلى ... قديما به إبليس أصل البلية
٣ وأصل ضلال الخلق من كل فرقة ... هو الخوض في فعل الإله لعلة
٤ فإن جميع الكون أوجب فعله ... مشيئة رب العرش باري البرية
٥ وذات إله الخلق واجبة بما ... لها من صفات واجبات قديمة
٦ فقولك لم قد شاء مثل سؤال من ... يقول فلم قد كان في الأزلية
٧ وذاك سؤال يبطل العقل وجهه ... وتحريمه قد جاء في كل شرعة
٨ وفي الكون تخصيص كثير يدل من ... له نوع عقل أنه بإرادة
٩ وإصداره عن واحد بعد واحد ... أو القول بالتجويز رمية حيرة
١٠ ولا ريب في تعليق كل مسبب ... على ما له في علمه موجبة
١١ بل الشأن في الأسباب أسباب ما ترى ... وإصدارها عن حكم محض المشيئة
١٢ فقولك لم شاء الإله هو الذي ... أزل عقول الخلق في قعر حفرة
١٣ فإن المجوس القائلين بخالق ... لنفع ورب مبدع للمضرة
١٤ سؤالهم عن علة السر أوقعت ... أوائلهم في شبهة الثنوية
١٥ وإن ملاحيد الفلاسفة الألى ... يقولون بالفعل القديم لعلة
١٦ بغوا علة للكون بعد انعدامه ... فلم يجدوا ذاكم فضلوا بضلة
١٧ وإن مبادي الشر في كل أمة ... ذوي ملة ميمونة بنبوة
١٨ بخوضهم في ذاكم صار شركهم ... وجاء دروس البين بالفترة
١٩ ويكفيك نقضا أن ما قد سألته ... من العذر مردود لدى كل فطرة
٢٠ وهبك كففت اللوم عن كل كافر ... وكل غوي خارج عن محجة
٢١ فيلزمك الإعراض عن كل ظالم ... من الناس في نفس ومال وحرمة
٢٢ ولا تغضبن يوما على سافك دما ... ولا سارق مالا لصاحب فاقة
٢٣ ولا شاتم عرضا مصونا وإن علا ... ولا ناكح فرجا على وجه زنية

صورة للصفحة الأولى من نسخة (و)

ولا قاطع للناس منهج سبيلهم ... ولا مفسد في الأرض من كل وجهة

٢٥ ولا شاهد بالزور إفكا وفرية ... ولا قاذف للمحصنات بزنية

٢٦ ولا مهلك للحرث والنسل عامدا ... ولا حاكم للعالمين برشوة

٢٧ وكف لسان اللوم عن كل مفسد ... ولا تأخذن ذا جرمة بعقوبة

٢٨ وسهل سبيل الكاذبين تعمدا ... على ربهم من كل جاء بفرية

٢٩ وهل في عقول الناس أو في طباعهم ... قبول لقول النذل ما وجه حيلته

٣٠ كما أن شم أوجب الموت أكله ... وكل بتقدير لرب المشيئة

٣١ فلو كان يا هذا اكتساب كمثله ... وتعذيب نار بعد جرم عزيمة

٣٢ ألست ترى في هذه الدار من جنى ... يعاقب إما بالقضاء أو بشرعة

٣٣ ولا عذر للجاني بتقدير خالق ... كذلك في الأخرى بلا متثنوية

٣٤ فإن كنت ترجو أن تجاب بما عسى ... ينجيك من نار الإله العظيمة

٣٥ فدونك رب الخلق فاقصده ضارعا ... مريدا لأن يهديك نحو الحقيقة

٣٦ وذلل قياد النفس للحق واسمعن ... ولا تعرضن عما يدعو لأقوم طرقة

٣٧ وما بان من حق فلا تتركنه ... ولا تعرضن عن فكرة مستقيمة

٣٨ وأما رضانا بالقضاء فإنما ... أمرنا بأن نرضى بمثل المصيبة

٣٩ كسقم وفقر ثم ذل وغربة ... وما كان من مؤذ بغير جريمة

٤٠ وأما الأفعال التي كرهت لنا ... فلا هن ما يأتي في رضاها بطاعة

٤١ وقد قال قوم من أولي العلم لا رضا ... بفعل المعاصي والذنوب الكريهة

٤٢ وقال فريق نرتضي بقضائه ... ولا نرتضي المقضي لقبح حلته

٤٣ وقال فريق نرتضي بإضافة ... إليه وما فينا فنلقى بسخطة

٤٤ فنرضى من الوجه الذي هو صنعه ... ونسخطه من وجه اكتساب بحيلة

آخره والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحبه
على يد الفقير المعترف بالخطأ والتقصير عبده وابن عبده وابن أمته عبد العزيز
بن عثمان بن حمد آل مضيان ولله الحمد والمنه
١٣٣٩
٢٢ جا ٢

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة (و)

شرح القصيدة التائية في القدر

لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية

شرح وتحقيق
محمد بن إبراهيم الحمد



نص السؤال الذي أُورد على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

١- أيا علماءَ الدين ذمِّيٌّ دينكم
تحيَّر دُلُّوه بأوضحِ حجةِ

٢- إذا ما قضى ربيْ بكفريْ بزعمكم
ولم يَرضَهُ مني فما وَجْهُ حيلتي

٣- دعاني وسدَّ البابَ عني فهل إلى
دخوليْ سبيلٌ بيِّنوا ليْ قضيتي

٤- قضى بضلاليْ ثم قال: ارض بالقضا
فما أنا راضٍ[١] بالذي فيه شقوتي

٥- فإن كنت بالمقضيِّ ـ يا قومُ ـ راضياً
فربِّيَ لا يرضى بشؤمِ بليَّتي[٢]

٦- وهل[٣] لي رضا ما ليس يرضاه سيدي
فقد حِرْتُ دُلوني على كشف حيرتي

٧- إذا شاء ربِّيْ الكفرَ منيْ مشيئةً
فهل أنا عاصٍ في اتباع[٤] المشيئةِ[٥]

٨- وهل ليْ اختيارٌ أن أخالفَ حُكْمَهُ
فبالله فاشفوا بالبراهين غُلتي[٦][٧]

---

(١) في ط: فما أنا أرضى.

(٢) في عقود: شكيَّتي.

(٣) في ط و ب و ج: فهل.

(٤) في ط و هـ: باتباع.

(٥) في ب و ج: مشيئتي.

(٦) في ط: علتي.

(٧) في أ تقديم البيت الثامن على السابع.

الشــرح:

١- الدين: يطلق على عدة معان، والمقصود به ههنا: طريقة كل نبي مع أمته.

تحيَّر: من الحيرة، وهي التبلُّد في الأمر، والتردد فيه، والشك من غير رجحان أحد طرفيه على الآخر..

دلوه: أرشدوه، والحجة: البرهان.

الذمي: هو الذي استقر في دار الإسلام، وعقد له عقد الذمة.

ومعنى البيت: يا علماء دين الإسلام أجيبوا عن سؤال هذا الذمي، وأرشدوه بالحجج الواضحة، والبراهين الساطعة.

٢- قوله: «بكفري»: الكفر في اللغة: الستر والتغطية، فكأن الكافر يغطي دلائل الإيمان والتوحيد بجحده وعناده.

وقوله: «حيلتي»: الحيلة في الاصطلاح والعرف: عبارة عن سبب لطيف يتوصل به إلى أمر لا يتأتى إدراكه بالقهر والغلبة، وهي والمكر متقاربان عرفاً، ومع ذلك لا تخرج عن معنى القوة؛ لأنها إنما تأتي عن قوة النفس، وذكاء الحس[1].

يقول: إذا حكم ربي، وكتب الكفر وقدره لي، وهو لا يرضى لعباده الكفر فكيف الخلاص ـ إذاً ـ؟

٣- قوله: «شقوتي»: الشِّقوة نقيض السعادة.

يقول: دعاني ربي إلى الهدى، ولم يقدِّر ليَ الإسلام؛ فكيف الطريق إلى حل تلك القضية.

---

(١) انظر شرح جواب ابن تيمية للطوفي ص٨.

٤- يقول: لقد حكم الله بضلالي؛ إذ لم أكن مسلماً، وأمرني بالرضا بالقضاء؛ فكيف أرضى بما فيه شقائي وهلاكي؟

٥- يقول: إذا رضيت بما قضاه الله لي فهل يرضى ربي بما ابتلاني به من الكفر؟

٦- يقول: هل بالإمكان أن أرضى أمراً لا يرضاه ربي؟ أزيلوا عني اللبس، واكشفوا لي وجه الحقيقة.

٧- يقول: إذا شاء الله ـ عز وجل ـ أن أكون كافراً، واتبعته في مشيئته فهل يعد ذلك عصياناً مني؟

٨- يقول: وهل لي بعد ذلك أن أختار سوى ما حكم به الله عليَّ؛ أسألكم بالله أن تجيبوا على مسألتي، وتزيلوا لبسي؟

«حاصل السؤال»:

حاصل هذا السؤال أنه إيراد على مذهب الجبرية الذين غلَوْا في إثبات القدر، وأنكروا أن يكون للعبد فعل ـ حقيقة ـ وقالوا: إن العبد مُجْبر مقهور على جميع أفعاله وأقواله، وإنها واقعة بغير اختياره.

وإنما تسند إليه هذه الأفعال مجازاً، فيقال: صلى، وصام، وسرق، وقتل كما يقال: طلعت الشمس، وجرت الريح، ونزل المطر؛ فاتهموا ربهم بالظلم، وتكليف العباد بما لا قدرة لهم عليه، ومجازاتهم على ما ليس من فعلهم، واتهموه بالعبث في تكليف العباد، وأبطلوا الحكمة، والأمر والنهي.

وخلاصة ما أورده السائل أنه يقول: إذا كان الله قد قضى عليَّ

بالكفر، وقدَّر لي أن لا أكون مسلماً، أو قدر علي المعاصي وألا أكون طائعاً ـ فكيف لي أن أتخلص من الكفر والمعاصي؟ وكيف أتمكن من الإيمان والطاعة؟

وهل أكون معذوراً إذا تجرَّأت على الكفر والفسوق والعصيان؟

وكيف أجمع بين الرضا بالقضاء من الله، وبين الرضا بالمقضيِّ من الكفر والمعاصي الصادرة مني؟

كيف يكون ذلك والله لا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان؟

هذا هو حاصل السؤال، وخلاصتُه.

الجواب المجمل عن السؤال:

والجواب عن ذلك يسير ـ بحمد الله ـ وهو أن يقال: إن للعباد مشيئةً يختارون بها، وقدرةً يفعلون بها، ومشيئتهم، وقدرتهم واقعتان بمشيئة الله وقدرتِهِ، تابعتان لهما.

وتوضيح ذلك أن العبد إذا صلى، وصام، وعمل الخير، أو سرق، وشرب الخمر أو عمل شيئاً من المعاصي كان هو الفاعلَ لذلك العمل الصالح، أو العمل السيىء.

وفعله المذكور ـ بلا ريب ـ واقع باختياره، وهو يشعر ـ ضرورة ـ أنه غير مجبور على الفعل أو الترك، وأنه لو شاء ألا يفعل لم يفعل. وكما أن هذا هو الواقع فهو الذي دلت عليه نصوص الشرع؛ حيث أضافت الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد، وبينت أنهم هم الفاعلون لها، وأنهم محمودون عليها ومثابون إذا كانت صالحة، ومذمومون ومعاقبون عليها إذا كانت سيئة.

فقد تبين بهذا أنها واقعةٌ باختيارهم، وأنهم إن شاءوا فعلوا، وإن شاءوا تركوا، وأن هذا الأمر ثابت عقلاً وحساً وشرعاً ومشاهدة.

وإذا أردت أن تعرف أنها - وإن كانت واقعة منهم وباختيارهم - كيف تكون داخلة في القدر؟ وكيف تشملها المشيئة؟

يقال: بأي شيء وقعت هذه الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرها؟

والجواب: أنها واقعة بقدرتهم وإرادتهم.

فيقال - حينئذٍ -: إن الذي خلق ما تقوم به الأفعال هو الذي خلق الأفعال ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

فهذا هو الذي يحل الإشكال، ويتمكن به الإنسان أن يعقل اجتماع القدر، والاختيار.

ومع ذلك فإن الله - تعالى - يمد المؤمنين بأسباب، وألطاف وإعانات متنوعة، ويصرف عنهم الآفات والموانع.

وهو - كذلك - يخذل الفاسقين المعرضين ويكلهم إلى أنفسهم؛ وأنهم لم يؤمنوا به، ولم يذلوا له، ولم يتوكلوا عليه؛ فولاهم ما تولوه لأنفسهم، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «**وأما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة**» الحديث[1].

فهذا هو الجواب المجمل[2]، وأما الجواب المفصل فكما سيأتي

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٧).

(٢) انظر التنبيهات اللطيفة للشيخ عبدالرحمن السعدي ص٨٢-٨٣.

من جواب شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ؛ فإلى ذلك الجواب المسدد، وشرحه قال:

١- سؤالُك يا هـذا سـؤالُ معـانـدٍ	مخاصمٍ[1] ربِّ العرش باري البريةِ
٢- فهذا[2] سؤالٌ خاصَمَ الملأَ العلا	قديـمـاً به إبـلـيـسُ أصـلُ البلـيـةِ
٣- ومن يكُ خصماً للمهيمن يرجعنْ	علـى أمِّ رأسٍ هاوياً في الـحُفَيـرةِ

قوله: «معاند»: من العناد، وهو مخالفة الحق مع العلم به.

ويجوز أن يكون من الاعوجاج، أو التجبر.

وقوله: «باري البرية»: أي خالق الخلق.

وقوله: «خاصم»: أي كان خصماً، والخصومة، والمخاصمة: اجتهاد كل واحد من الفريقين في الانتصار على صاحبه بقول أو فعل.

وقوله: «الملأ»: القوم الأشراف؛ لأنهم يملأون العيون والقلوب جمالاً ومهابة.

والمقصود بالملأ العلا هنا: الملائكة ـ عليهم السلام ـ[3].

قوله: «أم رأس»: أي على رأسه، والحُفَيـرة: تصغير الحفرة، والمقصود بها النار والتصغير ههنا يراد به التعظيم[4].

---

(١) في أ و و: يخاصم، وفي عقود و ج: تخاصم.

(٢) في ط: وهذا.

(٣) انظر شرح جواب ابن تيمية ص١٢-١٣.

(٤) كقول لبيد ـ رضي الله عنه ـ:

وكلُّ أنـــاسٍ سوف تدخـل بيـنـهـم	دُوَيْهِـيَةٌ تَـصْفَرُّ منهـا الأنـامـلُ

فقوله: «دويهية» تصغير داهية، ويعني بها الموت.

يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ: سؤالك أيها السائل سؤال مكابر معاند مخاصم، لا سؤال باحث عن الحق والهدى، وهذا بادٍ من لحن قولك؛ فإن هذا السؤال في الحقيقة موجه إلى الله ـ عز وجل ـ والسائل قد أورده على وجه الاعتراض على الله، وزعم أنه ـ تبارك وتعالى ـ ظالم له؛ حيث قدر عليه الكفر والمعاصي، ورتب على ذلك عذابَه وأليمَ عقابه؛ ولا ريب أن كلَّ من خاصم ربه ـ فحجته داحضة باطلة.

وهذا السؤال من جنس سؤال إبليس الذي أخبر الله عنه أنه قال: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦].

فقال: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ ولم يقل: «فبما غويت».

وإبليس هو الذي غوى، واستكبر عن أمر ربه؛ حيث أمره ـ عز وجل ـ بالسجود لآدم فقال: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] وقال: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٦٢].

فإبليس خاصم ربه، وبادأه بالمعصية، واستكبر عن أمره.

بخلاف آدم ـ عليه السلام ـ فإنه لما أذنب بأكله من الشجرة التي نُهي عن قربانها ـ تاب إلى ربه، وقال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

ولما كان هذا شأنه اجتباه ربه، وتاب عليه، وهداه.

أما إبليس فأصر واحتج بالقدر؛ فلعنه الله وأقصاه؛ فمن تاب كان آدمياً، ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسياً؛ فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم.

فكل من خاصم عن نفسه، أو عن غيره في معصية الله ـ فهو وارث لإبليس، آخذٌ عنه الخصومة.

ومن كان هذا شأنه فالنار موعده، يصلاها مذموماً مدحوراً.

وهو في الدنيا مغلوب مخصوم محجوج ﴿وَقُلْ جَاءَ الحَقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

٤- ويُدْعى[١] خصومُ الله يومَ معادهم	إلى النـار طُرّاً معشـر[٢] القدريـةِ
٥- سواءٌ نفوه أو سعوا ليخاصموا	بـه الله أو مـارَوْا بـه للـشـريـعـةِ

قوله: «طُرّاً»: أي جميعاً، مأخوذ من قولهم: طرَّ البيت: إذا اهتز واجتمع، ومنه طر شارب الغلام: إذا اجتمع[٣].

وقوله: «ماروا»: من المماراة وهي المجادلة بالباطل.

وفي هذين البيتين إشارة إلى ما رواه ابن ماجه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**من تكلم في شيء من القدر سئل عنه يوم القيامة**» الحديث[٤].

أي من تكلم فيه بالباطل سئل عن ذلك سؤالَ تقريعٍ وتوبيخٍ.

وهذا يشمل ما ذكره الشيخ في البيت الثاني من طوائف القدرية الثلاث الذين خاضوا في القدر بالباطل.

---

(١) في ب و هـ و ج: وتدعى.

(٢) في أ و ط و ب و ج و هـ: فرقة.

(٣) انظر جواب ابن تيمية ص١٦.

(٤) ابن ماجه (٨٤)، وقال الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه (١٦): (ضعيف).

وهذه الفرق هي:

١- القدرية: وهي التي عناها بقوله: «سواء نفوه»:

وهؤلاء هم القدرية النفاة، وهم أتباع معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، وأتباع واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد من المعتزلة ومن وافقهم.

وخلاصة مذهبهم في القدر أن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس لمشيئة الله ـ تعالى ـ وقدرته في ذلك أثر ويقولون: إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها.

ويقولون: إن الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله.

وغلاتهم ينكرون أن يكون الله قد علمها، فيجحدون مشيئته الشاملة، وقدرته النافذة؛ ولهذا سموا مجوس هذه الأمة؛ لأنهم أشبهوا المجوس الذين قالوا: إن للكون إلهين: إله النور وهو خالق الخير، وإله الظلمة وهو خالق الشر.

والقدرية جعلوا لله شريكاً، بل شركاء في خلقه؛ حيث زعموا أن العباد يخلقون أفعالهم؛ فأثبتوا خالِقينَ مع الله، واستدلوا استدلالاً أعور ببعض الآيات كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] وقوله: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وأولوا ما عدا ذلك مما يخالف مذهبهم كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

ومنشأ ضلال هؤلاء في البداية أنهم أرادوا تنزيه الله ـ عز وجل ـ عن الشر، وعن تقدير المعاصي؛ حيث لم يعتمدوا في تقرير ذلك على نصوص الشرع، فوقعوا في إبطال الحكمة، ونفي القدر.

والرد على هذه الطائفة يسير، وقد مر شيء من ذلك في الجواب المجمل، وسيأتي شيء من ذلك.

٢- الجبرية: وهم الذين أشار إليهم الشيخ بقوله: «أو سعوا ليخاصموا.. به الله».

وقد مر تقرير مذهبهم قبل قليل.

وهؤلاء الجبرية يُسمَّون ـ أيضاً ـ بالقدرية المشركية؛ لأنهم شابهوا المشركين في قولهم: ﴿**لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا**﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وسيأتي ـ إن شاء الله ـ شيء من التفصيل في الرد على هؤلاء.

٣- القدرية الإبليسية: وهم الذين أشار إليهم الشيخ بقوله: «أو ماروا به للشريعة».

وهم الذين صدَّقوا بأن الله ـ عز وجل ـ قد صدر عنه الأمران ـ أي أنه قدَّر وقضى، وأنه أمر ونهى.

ولكنهم يرون أن ذلك تناقض.

وهؤلاء هم خصماء الله ـ تعالى ـ وسموا إبليسية لأنهم أشبهوا إبليس بمقولته التي ذكرها الله عنه في القرآن عندما قال: ﴿**فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ [الأعراف: ١٦].

والرد على هؤلاء يسير ـ بحمد الله ـ حيث يقال: إن الواجب على العبد في باب القدر أن يؤمن بقضاء الله وقدره، وأنه لا يقع شيء إلا وقد علمه الله، وكتبه، وشاءه.

ويؤمن ـ مع ذلك ـ بشرع الله وأمره، ونهيه؛ فعلى الإنسان تصديق

الخبر، وطاعة الأمر؛ فإذا وفق للطاعة حمد الله، واستمر عليها، وإذا فعل المعصية تاب إلى الله، واستغفر ونزع عنها.

هذا هو خلاصة الرد على هؤلاء بإيجاز.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٨/ ١١٤ مبيناً هذه الفرق وضلالها ـ على سبيل الإيجاز: «فالقدر يُومن به ولا يُحتج به؛ فمن لم يؤمن بالقدر ضارع المجوس، ومن احتج به ضارع المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيهاً بإبليس؛ فإن الله ذكر عنه أنه طعن في حكمته، وعارضه برأيه وهواه، وأنه قال: ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩]» ا. هـ

٦- وأصلُ ضَلالَ الخَلْق من كل فرقةٍ   هو الـخـوضُ في فعـل الإلـه بِعـلَّةِ

يبين شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أن أصل الضلال الذي وقع فيه الخلق على اختلاف فرقهم إنما هو بسبب خوضهم في تعليل أفعال الله ـ جل وعلا ـ.

ومن الأمثلة على ذلك قول أهل الكلام: «سبحان من تنزه عن الأغراض».

والغرض في اصطلاحهم: هو ما لأجله يصدر الفعل من الفاعل.

وقال الجلال الداوني في شرح العقائد العضدية ٢/ ٢٠٤: «الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل، وهو المحرك الأول، وبه يصير فاعلاً».

ويريد أهل الكلام بهذه اللفظة إبطال الحكمة في أفعال الله، وشرعه ـ عز وجل ـ.

وحجتهم في ذلك ـ وخصوصاً الأشاعرة ـ أنهم يقولون: إننا ننزه الله عن الأغراض، فلا يكون له غرض فيما شرعه أو خلقه؛ فأبطلوا الحكمة من ذلك، وقرروا أن الله لم يشرع إلا لمجرد مشيئته فحسب؛ فإذا شاء تحريمَ شيء حرَّمه، وإذا شاء إيجابه أوجبه.

وزعموا أنهم إذا قرروا أن لله حكمةً فيما يفعله أو يشرعه وقعوا في محاذير، ومنها أنه يلزم من ذلك إثبات أن الله محتاج لذلك الغرض؛ ليعود عليه من ذلك منفعة، والله منزه عن ذلك.

ومنها أنهم يقولون: إننا إذا عللنا الأحكام ـ أي أثبتنا الحكمة والعلة لزم أن نوجب على الله ما تقتضيه الحكمة؛ لأن الحكم يدور مع علته؛ فنقع فيما وقع فيه المعتزلة من إيجاب الصلاح والأصلح على الله؛ لأن الغرض عند المعتزلة بمعنى الغاية التي فعل لها، وهم يوجبون أن يكون فعله معللاً بالأغراض.

والرد على هؤلاء يسير بحمد الله، ومن جملة ما يرد به عليهم مايلي:

أ - أن يقال: إن الغرض الذي ينزه الله عنه ما كان لدفع ضرر، أو جلب مصلحة له؛ فالله ـ سبحانه ـ لم يخلق، ولم يشرع لأجل أن مصلحة الخلق والأمر تعود إليه، وإنما ذلك لمصلحة الخلق.

ولا ريب أن ذلك كمال محض، قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٧٦]، وقال: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

وقال في الحديث القدسي: «**يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني**»[١].

وهذا أمر مستقر في العقول والفطر.

ب- أن إيجاب حصول الأشياء على الله متى وجدت الحكمة حق صحيح، لكنه مخالف لما يراه المعتزلة من جهة أن الله ـ عز وجل ـ هو الذي أوجب هذا على نفسه تفضلاً منه وإحساناً، ولم يوجبه عليه أحد كما قال ـ عز وجل ـ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وكما قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وكما في حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ لما كان رديف النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على حمار فقال: «**أتدري ما حق الله على العباد، وما حق العباد على الله**»؟

قال معاذ: الله ورسوله أعلم.

قال: «**حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به**» الحديث[٢].

فهذا حق أوجبه الله على نفسه، ولله أن يوجب على نفسه ما يشاء.

ج- أن مقياس الصلاح والأصلح ليس راجعاً إلى عقول البشر، ومقاييسهم، بل إن ذلك راجع إلى ما تقتضيه حكمة الله ـ تعالى ـ.

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧)، وأحمد ٥/ ١٥٤ و ١٦٠، والترمذي (٢٤٩٥).

(٢) رواه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

فقد تكون على خلاف ما يراه الخلق بادي الرأي في عقولهم القاصرة؛ فانقطاع المطر ـ على سبيل المثال ـ قد يبدو لكثير من الناس أنه ليس الأصلح، بينما هو الأصلح، لكنه مراد لغيره؛ لقوله ـ تعالـى ـ ﴿ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

وكذلك استدراج الكفار بالنعم، وابتلاء المسلمين بالمصائب كل ذلك يحمل في طياته ضروباً من الحكم التي لا تحيط عقول البشر إلا بأقل القليل منها.

بل إن خلق إبليس، وتقدير المعاصي، وتقدير الآلام يتضمن حكماً تبهر العقول، وتُبين عن عظيم حكمة أحكم الحاكمين.

هذا وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة ـ مسألة الحكمة والتعليل ـ حيث إن شيخ الإسلام في هذه القصيدة أبدى وأعاد فيها كثيراً.

٧- فإنهمو لم يفهموا حكـمـةً له فصاروا علـى نـوعٍ من الجاهـلـيـةِ

هذا البيت مرتبط بما قبله، ويدخل فيما مضى الكلام عنه، فالشيخ ـ رحمه الله ـ يبين أن الذين خاضوا في الحكمة والتعليل بالباطل إنما هم مشابهون لأهل الجاهلية الذين استمتعوا بخلاقهم، وخاضوا بما خاضوا فيه.

٨- فإن جميع الكون أوجـب فِعْلَه مشيئـةُ ربِّ الخلق باري الخليقـةِ[1]

(١) في و: رب العرش باري البريةِ.

يعني أن جميع الكون العلوي والسفلي، وما فيه من المخلوقات ـ إنما خلقها الله، وأوجدها بمشيئته، وقدرته.

٩- وذاتُ إله الخَلْقِ واجبة بما لها من صفات واجبات قديمةِ

أي أنه ـ تعالى ـ هو واجب الوجود بأسمائه وصفاته القديمة التي لا أول لها؛ لأنه الأول الذي ليس قبله شيء، ولم يزل بأسمائه وصفاته كذلك؛ فهو ـ عز وجل ـ واجب الوجود لذاته.

وواجبُ الوجود: هو الموجود الذي يمتنع عَدَمُه امتناعاً ليس الوجود له من غيره بل من نفس ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً.

ولا شيء واجب الوجود لذاته إلا الله ـ عز وجل ـ.[1]

١٠- مشيئته مَع عِلمِه ثم قدرة لوازمُ ذاتِ الله قاضي القضيةِ

أي أن مشيئته العامة لكل موجود، وعلمَه المحيطَ بكل شيء، وقدرته الشاملة لكل شيء ـ هي من لوازم صفاته اللازمة لذاته.

١١- وإبداعه ما شاء من مُبْدعاته بها حكمةٌ فيه وأنواعُ رحمةِ

أي أن أفعاله، وإبداعه لمبدعاته تابعة لحكمته التي هي وضع الأشياء في مواضعها، وتنزيل الأمور منازلها؛ فلم ولن يخلق شيئاً عبثاً، بل خلق المخلوقات، وأبدع المبدعات بالحق، وللحق؛ فهي صدرت عن الحق، واشتملت على الحق، وكانت غاياتُها المقصودةُ الحقَّ.

والله ـ عز وجل ـ لا يقضي قضاءً إلا وفيه تمام العدل، والحكمة، والرحمة.

---

(١) انظر التعريفات للجرجاني ص٣١٩.

قال الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون ١١٥] ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً﴾ [ص ٢٧].

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على عموم مشيئته لكل موجود، وشمول حكمته للأمر والنهي.

١٢- ولسنا إذا قلنا جرت بمشيئة[1] من المنكري آياته المستقيمةِ

١٣- بل الحق أن الحكم لله وحده له الخلق والأمر الذي في الشريعةِ

أي أنه إذا كانت الأمور والمقادير، والمخلوقات بمشيئة الله ـ فلا يعني ذلك أننا ننكر آياتِه الشرعيةَ المشتملةَ على الأمر والنهي.

بل الحق أننا نجمع بين القدر والشرع؛ لأنه ـ تعالى ـ هو الحَكَم وحده ﴿أَلا لَهُ الخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

أي له ـ وصفاً وفعلاً ـ الخلق الشامل لكل مخلوق، والأمر الشامل لجميع الأحكام الشرعية؛ فكما أنه لا خالق سواه فكذلك لا حاكم سواه.

وكما أن مخلوقاته مشتملة على الحكمة والرحمة ـ فشرعه العظيم كذلك بل أعظم وأجل؛ إذ إنه كلَّه حكمةٌ ورحمةٌ ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وبالمراعاة الصحيحة لقدر الله وشرعه تتحقق العبودية الحقة لله، ويكون القائم بذلك من الذين أنعم الله عليهم، وكفى بذلك غبطة وسعادة.

---

(١) في أ: لمشيئة.

١٤- هو الملك المحمود في كل حالة   له الملكُ من غير انتقاص بشركةِ

فهذا البيت مزيد تقرير لما مضى، أي أن الله ـ عز وجل ـ له الملك كله، وله الحمد كله، لا شريك له في ملكه، ولا في حمده؛ فهو المحمود على ماله من الأسماء الحسنى، وعلى ما له من الصفات الكاملة العليا، وهو المحمود على فضله الشامل، ورحمته الواسعة، وعلى عدله، وحكمته، وفضله.

ولقد قرر الشيخ هذا المقام وكرره؛ لأن المقام مهم جداً؛ فقال مقرراً مكرراً للمعاني السابقة بعبارات مختلفة:

١٥- فما شاء مولانا الإله فإنه   يكون وما لا لا يكون بحيلةِ

يعني أن ما شاء الله كان، وما لم يشأه لم يكن، وأنه لا حركة ولا سكون، ولا هداية، ولا إضلال إلا بمشيئته ـ عز وجل ـ.

وقد دل على ذلك إجماع الرسل، وجميع الكتب المنزلة، والفطر التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقل والبيان.

والنصوص الدالة على ذلك كثيرة جداً.

قال ـ تعالى ـ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ مقرراً هذا المعنى:

وما شئتَ كانَ وإن لم أشأ   وما شئتُ إن لم تشأْ لم يكن
خلقتَ العباد على ما علمتَ   وفي العلم يجري الفتى والمسن
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ   وهذا أعنتَ وذا لم تُعِنْ
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيد   ومنهم قبيحٌ ومنهم حسنْ

قال الإمام ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ في الانتقاء في فضائل الثلاثة

الأئمة الفقهاء ص٨٠ عن هذه الأبيات: «إنها من شعر الشافعي الذي لا يختلف فيه، وهو أصح شيء عنه».

وقال: «وهذه الأبيات من أثبتِ شيء في القدر».

١٦- وقدرتُه لا نقصَ فيها وحكمه[1] يعم فلا تخصيص في ذي القضيـةِ

يعني أن قدرة الباري ـ جل وعلا ـ كاملة لا نقص فيها، وأن حُكمه ـ عز وجل ـ شامل لكل شيء.

١٧- أريد بذا أن الحـوادثَ كـلَّها بقدرته كانـت ومـحـضِ المشيـئـةِ

أي أن المخلوقاتِ جميعَها إنما كانت بقدرته الشاملة الكاملـة، ومشيئته النافذة.

ومما يحسن التنبيه عليه ههنا أن المشيئة النافذة والقدرة الشاملة يجتمعان فيما كان وما سيكون، ويفترقان فيما لم يكن ولا هو كائن؛ فما شاء الله كونه فهو كائن بقدرته لا محالة، وما لم يشأ كونُه فإنه لا يكون؛ لعدم مشيئته له، لا لعدم قدرته عليه.

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فعدم اقتتالهم لعدم مشيئة الله، لا لعدم قدرته.

ومثل ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥].

وغير ذلك كثير.

١٨- ومالِـكُنا في كل مـا قَدْ أراده له الحمد حمـداً يعتلي كـلَّ مِدْحةِ

يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ: لربنا ـ تبارك وتعالى ـ في كل ما يريده

---

(١) في أ: خلقه.

ـ شرعاً، أو كوناً ـ حمدٌ مطلق، وثناء كامل يفوق كل حمد، وثناء، ومدح.

١٩ - فإن له في الخلق من نعم[١] سرت ومن حِكَمٍ فوق العقولِ الحكيمةِ

هذا تعليل لما مضى، وتكرار لما قرر، فهو يبين أن لله رحمة تجري على كل ما خلق، وتسري في كل ما قدَّر، وله حكمة بالغة لا تحيط بها العقول الراجحة على وجه التفصيل.

٢٠ - أموراً[٢] يحار العقل فيها إذا رأى من الحِكَم العليا وكل عجيبةِ

قوله: «أموراً»: اسم إن متأخر عن خبرها.

وقوله: «العقل»: العقل في الأصل مصدر عقلت البعير أعقله عقلاً إذا منعته من الشرود بحبل يُشد في ركبته.

وأما في الاصطلاح فقيل فيه أقوال، ومن أجمع تلك الأقوال ما عرفه به الفيروزبادي ـ رحمه الله ـ في القاموس ص١٣٣٦، حيث قال: «هو نور روحاني، به تدرك النفس العلوم الضرورية، والنظرية».

وقال الطوفي ـ رحمه الله ـ: «قوة غريزية يُتهيأ بها لإدراك المعلومات التصويرية، والتصديقية.

وقيل: علم من العلوم الضرورية.

وقيل: جوهر شفاف تُدرك به المطالب العلمية»[٣].

---

(١) في مجموع الفتاوى والدرة: رحمته سرت، والمثبت في الأعلى من أ.

(٢) في أ: أمورٌ.

(٣) شرح جواب ابن تيمية ص٢٤.

ويبتدأ وجود العقل عند اجتنان الولد، ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ.

وسمي العقل بهذا الاسم؛ لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، ويحجزه عما لا ينبغي.

والعاقل هو الجامع لأمره، الذي يحبس نفسه عن هواها[1].

وفي هذا البيت يشير الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى أن حكمة الله ـ عز وجل ـ تبهر العقول، وتأخذ بالألباب، لما اشتملت عليه من العجب العجاب؛ فالعقول تحار في إدراك ذلك، ولكنها لا تحِيْلُه، فالشرع قد يأتي بمحارات العقول، ولكنه لا يأتي بمُحالاتها.

فيجب على العبد أن يعتقد أن أفعال الرب وأوامره مشتملة على الحكم الباهرة العظيمة التي تحير العقول، وإن كان لا يعلمها على وجه التفصيل؛ فعدم العلم بالشيء ليس دليلاً على عدمه، ولا يلزم من أثبت تعليل أفعال الله بالحِكَم والمصالح أن يعلم علة كل فعل وأمر، بل عليه أن يعتقد أن لله في جميع أفعاله وأوامره حكماً جليلة سواء ظهرت لنا أو خفيت علينا؛ فالله ـ عز وجل ـ لم يطلع خلقه على جميع حكمه، بل أعلمهم بما شاء، وما خفي عليهم أو على أكثرهم أعظم مما ظهر؛ إذ لا حاجة لهم بذلك في الغالب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في منهاج السنة ٣/ ٣٩:

---

(٤) انظر لسان العرب ٨/ ٢٧، والقاموس ص١٣٣٦.

«وليس اطِّلاع كثير من الناس ـ بل أكثرهم ـ على حِكم الله في كل شيء نافعاً لهم، بل قد يكون ضاراً.

قال ـ تعالى ـ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وهذه المسألة ـ مسألة غايات أفعال الله، ونهاية حكمته ـ مسألة عظيمة، لعلها أجل المسائل الإلهية» ا.هـ

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شفاء العليل ص٤١٩: «ولو ذهبنا نذكر ما يطَّلع عليه أمثالُنا من حكمة الله في خلقه وأمره لزاد ذلك على عشرة آلاف موضع مع قصور أذهاننا، ونقص عقولنا ومعارفنا، وتلاشيها، وتلاشي علوم الخلائق جميعهم في علم الله كتلاشي ضوء السراج في عين الشمس، وهذا تقريب وإلا فالأمر فوق ذلك».

٢١- فنؤمنُ أن الله عزَّ بقدرةٍ ... وخلقٍ وإبرامٍ لحكم المشيئةِ

٢٢- فنثبت هذا كلَّه لإلهنا ... ونثبت ما في ذاك من كل حكمةِ

٢٣- وهذا مقام طالما عجز الأُلى ... نفوه[1] وكروا راجعين بحيرةِ

كرر الشيخ ـ رحمه الله ـ هذه المعاني بهذه العبارات، وبين ـ كما سلف ـ أننا نؤمن أن الله ـ عز وجل ـ له القدرة، والخلق، والأمر، والإحكام، وأن له المشيئةَ النافذةَ المقرونةَ بالحكمة البالغة.

وأوضح ـ رحمه الله ـ أن هذا المقام مقام عظيم، وأن الذين نفوه لم يرجعوا إلا بالخيبة، وصِفْر العَيْبَةِ.

---

(١) في أ: بغوه.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شفاء العليل ص٤١٨ : «وكيف يتوهم ذو فطرة صحيحة خلاف ذلك وهذا الوجود شاهد بحكمته، وعنايته بخلقه أتم عناية، وما في مخلوقاته من الحكم والمصالح، والمنافع والغايات المطلوبة، والعواقب الحميدة أعظم من أن يحيط به وصف، أو يحصره عقل؟!».

٢٤- وتحقيقُ ما فيه بتبيين غوره وتحرير حقِّ الحق في ذي الحقيقةِ

٢٥- هو المطلب الأقصى لِوُرَّاد[1] بحره وذا عسِرٌ في نظم هذي القصيدةِ

٢٦- لحاجته تبيينَ علمٍ مُحقَّقٍ لأوصافِ مولانا الإله الكريمةِ[2]

٢٧- وأسمائه الحسنى وأحكام دينه وأفعاله في كل هذي[3] الخليقةِ

٢٨- وهذا ـ بحمد الله ـ قد بان ظاهراً وإلهامه للخلق أفضل نعمةِ

٢٩- وقد قيل في هذا وخُطَّ[4] كتابُه بيانٌ[5] شفاءٌ للنفوس المريضةِ[6]

يبين الشيخ ـ رحمه الله ـ في هذه الأبيات أن تحقيق هذا المقام ـ وهو الإيمان بخلق الله وشرعه وتمام الحكمة في ذلك ـ إنما يكون بإيضاح هذه المسألة وكشفها، وتحرير القول فيها.

---

(١) في الدرة البهية: لروّاد بحره، والوُرَّاد أولى.

(٢) في مجموع الفتاوى: لحاجته إلى بيان محقق.

(٣) في أ: هذا.

(٤) في أ: وخُصَّ.

(٥) في الدرة البهية: بانٌ بدل: بيان.

(٦) في أ: السقيمة.

ويبين ـ أيضاً ـ أن هذا المقام هو الغاية التي شمر لها المشمرون، وسعى لإدراكها وُرَّاد الشريعة، ورواد الحقيقة، وأن تفصيل ذلك لا يمكن الإحاطة به، والإتيان عليه في هذه الأبيات؛ لأنه يحتاج إلى تفصيل، ومزيد إيضاح.

ويبين ـ رحمه الله ـ أن هذه المسائل العظيمة مستمدة من أسماء الله، وأوصافه، وأفعاله، ومعرفة دينه، والتدبر لكتابه.

فمن تفقه في الأسماء الحسنى، وآمن بما لله من الصفات العليا، وعلم أن أفعاله مشتملة على الحق، وأن الحق غايتها ومقصودها، وتدبر كتاب الله الذي فيه الهدى والشفاء ـ جزم جزماً لا تردد فيه أن الله ـ تعالى ـ خلق المخلوقات، ودبرها بمشيئة نافذة، وحكمة شاملة، ورحمة واسعة.

ولا سبيل إلى تحقيق هذه المقامات العالية إلا بتوفيق الله، واستمداد المعونة منه، والإقبال على كلامه، وكلام رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والاستنارة بهداية الأئمة المهتدين.

ولا ريب أن معرفة ذلك وإدراكه، وتيسيره للعباد ـ يعدُّ من أجلِّ النعم، وأشرف المواهب.

وهذا ما جاء به القرآن الكريم الذي اشتمل على الهدى والنور، وشفاء ما في الصدور من أمراض الشكوك، والشبهات والشهوات.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شفاء العليل ص٤١٨: «وجماع ذلك أن كمال الرب ـ تعالى ـ وجلاله، وحكمته، وعدله ورحمته، وإحسانه، وحمده، ومجده، وحقائق أسمائه الحسنى تمنع كون أفعاله صادرةً منه لا لحكمة، ولا لغاية مطلوبه، وجميعُ أسمائه الحسنى

تنفي ذلك، وتشهد ببطلانه، وإنما نبهنا على بعض طرق القرآن، وإلا فالأدلة التي تضمَّنها إثبات ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا وبالله التوفيق».

٣٠- فقولك: «لِمْ قد شاء؟» مثل سؤالِ مَنْ
يقول: فَلِمْ قد كان في الأزليةِ

٣١- وذاك سؤال يبطل العقلُ وَجْهَهُ
وتحريمُه قد جاء في كل شرعةِ

قوله: «الأزلية»: الأزل هو القِدم الذي لا بداية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي.

ويقابل الأزلَ الأبدُ، والأبدُ هو المستقبل الذي لا نهاية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل[١].

قوله: «شرعة»: الشرعة يحتمل أنها مأخوذة من الشارع، وهو الطريق؛ لسلوك الناس له كسلوك الطريق.

ويحتمل أنها مأخوذة من مشرعة الماء؛ لورود الناس عليه ـ أي الشرع ـ كورودهم عليها ـ أي المشرعة ـ وخلاصهم به من هلاك الآخرة، كخلاصهم بورود المشرعة من هلاك الدنيا بالعطش[٢].

وفي هذين البيتين يبين الشيخ ـ رحمه الله ـ خطأ هذا المعترض وضلاله بقوله: «لِمَ قد شاء».

فقول المعترض: كيف شاء الله كفر الكافرين، ووقوع العصيان من

(١) انظر التعريفات للجرجاني ص١٦.
(٢) انظر شرح جواب ابن تيمية ص٢٤.

العاصين، ونحو ذلك من الأسئلة المشابهة لذلك ـ كلها محظورة ممنوعة؛ لأن الله ـ عز وجل ـ هو الحاكم وليس المحكوم عليه، ولا يلزم أن يبدي لعباده كل حكمة اشتملت عليها مراداته وأفعاله؛ ذلك أنه ـ عز وجل ـ قد أخبر عباده بالأمر العام، وهو أنه حكيم في خلقه وشرعه.

وهذا ـ بحد ذاته ـ كافٍ شافٍ لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وأما دقائق الخلق، وأسرار التشريع على وجه التفصيل فعلمها عنده ـ عز وجل ـ ولا يلزم أن يُطْلع عباده إلا على ما شاء من ذلك، كما لا يلزم أن يطلع جميع عباده على ذلك.

وسؤال هذا المعترض الذي يقول: (لم شاء) مثل سؤال من يقول: لماذا قدر الله كذا وكذا في الأزل حين كتب مقادير الخلائق؟!

ومثل هذا السؤال يبطله العقل وتحرمه جميع الشرائع السماوية؛ إذ هو اعتراض من العبد الحقير على الرب العظيم الذي لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

قال الإمام ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ في كتابه: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ص٣٥: «وعَدْلُ القولِ في القدر أن تعلم أن الله عدلٌ؛ لا يجوز: كيف خلق؟ وكيف قدَّر؟ وكيف أعطى؟ وكيف منع؟ وأنه لا يخرج من قدرته شيء، ولا يكون في ملكوته من السموات والأرض إلا ما أراد، وأنه لا دين لأحد عليه، ولا حق لأحد قبله، فإن أعطى فبفضل، وإن منع فبعدل» ا.هـ

٣٢- وفي الكون تخصيصٌ كثيرٌ يدلُّ من
لـــه نـــوعُ عـــقـــلٍ أنـــه بـــإرادةِ

٣٣- وإصداره عن واحد بـعـد واحـد
أو[1] القول بـالـتـجـويـز رمـيـةُ حيـرةِ

يقول الشيخ: إن ما في الكون من التخصيصات المتنوعة من كل وجه دلالةٌ واضحة على نفوذ مشيئة الله، وأن ذلك كائن بإرادته ـ عز وجل ـ.

ومن تلك التخصيصات ما يُرى من الحِكم والانتظام، والحسن والالتئام، والخلق الغريب، والإبداع العجيب.

ومن ذلك جَعْل بعضها عالياً وبعضها سافلاً، وبعضها كبيراً وبعضها صغيراً، وبعضها متصلاً بغيره، وبعضها منفصلاً، وبعضها على صفة، وبعضها على صفة أخرى مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٥].

ومن ذلك ما في الكون من الخيرات الكثيرة، والمنافع الغزيرة؛ فكل ذلك ينطق بأنها صادرة عن إرادة تامة، ومشيئة نافذة.

وهذا أمر يدركه من عنده أدنى مُسْكةٍ من عقل.

ثم إن هذه التخصيصات مما يبين خطأ المتفلسفة الذين قالوا: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد؛ فهذه المقولة صادرة عن حيرة وضلال؛

---

(١) في و: أرى.

فإن الواحد العقلي الذي يثبته الفلاسفة كالوجود المجرد من الصفات، وكالعقول المجردة، وكالكليات التي يدَّعون تركُّب الأنواع منها؛ فإن هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج.

والمقصود هنا أن التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث، أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر، وانتفاء موانع ـ وكل ذلك بخلق الله تعالى ـ فهذا حق، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار.

وإن فسِّر التأثير بأن المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون ولا معاوق مانع فليس شيء من المخلوقات مؤثِّراً، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له، ولا ند؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وعلى كل حال فهذه مسألة طويلة متشعبة قد يعسر فهمها، والمجال لا يتسع للبسط، وإن أردت مزيد بيان فارجع إلى المجلد الثامن من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام وخصوصاً ص١٣٢-١٣٥، وكذلك كتابَيْ درء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة.

وبالجملة ـ فإن البيتين المذكورين أشارا إلى ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب القائلين بأن صانع العالم يفعل بالطبع والإيجاب لا بالقدرة والاختيار.

والمذهب الثاني: مذهب القائلين بأن واجب الوجود واحد، والواحد لا يصدر عنه إلا واحد.

والمذهب الثالث: مذهب القائلين بالتجويز(١).

(١) وإليك تفصيل هذه المذاهب من كلام الطوفي لما شرح البيتين المذكورين.
يقول ـ رحمه الله ـ: «وقد تضمَّن البيتان المذكوران الإشارة إلى ثلاثة مذاهب.
أحدها: مذهب القائلين بأن صانع العالم يفعل بالطبع والإيجاب كإحراق النار، وتبريد الماء، وهبوط الحجر الثقيل في الهواء لا بالقدرة والاختيار: وشبهتهم على ذلك دقيقة تعسُّفية، ولا أصل لها.
وقد رد الله ـ تعالى ـ عليهم بقوله: ﴿يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤].
ورد عليهم الأصوليون بأن الفاعل بالطبع لا يتمادى زمن فعله، ولا يتخصص بعد وجود فاعله ببعض الأزمنة والأمكنة دون بعض.
وأفعال الله ـ تعالى ـ تتمادى، ويتأخر بعضها عن بعض، ويختص ببعض ظروف الزمان والمكان دون بعض.
وما ذاك إلا لصدوره عن قدرة واختيار، لا عن طبع وإيجاب.
وإلى هذا أشار الشيخ ـ يعني ابن تيمية ـ بقوله: وفي الكون تخصيص كثير... البيت
فإن وجود زيد ـ مثلاً ـ اليوم دون أمس وغدٍ، أو غداً دون أمس واليوم، أو أمس دون اليوم وغدٍ، وموته في مكة دون بغداد أو في مصر دون مكة ـ دليلٌ على أن مُخصِّصا ذا إرادة تامة خصص هذه الأحداث ببعض هذه الظروف دون بعض، ولعل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] إشارةً إلى هذا الدليل.
وإذا ثبت أن الموجودات واقعة بإرادة الله ـ تعالى ـ فالأفعال من طاعة ومعصية منها؛ فهي ـ إذاً ـ واقعة بإرادة الله ـ تعالى ـ فقول القائل: معصيتي خلقي لا خلق الله خطأ والله أعلم.
المذهب الثاني: قول القائلين بأن واجب الوجود واحد، والواحد لا يصدر عنه إلا واحد؛ لأنه لو صدر عنه أكثر من واحد لكان من حين صدور هذا عنه مغايراً=

. . . .

= لنفسه من حيث صدور الآخر عنه، والمغايرة تقتضي التعدد، والتكثُّر؛ فيلزم أن يكون واحداً كثيراً، وهو محال.

قالوا: فوجب القول بأن الصادر عنه واحد، وهو الفلك الذي دونه، وعن ذلك الفلك ما دونه إلى أن انتهى التدريج إلى فلك القمر، وهو الذي يلي العالم السفلي، وهو عالم الكون، والفساد؛ فأثَّر فلك القمر في العناصر الأربعة: النار، والهوى، والماء، والأرض، ثم دبَّرت هذه العناصر ما تركب منها، وهو هذا العالم.

وهذا ونحوه تقرير مذهب الحكماء ـ يعني الفلاسفة ـ على ما ذكره بعضهم.

وهو فاسد؛ لأنه يوجب أن لا يوجد شيئان إلا وأحدهما علة للآخر».

إلى أن قال ـ رحمه الله ـ: «وإلى هذا أشار الشيخ ـ يعني ابن تيمية ـ بقوله وإصداره عن واحد بعد واحد.

وأجاب عنه بأنه رمية حيرة، أي أنه دعوى لا برهان عليها، وإنما هو رأي صدر عن عقول حارت، وعن طريق الحق جارت، وما لا برهان عليه لا يسمع».

ثم انتقل بعد ذلك إلى المذهب الثالث فقال:

«المذهب الثالث: مذهب القائلين بالتجويز، وهم القدرية، الذين يقولون: لو عذبنا اللهُ على خلقه فينا لكان جائزاً، وإنما يعذبنا على ما نخلقه نحن.

وأجاب عنه ـ يعني ابن تيمية ـ بما أجاب عن الذي قبله من أنه رمية حيرة، والتقرير التقرير.

وقوله: «أو القول» أي والقول؛ فهي ـ يعني أو ـ بمعنى الواو، وليست لأحد الشيئين والله أعلم» ا ـ هـ. انظر شرح جواب ابن تيمية ص٢٤-٢٦.

٣٤- ولا ريب في تعليـق كلِّ مُسَبَّبٍ
بـمـا قـبـلـه مـن[1] علـة مُـوجِـبيَّـةِ

٣٥- بل الشأنُ في الأسبابِ أسبابِ ما ترى
وإصدارها[2] عن حكم محض المشيئة

المسبَّب: هو ما يوصل إليه بالسبب.

والسبب في اللغة: الحبل، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥].

وفي الاصطلاح: سبب الشيء ما تُوصِّل به إلى تحصُّله لا على سبيل اللزوم[3].

والعلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه، والموجب: بالكسر السبب، وبالفتح: المُسبَّب.

يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ: إن الأمر الذي لا ريب فيه أن كل مُسَبَّبٍ لابد له من سبب، وكل معلول لابد له من علة موجبة، وكل شيء لابد له من مادة قد خُلِق منها.

ولكن جميع الأسباب تنتظم في قضاء الله وقدره، وهي من القضاء والقدر.

وفعل الأسباب لا ينافي الإيمان بالقدر، بل إن ذلك من تمام الإيمان بالقدر.

---

(١) في و: في.
(٢) في ط و أ: وإصداره، وفي عقود و ب و هـ: ومصدرها.
(٣) انظر شرح جواب ابن تيمية ص٢٦.

قال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي ـ رحمه الله ـ: «ويظن كثير من الناس أن إثبات الأسباب ينافي الإيمان بالقضاء والقدر.

وهذا غلط فاحش جداً، وهو عائد على القدر بالإبطال، وهو ـ أيضاً ـ إبطال للحكمة.

وكأن هذا الظانَّ يقول ويعتقد: أن الإيمان بالقدر هو اعتقادُ وجود الأشياء بدون أسبابها الشرعية والقدرية، وهذا نفي للوجود لها؛ فإنها ـ كما ذكرنا ـ أن الله ربط الكونَ بعضَه ببعض، ونظم بعضه ببعض، وأوجد بعضه ببعض؛ فهل تقول أيها الظانُّ جهلاً: إن الأوْلى إيجادُ البناء من دون بنيان؟ وإيجاد الحبوب والثمار والزروع من دون حرث وسقي؟ وإيجاد الأولاد والنسل من دون نكاح؟ وإدخال الجنة من دون إيمان وعمل صالح؟ وإدخال النار من دون كفر ومعصية؟!.

بهذا الظن أبطلت القدر، وأبطلت معه الحكمة.

أما علمتَ أن الله بحكمته، وكمال قدرته جعل للمسبِّبات أسباباً؟ وللمقاصد طرقاً ووسائل تحصل بها؟ وقرر ذلك في الفطر والعقول، كما قرره في الشرع، وكما نفَّذه في الواقع؟ فإنه أعطى كل شيء خلقه اللائق به، ثم هدى كلَّ مخلوق إلى ما خلق له من أصناف السعي، والحركة، والتصرفات المتنوعة، وبنى أمور الدنيا والآخرة على ذلك النظام البديع العجيب الذي شهد ـ أولاً ـ لله بكمال القدرة، وكمال الحكمة، وأشهد العباد ـ ثانياً ـ أنه بهذا التنظيم والتصريف وجَّه العاملين إلى أعمالهم، ونشَّطهم على أشغالهم؛ فطالب الآخرة إذا علم أنها لا

تنال إلا بالإيمان والعمل الصالح وترك ضدِّها ـ جد واجتهد في تحقيق الإيمان، وكثرت تفاصيله النافعة، واجتهد في كل عمل صالح يوصله إلى الآخرة، واجتنب في مقابل ذلك الكفرَ والعصيان، وبادر للتوبة النصوح من كل ما وقع منه من ذلك.

وصاحب الحرث إذا علم أنه لا ينال إلا بحرث وسقي وملاحظة تامة ـ جدَّ واجتهد في كل وسيلة تنمي حراثته، وتكمِّلها، وتدفع عنها الآفات.

وصاحب الصناعة إذا علم أن المصنوعات على اختلاف أنواعها، ومنافعها لا تحصل إلا بتعلم الصناعة وإتقانها ثم العمل بها ـ جد في ذلك.

ومن أراد حصول الأولاد، أو تنمية مواشيه عمل وسعى في ذلك، وهكذا في جميع الأمور»[1].

وقال ـ رحمه الله ـ في الدرة البهية ص١٦٨-١٧١: «وثبت في الصحيحين أن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ حين ذكر لهم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ القدر السابق ـ قالوا: «يا رسول الله: أفلا نَتَّكل على كتابنا الأول وندع العمل؟».

فقال: **«اعملوا فكلٌّ ميسرٌ لما خلق له؛ أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة»**.

(١) الرياض الناضرة ص١٢٥-١٢٦.

ثم تلا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ هذه الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ١٠][1].

ومشيئته ـ تعالى ـ لا تنافي ما جعله من الأسباب الدنيوية والأخروية؛ فقد أخبر في عدة آيات: أنه يهدي من يشاء ويضل من يشاء، وفي آيات أخر أخبر بالأسباب التي تنال بها هدايةُ الله، أو يستحق بها العبد أن يبقى على ضلاله، كقوله في الهداية: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ﴾ [المائدة: ١٦].

وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩].

وقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] ونحوها.

وقوله في الضلال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

وقوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠].

﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦].

وهذه الآيات فيها من أسرار القدر ـ في هداية من يهديه، وضلال من يضله ـ ما شهد لله بكمال الحكمة والحمد.

وكذلك أخبر في عدة آيات أنه يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، وفي آيات أخر أخبر عن الأسباب التي تُنال بها مغفرة الله، مثل قوله:

---

(١) رواه البخاري (١٣٦٢) و (٤٩٤٥) ومسلم (٢٦٤٧).

﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ [طه: ٨٢].

والأسباب التي يُستحق بها العذاب مثل قوله: ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [طه: ٤٨].

وكذلك أخبر في آيات كثيرة أنه يرزق من يشاء، ويوسع الرزق على من يشاء، ويقبضه عمن يشاء.

وفي آيات أخر ذكر فيها الأسباب التي ينال بها رزقه، مثل قوله: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

وقوله: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾ [الطلاق: ٤].

كما ثبت في الصحيح عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أجله فليصل رحمه**»(١).

وكذلك الأسباب المادية مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥].

وجميع المطالب الدنيوية والأخروية جعل لها أسباباً متى سلكها الإنسان حصل على مطلوبه.

وقد جمع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ذلك في كلمة واحدة فقال: «**احرص على ما ينفعك، واستعن بالله**»(٢).

---

(١) رواه البخاري (٥٩٨٥)، ومسلم (٢٥٥٧).

(٢) رواه مسلم (٢٦٦٤).

فقوله: «**احرص على ما ينفعك**».

أي في دينك ودنياك، واسلك كل طريق يوصلك إلى هذه المنفعة، ولكن لا تتكل على حولك وقوتك، بل توكل على الله، واستعن به؛ فمن فعل ذلك فهو عنوان سعادته ونجاحه، وإلا فلا يلمِ العبد إلا نفسه» ا.هـ

يقول الطوفي ـ رحمه الله ـ في شرح البيتين السابقين: «ومعنى البيتين أنَّا لا ننازع في أن أسباب العالم وعلله متعلق بعضها ببعض؛ فإنا نقول بذلك، لكنها ـ وإن تعلق بعضها ببعض وتسلسلت ـ فإنها تنتهي إلى قدرة الله، وإرادته.

وهو المراد بمحض المشيئة، أي هو مستقل بالمشيئة لا يحتاج مشيئة في وجود مراده إلى مشيئة كمشيئة المخلوقين»[1].

٣٦- وقولـك: لِمْ شاء الإلـهُ هو الذي
أزل[2][3] عقول الخلـق فـي قَعْـر حُفْـرةِ

٣٧- فإن المجـوسَ القائلين بـخـالـق
لـنـفــع وربٍّ مـبـدع لـلــمــضــرةِ

---

(١) شرح جواب ابن تيمية ص٢٦.
(٢) في أ: أضل.
(٣) في ط وعقود و هـ: الشر.

٣٨- سؤالُهم عن علة السرِّ[١] أوقعت
أوائلهم[٢] في شبهة الثَّنويةِ[٣]

يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ: إن قولك أيها السائل المعترض «لم شاء الله الشر»: ونحو ذلك من الأسئلة الاعتراضية التي مضمونها الدخول فيما ليس للعقل سبيل إليه ـ هو الذي أضل العقول، وألقاها في الهلاك، وطوَّح بها عن سواء الصراط.

وهذا هو الذي ألقى المجوس في بدعة الثنوية؛ حيث قالوا: «كيف يخلق الله الشر»؟

وبناءً على ذلك قالوا: علينا أن ننزه الله عن خلق الشر؛ فقادهم ذلك السؤال الباطل إلى تلك الطامة الكبرى؛ حيث قالوا بالأصلين: النور، والظلمة، فزعموا أن للكون إلهين: إله النور وهو خالق الخير، وإله الظلمة وهو خالق الشر.

فالذين يقولون: كيف يقدر الله علينا الكفر والمعاصي ويعذبنا على ذلك؟ قد تابعوا في اعتراضهم المجوس، ولذا سمي القدرية مجوس هذه الأمة.

ولو كان أولئك يعقلون لاهتدوا بهدي المرسلين، ولعلموا أن الله ـ عز وجل ـ منزه عن الشر، وأنه لا يفعل إلا الخير؛ فالقدر من حيث نسبته إلى الله ـ عز وجل ـ لا شر فيه بوجه من الوجوه؛ فإنه علم الله، وكتابته، ومشيئته، وخلقه.

---

(١) في ط وعقود و هـ: الشَّر.
(٢) في ط وعقود و ب و ج: رؤوسهم.
(٣) في عقود و ب و ج: المثنوية، وفي و: وثنية.

وذلك خيرٌ محضٌ، وكمال من كل وجه؛ فالشر ليس إلى الرب بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

ولو فعل الشر ـ سبحانه ـ لاشتُق له منه اسم، ولم تكن أسماؤه كلها حسنى، ولعاد إليه من الشر حكم ـ تعالى وتقدس ـ.

وإنما الشر يدخل في مخلوقاته ومفعولاته؛ فالشر في المقضي لا في القضاء، ويكون شراً بالنسبة إلى محلٍّ، وخيراً بالنسبة إلى محلٍّ آخر، وقد يكون خيراً بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه كما هو شر من وجه آخر، بل هو الغالب، وذلك كالقصاص، وإقامة الحدود، وقتل الكفار؛ فإنه شر بالنسبة إليهم لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه، وخيرٌ بالنسبة إلى غيرهم؛ لما في ذلك من مصلحة الزجر، والنكال، ودفع الناس بعضهم ببعض.

وكذلك الأمراض فهي ـ وإن كانت شروراً من وجه ـ هي خير من وجوه عديدة ـ كما سيأتي بيانه عند الحديث عن الحكمة من خلق الآلام والمصائب ـ.

والحاصل أن الشر لا ينسب إلى الله ـ تعالى ـ ولهذا ثبت في صحيح مسلم (٧٧١) أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يثني على ربه بتنزيهه عن الشر بدعاء الاستفتاح بقوله: «**لبيك وسعديك، والخيرُ كلُّه في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت**».

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شفاء العليل ص٣٦٤-٣٦٥ تعليقاً على هذا الحديث: «فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كلُّ ما نسب

إليه فهو خير، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه؛ فلو أضيف إليه لم يكن شراً، وهو ـ سبحانه ـ خالق الخير والشر؛ فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقِه وفِعْلِه.

وخلقُه وفعلُه، وقضاؤه وقدره خير كله؛ ولهذا تنزه ـ سبحانه ـ عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه؛ فلا يضع الشيء في غير محلّه؛ فإذا وُضِع في محله لم يكن شراً؛ فعُلِم أن الشر ليس إليه، وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك».

وقال ـ أيضاً ـ في شفاء العليل ص٣٦٦: «فأسماؤه الحسنى تمنع نسبة الشر والسوء والظلم إليه، مع أنه ـ سبحانه ـ الخالق لكل شيء، فهو الخالق للعباد، وأفعالهم، وحركاتهم، وأقوالهم.

والعبد إذا فعل القبيحَ المنهي عنه كان قد فعل الشرَّ والسوء.

والرب ـ سبحانه ـ هو الذي جعله فاعلاً لذلك، وهذا الجعلُ منه عدل، وحكمةٌ، وصواب؛ فجعلُه فاعلاً خيرٌ، والمفعول شرٌّ قبيح؛ فهو ـ سبحانه ـ بهذا الجعل قد وضع الشيء في موضعه؛ لما له في ذلك من الحكمة البالغة التي يحمد عليها؛ فهو خير وحكمة ومصلحة، وإن كان وقوعه من العبد عيباً ونقصاً وشراً» ا.هـ

وبالجملة فإن الله ـ تعالى ـ لا ينسب إليه الشر؛ لأنه إذا أريد بالشر وضع الشيء في غير موضعه ـ فهو الظلم، ومقابله العدل، والله منزه عن الظلم.

وإن أريد به الأذى اللاحق بالمحل بسبب ذنب ارتكبه ـ فإيجاد الله

للعقوبة على ذنب لا يعد شراً له؛ بل ذلك عدلٌ منه ـ تعالى ـ.

وإن أريد به عدم الخير، وأسبابه الموصلة إليه فالعدم ليس فعلاً حتى ينسب إلى الله، وليس للعبد على الله أن يوفقه؛ فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، ومنع الفضل ليس بظلم ولا شر[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في منهاج السنة ٣/ ٣٨: «والله ـ تعالى ـ غني عن العباد، وإنما أمرهم بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم؛ فهو محسن إلى عباده بالأمر لهم، محسن لهم بإعانتهم على الطاعة.

ولو قدِّر أن عالماً صالحاً أمر الناس بما ينفعهم، ثم أعان بعض الناس على فعل ما أمرهم به، ولم يعن آخرين لكان محسناً إلى هؤلاء إحساناً تاماً، ولم يكن ظالماً لمن لم يحسن إليه.

وإذا قدِّر أنه عاقب المذنب العقوبة التي يقتضيها عدله وحكمته ـ لكان أيضاً محموداً على هذا وهذا.

وأين هذا من حكمة أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين؟!

فأمره لهم إرشادٌ وتعليم، وتعريف بالخير، فإن أعانهم على فعل المأمور كان قد أتم النعمة على المأمور، وهو مشكور على هذا وهذا.

وإن لم يُعِنْه وخذله حتى فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرى».

---

(١) انظر الحكمة والتعليل د. محمد بن ربيع ص٢٠٢.

«مسألــة»

هذه المسألة داخلة فيما مضى ذِكْره في المسألة الماضية.

وهي عبارة عن تساؤل مفاده:

إذا قيل: كيف يريد الله أمراً، وفي الوقت نفسه لا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يُجمع بين إرادته له وبغضه وكراهته؟

فالجواب أن يقال: إن المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره؛ فالمراد لنفسه محبوب لذاته وما فيه من الخير؛ فهو مرادٌ إرادةَ الغاياتِ والمقاصد.

والمراد لغيره قد لا يكون مقصوداً لما يريد، ولا فيه مصلحة بالنظر إلى ذاته ـ أي المراد ـ وإن كان وسيلةً إلى مقصوده؛ فهو مكروهٌ له من حيث نفسُه وذاته، مراد محبوب له من حيث قضاؤه إيصاله إلى مراده؛ فيجتمع الأمران: بغضه وإرادته ولا يتنافيان، فيُبْغَضُ من وجه، ويحب من وجه آخر.

وهذا أمر معلوم عند الخلق؛ فهذا الدواء الكريه الطعم والرائحة إذا علم الإنسان أن فيه شفاءه أبغضه من وجه، وأحبه من وجه آخر؛ فيكرهه من جهة تألمه به، ويحبه من جهة إفضائه إلى ما يحب.

وقُلْ مثل ذلك في العضو المتآكل إذا عُلِم أن في قطعه بقاءً لحياته، وكقطع المسافة الطويلة الشاقة إذا علم أنها توصله إلى مراده ومحبوبه كالذي يقطع المفاوز والفيافي قاصداً البيت العتيق.

وهكذا يتبين لنا أن الشيء يجتمع فيه الأمران: بغض من وجه، وحبٌّ من وجه آخر، وأنهما لا يتنافيان، هذا في شأن المخلوق؛ فكيف

بالخالق الذي لا تخفى عليه خافية، والذي له الحكمة البالغة؟

فهو ـ سبحانه ـ يكره الشيء، ولا يتنافى ذلك مع إرادته له لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمر محبوب.

وإليك هذا المثال الذي يوضح هذه المسألة، ألا وهو:

«خلق إبليس والحكمة من ذلك».

لقد خلق الله ـ عز وجل ـ إبليس الذي هو مادة الفساد في هذه الدنيا سواء في الأديان، أو الاعتقادات، أو الشهوات والشبهات، كما أنه سبب لشقاوة العباد، وعملهم ما يغضب الله ـ عز وجل ـ.

وهو ـ مع ذلك كله ـ وسيلة إلى محابَّ كثيرة، وحكم عظيمة.

إذا تقرر هذا فإليك بعض الحكم التي تلمسها العلماء من خلق إبليس:

١ - أن يَظْهَر للعباد قُدرةُ الرب ـ تعالى ـ على خلق المتضادات والمتقابلات: فخلَقَ هذه الذات ـ إبليس ـ التي هي أخبث الذوات، وهي مادة كل شر.

وخلق في مقابلها ذاتَ جبريل التي هي من أشرف الذوات وأزكاها، والتي هي مادة كل خير؛ فتبارك من خلق هذا وهذا، كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والحر والبرد، والماء والنار، والداء والدواء، والموت والحياة، والحسَن والقبيح؛ فالضد يظهر حسنه الضد.

وهذا أدلُ دليل على كمال قدرته، وعزته، وملكه، وسلطانه؛ فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وسلط بعضها على بعض، وجعلها محل تصرفه، وتدبيره، وحكمته؛ فخلوُّ الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته، وكمال تصرفه وتدبير مملكته.

٢- **أن يكمِّل الله لأوليائه مراتب العبودية**: وذلك بمجاهدة إبليس وحزبه، وإغاظته بالطاعة لله، والاستعاذة بالله منه، واللجوء إليه ـ عز وجل ـ أن يعيذهم منه ومن كيده؛ فيترتب لهم على ذلك من المصالح الدنيوية والأخروية ما لا يحصل بدونه.

ثم إن المحبة، والإنابة، والتوبة، والصبر، والرضا ونحوها ـ أحبُّ أنواع العبودية لله.

وهذه إنما تتحقق بالجهاد، وبذل النفس، ومراغمة الشيطان؛ فكان خلق إبليس سبباً لوجود هذه الأمور.

٣- **حصول الابتلاء**: ذلك أن إبليس خلق ليكون محكاً يمتحن به الخلق؛ ليتبين به الخبيث من الطيب.

٤- **ظهور آثار أسماء الله ـ تعالى ـ ومتعلقاتها، ومقتضياتها**: فمن أسمائه ـ عز وجل ـ الرافع الخافض، المعز، المذل، الحكم العدل، التواب.

وهذه الأسماء تستدعي متعلقاتٍ يظهر فيها أحكامُها؛ فكان خلق إبليس سبباً لظهور آثار هذه الأسماء، ولو كان الخلق كلهم مطيعين لم تظهر آثار هذه الأسماء.

٥- **استخراج ما في طبائع البشر من الخير والشر**: فالطبيعة البشرية مشتملة على الخير والشر والطيِّب والخبيث، وذلك كامن فيها كمونَ النار في الزناد؛ فخُلِق إبليس مستخرجاً لما في طبائع أهل الشر من القوة إلى الفعل، وأرسلت الرسل لتستخرج ما في طبيعة أهل الخير من القوة إلى الفعل؛ فاستخرج أحكم الحاكمين ما في هؤلاء من الخير

الكامن؛ ليترتب عليه آثاره، وما في أولئك من الشر الكامن؛ ليترتب عليه آثاره، وتظهر حكمتُه في الفريقين، ويَنْفذُ حكمُه فيهما، ويظهر ما كان معلوماً له، مطابقاً لعلمه السابق.

٦- **ظهور كثير من آيات الله وعجائب صنعه:** فلقد حصل بسبب وقوع الكفر والشر من النفوس الكفارة الظالمة كثير من الآيات والعجائب، كآية الطوفان، وآية الريح، وآية إهلاك ثمود، وقوم لوط، وآية انقلاب النار على إبراهيم برداً وسلاماً؛ فلولا تقدير كفر الكافرين لما ظهرت هذه الآيات التي يتحدث الناس بها ويعتبرون بوقوعها جيلاً بعد جيل.

أما كونه ـ سبحانه ـ أنظر إبليس إلى يوم القيامة ـ فليس ذلك إكراماً له، بل إهانة له؛ ليزداد إثماً فتعظم عقوبته، ويتضاعف عذابه.

ثم إن الله ـ عز وجل ـ جعله محكّاً يتميز به الخبيث من الطيب ـ كما سبق ـ وما دام أن الخلق مستمر إلى يوم القيامة ـ فإن هذا يقتضي بقاءه ببقاء خلق البشر، والله أعلم.

وقد أطيل في هذه المسائل لعظم شأنها، وشدة الحاجة إليها.

٣٩- وأن ملاحيد الفلاسفة الأُلى يقولون بالفعل[١] القديم بعلةِ[٢]

٤٠- بغوا علة في الكون[٣] بعد انعدامه فلم يجدوا ذاكم فضلوا بِضَلَةِ

قوله: «الملاحيد»: جمع ملحد، والملحد هو المائل، ومنه الشق في القبر يُسمى لحداً، قال عمرو بن معدي كرب الزبيدي:

كم من أخ كان لي ماجدٍ ألحدتُه في يديَّ الثرى

هذا معنى الإلحاد في اللغة وهو الميل.

أما في الاصطلاح: فهو الميل عما يجب اعتقاده وعمله.

و«الفلاسفة»: جمع فيلسوف، والفلسفة كلمة يونانية، وسيأتي مزيد إيضاح للفلسفة بعد شرح هذين البيتين اللذين يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه الله ـ في شرحهما: «يعني أن ملاحدة الفلاسفة ـ المعطلين لله ولكتبه، ورسله، المكذبين لهم ـ أوقعتهم عقولهم الفاسدة في الهلاك، حيث حكَّموها في البحث عن علة إيجاد هذا الكون؛ فلم تهتدِ لذلك؛ لقصورها وتقصيرها.

فزعم كثير منهم أن هذا العالم قديم، وأنه لم يزل ولا يزال.

وبذلك أنكروا وجود الرب العظيم، ومن باب أولى أنكروا رسله وكتبه، وتضاربت نظرياتهم الفاسدة؛ فضلوا، وأضلوا.

ولقد صدق عليهم قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**﴾ [غافر: ٨٣].

---

(١) في أ: بالعقل.

(٢) في ط و أ و ب و و: لعلة.

(٣) في أ و ب و هـ و و: للكون.

ثم إن هؤلاء الفلاسفة الملاحدة ـ في هذه الأوقات ـ أبطلوا نظرية أسلافهم، وأحدثوا لهم نظريات متعددة متضاربة، مبنية على الخرص، والجهل المركب، ولم يزالوا في اضطراب.

وهذه حالة كل من ترك الحق، واستكبر عنه، وتاه بعقله.

قال ـ تعالى ـ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥][(١)]

«نبذة عن الفلسفة والفلاسفة»:

أولاً: منشأ الفلسفة: هذه الكلمة معربة عن اليونانية، فهي لفظ نشأ أول ما نشأ في بلاد اليونان.

ثانياً: معنى الفلسفة في أصلها الوضعي: الفلسفة ـ في أصلها الوضعي ـ مركبة من كلمتين يونانيتين: إحداهما فيلو أو فيلا ومعناهما المحبة أو الإيثار.

والأخرى: سوفيس، أو سوفيا ومعناهما الحكمة.

فيكون معنى كلمة: «الفلسفة» في أصلها الوضعي: محبة الحكمة، أو إيثار الحكمة.

ويعرف الفيلسوف بأنه: محب الحكمة، أو المُؤْثِرُ للحكمة.

ثالثاً: تطور دلالة الفلسفة: هذه الكلمة مرت بعدة أطوار، وعلى هذا فإن تعريفها يختلف باختلاف الفلاسفة الذين وضعوا لها حدوداً وتعريفات منها:

---

(١) الدرة البهية ص١٧٢-١٧٣.

أ - البحث عن الحقيقة.

ب- حب المعرفة.

ج- وعرَّفها الكندي بقوله: هي علم الأشياء بحقائقها بقدر طاقة الإنسان.

د- وعرَّفها الفارابي بقوله: هي العلم الوحيد الجامع الذي يضع أمامنا صورة شاملة للكون.

هـ- وعرَّفها ابن سينا بقوله: الحكمة استكمال النفس الإنسانية بتصور الأمور، والتصديق بالحقائق النظرية، والعلمية على قدر الطاقة الإنسية.

رابعاً: الفلسفة عند الإطلاق العام: الذي استقر عليه أمر الفلسفة أنها صارت تطلق على أراء محددة، ونظرات خاصة للكون، والوحي، والنبوات، والإلهيات ونحو ذلك.

وصارت تُعنى بالعقل، وتقدمه على النقل، بل أصبح العقل مصدراً للتلقي عند الفلاسفة.

وعلى هذا فإنه يمكن تعريف الفلسفة عند الإطلاق بالتعريف التالي:

هي النظر العقلي المتحرر من كل قيد أو سلطة تُفرض عليه من الخارج؛ بحيث يكون العقل حاكماً على الوحي، والعرف، ونحو ذلك.

خامساً: دخول الفلسفة في ديار الإسلام: كان ذلك في القرن الثالث الهجري، وذلك في عهد الخليفة العباسي المأمون.

سادساً: أشهر فلاسفة اليونان: أفلاطون، وأرسطو

سابعاً: أشهر الفلاسفة المنتسبين للإسلام: الكندي، والفارابي، وابن سينا.

ثامناً: أقسام الفلسفة باعتبار موضوعاتها: تنقسم الفلسفة باعتبار موضوعاتها إلى ثلاثة أقسام:

١- **الفلسفة الحسية:** وهي التي تتصل بالحواس، وموضوعها عالم الطبيعة.

٢- **الفلسفة النظرية العقلية:** وهي التي تتم بالاستدلال البرهاني، والنظر الاستنباطي، وتسمى بالمشَّائية نسبة إلى رائدها أرسطو الذي كان يعلم أتباعه وهو يمشي.

٣- **الفلسفة الإشراقية:** وهي التي تنال بالحدس، والإلهام، وما يفيض على النفوس، وموضوعها العلوم الإلهية.

تاسعاً: افتراق الفلاسفة: الفلسفة تقوم على الأوهام والخيال، ولهذا فإن الافتراق دأب الفلاسفة في كل زمان ومكان.

عاشراً: نماذج من ضلالات الفلاسفة:

أ - يقولون بقدم العالم.

ب- يقولون: إن الله يعلم الجزئيات دون الكليات.

ج- يقولون: إن منزلة الفيلسوف كمنزلة النبي أو أعظم.

د - يقولون بحشر الأرواح دون الأجساد.

هـ- يرون أن الجنة والنار أمثال مضروبة لضبط العامة.

هذه نبذة يسيرة عن الفلسفة والفلاسفة.

٤١- وإن مبادي الشر في كل أمة ذوي ملة[1] ميمونة نبوية
٤٢- بخوضهموا في ذاكم صار شركهم وجاء دروسُ البينات بفترةِ[2]

قوله: «مبادي»: أوائل، «ذوي ملة»: صفة لأمة، والملة: الديانة، قوله: «ميمونة»: مباركة، نبوية: تنتسب إلى الأنبياء.

قوله: «دروس»: من قولك درس الشيء: إذا انمحى وزال أثره.

قوله: «الفترة»: هي المدة التي شاع فيها الجهل، وانقطعت فيها آثار الرسالة.

يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ: إن أوائل الشر، وأسبابه في كل أمة من الأمم المنتسبة إلى الأنبياء ـ كاليهود والنصارى ـ إنما كان بسبب تعنتهم، وخوضهم بالباطل، وكثرة اختلافهم على أنبيائهم، وسؤالهم عما لا طائل تحته، ولا عمل وراءه؛ فانحرفوا بذلك عن أديان الأنبياء، واتبعوا كل شيطان مريد، خصوصاً إذا وافق ذلك أزمنةً تشبه الجاهلية من جهة انقطاع أنوار الرسالة، وآثارها.

فكل من أعرض عن الهدى ابتلي بالهوى، ووقع في الردى.

وكل من ترك الأمور النافعة وقع في الأمور الضارة، وكل من زهد بالحق وقع في الباطل، وهذا مطرد في كل زمان ومكان وأمة.

---

(١) في أ: أمة، وفي ج:
فإن مبادي الشر في كل فرقة ذوي ملة مخذولة ثنوية
وفي هـ: . . . . . . دوى من رضوخ لاتباعٍ لشبهة

(٢) في الدرة البهية: وجاء رؤوس البينات بقترةٍ، وكذا في جً و د.

٤٣- ويكفيك نقضاً أن ما قد سألتَهُ من العذر[٣] مردود لدى كل فطرة

قوله: «النقض»: إبداء العلة بدون المعلول.

و«العذر»: دَفْعُ العاقلِ اللائمةَ عن نفسه بأمرٍ ما.

و«الفِطْرة»: الخلقة، والمراد بها ههنا البديهة، وهي قوة يُدرك بها التصور، أو التصديق من غير نظر وكسب.

والبديهة يكفي في الجزم به مجرد تصور طرفيه، كاكتفائنا في الجزم بأن الكل أعظم من الجزء بتصور الكل، والجزء فقط[١].

ومعنى البيت أنه يكفي نقضاً لمذهبك ـ أيها السائل ـ أن ما قد اعترضت به من الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي ـ مردود باطل، وأن بطلانه مستقر في فطرة كل عاقل، وأنه يدرك في البديهة دون نظر أو تأمل.

وههنا شروع في تسفيه رأي السائل، وتسخيف عقله، وتبيين وجوه المطاعن عليه، ومن أين دُهي هو ومن قال بمقالته.

٤٤- فأنت تعيب الطاعنين[٢] جميعهم
عليك وترميهم بكل مذمةِ

أي مما يُرَدُّ به عليك أيها السائل، وينقض مذهبك أنك لا تعذر الذي يذمك ويظلمك، ويعيبك.

بل إنك تقابله بما يقابلك به من الذم، والظلم، والعيب حسب قدرتك.

---

(١) في ج: من الهذر.
(٢) انظر شرح جواب ابن تيمية ص٣١.
(٣) في هـ: الطائعين.

فكيف تعذر نفسك إذا عصيت، وتحتج بالقدر، ولا تعذر من ذمك وظلمك، وعابك مع أن هذه الأمور واقعة بقدر الله.

٤٥- وتَنْحل من والاك صفو مودة وتبغض من ناواك[1] من كل فرقة

قوله: «تنحل»: تعطي، وقوله: «والاك»: أي نصرك، وأحبك.

وقوله: «صفو مودة»: أي خالصها، وقوله: «ناواك»: أي عاداك.

وهذا إلزام آخر، وهو أنك أيها المحتج بالقدر على المعاصي تعطي خالص المودة لمن نصرك وأحبك، وتمنح البغض كل من ناصبك العداء مع أن هذه الأمور كلها واقعة بالقدر.

٤٦- وحالهم في كل قول وفعلة كحالك ـ يا هذا ـ بأرجح حجة

أي أن حال أولئك فيما يقولون ويفعلون كحالك أيها السائل سواء بسواء، وذلك من جهة أنهم إنما يقومون بما يقومون به بقدر الله ـ عز وجل ـ.

فهل تعذرهم، وتعاملهم معاملة واحدة بحجة أن ذلك مقضي عليهم؟ أو تُراك تعاملهم بحسب ما يصدر منهم من خير أو شر، أو ملائم لك، أو غير ملائم؟

وهكذا يتضح أن المحتج بالقدر على المعاصي، مخالف للشرع، والعقل، والفطرة، وأنه مكابر، معاند، مستهزىء.

ثم أعاد شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ هذه المعاني بذكر أمثلة توضح

(١) في الدرة البهية: من ناداك، وفي ب و ج: عاداك.

المقام؛ لكونه من أهم المهمات، فقال:

٤٧- وهَبْك كففتَ اللوم عن كل كافرٍ
وكلِّ غـويٍّ خـارجٍ عـن محـجـة

٤٨- فيلزمك الإعراضُ عن كل ظالـمٍ
على[1] الناس في[2] نفس ومالٍ وحرمة

٤٩- فلا تغضبن[3] يوماً على سافك دماً
ولا سارقٍ مـالاً لـصاحـب فـاقـة

٥٠- ولا شاتمٍ عِرْضاً مصونـاً وإن علا
ولا ناكـح فـرجـاً علـى وجـه غـيـة[4]

٥١- ولا قاطع للناس نهج سبيـلـهـم
ولا مفسد في الأرض من كـل وجـهـة

٥٢- ولا شاهـدٍ بالـزور إفـكـاً وفريـةً
ولا قاذف لـلـمحـصـنـات بـزنـيـة[5]

٥٣- ولا مهلك للحرث والنسل عامداً
ولا حـاكـمٍ لـلـعـالـمـيـن بـرشـوةِ

٥٤- وكُفَّ لسان اللوم عن كل مفسـدٍ
ولا تـأخـذنْ ذا جـرمـةٍ[6] بـعـقـوبـةِ

---

(١) في و: من.

(٢) في ج و و: من.

(٣) في مجموع الفتاوى وعقود و و: ولا تغضبن.

(٤) في ج: متعة، وفي و: زنيةِ.

(٥) في عقود و و: بريبة.

(٦) في ط و أ و ب و هـ: خربة، وفي ج: خزية.

٥٥- وسهّل سبيل الكاذبين تعَمُّداً
على ربهم مِنْ كلِّ جاءٍ[١] بفريةِ
٥٦- وإن قصدوا إضلال من يستجيبهم[٢]
بروم فسادِ النوع ثم الرياسةِ
٥٧- وجادل عن الملعون فرعون إذ طغى
فأُغْرِق[٣] في اليم انتقاماً بغضبةِ[٤]
٥٨- وكل كفور مشرك بإلهه
وآخر طاغٍ كافرٍ بنبوةِ
٥٩- كعادٍ ونمروذ[٥] وقومٍ لصالح
وقوم لنوح ثم أصحاب الآيكةِ
٦٠- وخاصم لموسى ثم سائر من أتى
من الأنبياء محيياً للشريعة[٦]
٦١- على كونهم قد جاهدوا الناس إذ بغوا[٧]
ونالوا من العاصي[٨] بليغ[٩] العقوبة

(١) في ج: من كل من جا بفرية.
(٢) في ج: تستحبهم.
(٣) في أ: فغرّق، وفي ب و ج، و هـ: فأهلك.
(٤) في الدرة البهية: بغُصّة، وفي العقود: بعصية.
(٥) في ط: نمرود.
(٦) في أ: من الأنبيا أو محيياً للشريعة.
(٧) في أ: على كونهم إذ جاهدوا الناس أن بغوا.
(٨) في مجموع الفتاوى: من المعاصي.
(٩) في عقود: بلوغ.

٦٢- وإلا فكل الخلـق فـي كلِّ لفظـةٍ
ولـحـظـةِ عـيـنٍ أو تـحـرك شـعـرةِ[(١)]

٦٣- وبطشـة كـفٍّ أو تخطـي قُديمـةٍ
وكـلِّ حـراكٍ بـل وكـل[(٢)] **سـكـيـنـةِ**

٦٤- هم تحـت أقـدار الإلـهِ وحكمـهِ
فمـا أنـت[(٣)] **فيما قـد أتـيـت بـحـجـةِ**

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه الله ـ في شرح هذه الأبيات ص١٧٥-١٧٦ :

«هذه الإلزامات التي ذكرها الشيخ ـ يعني شيخ الإسلام ـ في غاية الوضوح، يبطل كل واحد منها اعتذار المعتذرين بالأقدار.

ومثَّل بأمثلة كثيرة يعرفها كلٌّ أحد؛ لأن كثرة الأمثلة توضح المعاني، وتصور المقالات القبيحة بأشنع صورة، ولأنه لو فرض أنه تأول من أُلزِم بها بعض هذه الأمثلة باحتمالات ضعيفة ـ لم يكن له سبيل إلى بقيتها.

فالشيخ يقول لهؤلاء المعارضين المعترضين بأقدار الله على المعاصي: يلزمكم أن تعرضوا عن كل ظالم للناس في دمائهم، وأعراضهم، وأموالهم؛ فلا تغضبوا على من سفك الدماء، وأخذ الأموال بالغصب والسرقة،

---

(١) في هـ: وإلا فكل الخلق في لفظة ولحـ ظ عين وتحريكٍ لشعرة

(٢) في عقود: بل بكل.

(٣) في ط وعقود و أ و ج، وهـ: كما.

ولا من شتم الأعراض، ولا على الزناة وقطاع الطريق والمفسدين في الأرض، ولا قاذفٍ أو شاهدٍ بالزور، ولا مَنْ سعى في الأرض؛ ليهلك الحرث والنسل، ولا على من حكم بالرشوة، وجار في حكمه.

بل يجب عندهم كف اللسان عن كل مفسد معتد على الخلق، بل عليك أن تسهل سبيل الكاذبين على ربهم، وتعتذر عنهم وإن سعوا في إضلال الناس.

بل وجادل عن أئمة الكفر كفرعون، وقارون، وهامان، وكل مشرك وكافر كعاد، وثمود، ونمروذ، وقوم لوط، وأصحاب الأيكة وما أشبههم من الكفار المعاندين.

بل على قول هؤلاء ـ يعني المحتجين بالقدر ـ عليك أن تخاصم جميع الرسل والأنبياء؛ حيث جاهدوا الناس على الإيمان، وعاقبوا أهل الجرائم؛ لأن الخلق كلهم في جميع حركاتهم وسكناتهم ولفظاتهم ولحظاتهم تحت أقدار الله.

وهذا القول الفظيع الذي يفضي إلى هذه المكابرات، والمجاهرة بتكذيب الله ورسله وكتبه ـ حسبُ الناظرِ لهذا القول أن يتصور هذه اللوازم التي هي غاية المشاقة لله ولرسله، وفيها فساد الدين، والدنيا، والآخرة».

٦٥- وَهَبْكَ رفعت اللومَ عن كل فاعل
فعـالَ[١] ردىً طرداً[٢] لهذي المقيسـةِ
٦٦- فهل يُمْكِنْ[٣] رفعُ الملامِ جميعهِ
عـن الـنـاس طُـرّاً عنـد كـلِّ قـبـيـحـةِ
٦٧- وتركُ عقوبات الذين قد اعـتـدوا
وتـركُ الورى الإنصاف بـيـن الـرعـيـةِ
٦٨- فلا تُضمـنَنْ[٤] نفسٌ ومالٌ بمثلـهِ
ولا يعـقـبـن[٥] عادٍ بمثـل الـجـريـمـةِ
٦٩- وهل في عقول الناس أو في طباعهم
قبـولٌ لقول النذل: ما وجـه حـيـلـتـي

قوله: «ردى»: أي هلاك، وقوله: «طرداً»: أي متابعة، وقوله: «المقيسة»: صفة لموصوف محذوف تقديره: النكتة، أو المسألة، أو الشبهة المقيسة.

وأصل مقيسة: مقيوسة، مفعولة من قاس يقيس، وقاس يقوس.

والمراد بالمقيسة ههنا: القياس، والطرد والعكس، وهو عبـارة عن وجود شيء لوجود آخر، وانتفائه لانتفائه.

وقوله: «النذل»: أي الخسيس[٦].

(١) في ط: بغاك.
(٢) في هـ: طراً.
(٣) في مجموع الفتاوى: يمكن، وفي عقود: تمكنن، وج: ممكناً
(٤) في ب و ج و هـ: فلا يضمنن، وفي ط: ولا يضمنن
(٥) في عقود و ب: تعقبن.
(٦) انظر شرح جواب ابن تيمية ص٣٨-٣٩.

بعد أن ذكر شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ جملة من الإلزامات التي لا محيد عنها انتقل إلى إلزامات أخرى، تدعم ما مضى، وتدحض حجة من احتج بالقدر على فعل المعاصي.

فيقول ـ رحمه الله ـ على سبيل التنزل: لو فُرض، وقُدر أنك ـ أيها السائل المعترض المحتج بالقدر على فعل المعاصي ـ عذرت كل ذي فعل قبيح بحجة أن ذلك بقدر الله ـ فهل يمكنك أن تطرد هذا الأمر جميع الشؤون والأحوال؟

وأنْ تَعْذُرَ جميع الناس إذا أساؤوا في حق الله، أو في حقوق العباد؟

هل يمكنك أن تقول بترك عقوبات المعتدين، وترك العدل بين الرعايا، وتعطيل الحدود، وإلقاء الحبل على الغارب للمجرمين يعيثون في الأرض فساداً؛ فلا يضمن القاتل نفساً، ولا الغاصب مالاً بحجة أن ذلك واقع بقدر الله؟!

وهل يقبل هذا في العقول والفطر؟ أو أنها متظاهرة متفقة على بطلانه وزيفه؟!

وهل هذا القول إلا تلاعب، وتهكم صادر عن هوى محض؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في مجموع الفتاوى ٨/ ١٧٩: «وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين، وسائر أهل الملل، وسائر العقلاء؛ فإن هذا لو كان مقبولاً لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس، وأخذ الأموال، وسائر أنواع الفساد في الأرض، ويحتج بالقدر.

ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدي عليه، واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه، بل يتناقض، وتناقضُ القولِ يدل على فساده؛ فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية العقول» أ.هـ

وبما أن هذا الأمر مما يعم به البلاء فهذا إيراد لبعض الأدلة الشرعية والعقلية، والواقعية زيادة على ما مضى وما سيأتي، وسيتضح من خلالها بطلان الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي وترك الطاعات:

أ - قال الله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا** ﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية.

فهؤلاء المشركون احتجوا بالقدر على شركهم، ولو كان احتجاجهم مقبولاً صحيحاً ما أذاقهم الله بأسه.

ب- قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ** ﴾ [النساء: ١٦٥].

فلو كان الاحتجاج بالقدر سائغاً لما كان هناك داعٍ لإرسال الرسل.

جـ- أن الله ـ عز وجل ـ أمر العبد ونهاه، ولم يكلِّفْه ما لا يستطيع، قال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولو كان العبد مجبراً على الفعل لكان مكلفاً بما لا يستطيع الخلاص منه.

ولا ريب أن هذا باطل؛ ولذلك إذا وقعت المعصية من العبد بجهل أو إكراه، أو نسيان ـ فلا إثم عليه.

د - ولو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي حجة لاحتج به أهل النار إذا هم عاينوها، وظنوا أنهم مواقعوها، كذلك إذا دخلوها، وبدأ توبيخهم وتقريعهم هل يحتجون بالقدر، وهل ينفعهم ذلك؟

الجواب: لا، بل إنهم يقولون ـ كما أخبر ـ عز وجل عنهم ـ: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [المؤمنون ١٠٦] وقالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] وقالوا: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: ٤٣].

ولو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي سائغاً لاحتجوا به؛ فهم بأمسِّ الحاجة إلى العذر، ولا أحد أحب إليه العذر من الله.

هـ- ومما يمكن أن يُرَد به على هذا المحتج أن يقال له: لا تتزوج؛ فإن كان الله قد قضى لك بولد فسيأتيك، وإلا فلن، ولا تشرب إذا عطشت؛ فإن كان الله قد قضى لك بالرِّي رويت وإلا فلن، وإذا هاجمك أسدٌ ضارٍ جائع فلا تفر منه؛ فإن قدَّر الله لك النجاة فستنجو، وإن لم يقدرها لك فلن ينفعك الفرار، وإذا مرضت فلا تتداوَ؛ فإن كان الله قد قدر لك الشفاء شفيت، وإلا فلن ينفعك الدواء. وهكذا...

فهل سيوافقنا على هذا القول أوْ لا؟ إن وافقنا علمنا فساد عقله، وإن خالفنا علمنا فساد قوله، وبطلان حجته.

و ـ لو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي سائغاً لما كان هناك حاجة للاستغفار، والتوبة، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

ومما يحسن الإشارة إليه أن احتجاج كثير من هؤلاء ليس ناتجاً عن قناعة وإيمان، وإنما هو ناتج عن نوع هوى ومعاندة.

ولهذا قال بعض العلماء فيمن هذا شأنه: «أنت عند الطاعة قدري،

وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به»[١].

يعني أنه إذا فعل الطاعة نسبها إلى نفسه، وأنكر تقدير الله لذلك، وإذا فعل المعصية احتج بالقدر.

وبالجملة فإن الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي أو ترك الطاعات باطل في الشرع، والعقل، والواقع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في مجموع الفتاوى ٨/ ٢٦٢ في شأن أولئك: «هؤلاء القوم إذا أصروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى».

هذا وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة؛ لعظم شأنها ودوران هذه الأبيات عليها.

متى يسوغ الاحتجاج بالقدر؟

يسوغ الاحتجاج بالقدر عند المصائب التي تحل بالإنسان كالفقر، والمرض، وفقد القريب، وتلف الزرع، وخسارة المال، وقتل الخطأ ونحو ذلك؛ فهذا من تمام الرضا بالله ربًّا، فالاحتجاج إنما يكون على المصائب، لا المعائب، «فالسعيد يستغفر من المعائب، ويصبر على المصائب، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

«والشقي يجزع عند المصائب، ويحتج بالقدر على المعائب»[٢]

ويوضح ذلك المثال الآتي: لو أن رجلاً قتل آخر عن طريق الخطأ،

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ١٠٧.

(٢) مجموع الفتاوى.

ثم لامه من لامه، واحتج القاتل بالقدر لكان احتجاجه مقبولاً، ولا يمنع ذلك من أن يؤاخذ.

ولو قتل رجلٌ رجلاً عن طريق العمد ثم قُرِّع القاتل ووُبِّخ على ذلك، ثم احتج بالقدر، لم يكن الاحتجاج منه مقبولاً؛ ولهذا حجَّ آدمُ موسى - عليهما السلام - كما في قوله - صلى الله عليه وسلم - في محاجتهما: **«احتج آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومني على أمر قد قدّر عليَّ قبل أن أخلق؟ فحجّ آدم موسى»**[1].

فآدم - عليه السلام - لم يحتج بالقدر على الذنب كما يظن ذلك بعض الطوائف، وموسى - عليه السلام - لم يلُمْ آدم على الذنب؛ لأنه يعلم أن آدم استغفر ربه وتاب، فاجتباه ربه، وتاب عليه، وهداه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له.

ولو أن موسى لام آدم على الذنب لأجابه: إنني أذنبت فتبت، فتاب الله عليَّ، ولقال له: أنت يا موسى - أيضاً - قتلت نفساً، وألقيت الألواح إلى غير ذلك، إنما احتج موسى بالمصيبة فحجّه آدم بالقدر[2].

«فما قدّر من المصائب يجب الاستسلام له؛ فإنه من تمام الرضا بالله ربّاً، أما الذنوب فليس لأحد أن يُذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر

---

(١) أخرجه مسلم، في كتاب القدر ٨/ ٥٠ برقم (٢٦٥٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ١٧٨، ومنهاج السنة ٣/ ٧٨-٨١، والاحتجاج بالقدر لابن تيمية ص ١٨-٢٢، والفرقان لشيخ الإسلام ص ١٠٣-١٠٥، والآداب الشرعية لابن مفلح ١/ ٢٥٨-٢٦٠، والبداية والنهاية لابن كثير ١/ ٨٣-٨٧.

ويتوب، فيتوب من المعائب، ويصبر على المصائب»[1].

وممن يسوغ له الاحتجاج بالقدر التائبُ من الذنب، فلو لامه أحد على ذنب تاب منه لساغ له أن يحتج بالقدر.

فلو قيل لأحد التائبين: لم فعلت كذا وكذا؟ ثم قال: هذا بقضاء الله وقدره، وأنا تبت واستغفرت، لقُبل منه ذلك الاحتجاج[2].

ثم إنه لا يسوغ لأحد أن يلوم التائب من الذنب؛ فالعبرة بكمال النهاية، لا بنقص البداية.

٧٠- ويكفيك نقضاً ما بجسم ابن آدم
صبيٍّ ومجنون وكلٍّ بهيمةِ

٧١- من الألم المقضيِّ من[3] غير حيلةٍ
وفيما يشاء الله أكمل حكمةِ

قوله: «صبي ومجنون»: بدل من ابن آدم، وقوله: «وكل بهيمة»: معطوف على ابن آدم.

والصبي: فعيل من صبا يصبو إذا مال؛ لأنه سريع الميل إلى اللهو، ولعدم كمال عقله.

---

(١) شرح الطحاوية ص ١٤٧، وانظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥/ ١٦٣، والتدمرية ص ٢٣١، وانظر: المسائل التي لخصها شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب من فتاوى ابن تيمية ص ٣٤.

(٢) انظر: شفاء العليل ص ٣٥، وتقريب التدمرية للشيخ محمد بن عثيمين ص ١١٥.

(٣) في عقود: في.

والمجنون: مفعول من جَنّهُ الليلُ وأجنه: إذا ستره، والمجنون مَنْ تستَّر عقله، فلا يدرك المعقولات[١].

قوله: «من الألم»: من لبيان الجنس، والألم: الوجع الشديد، وقوله: «المقضي»: المقدَّر، وقوله: «من غير حيلة»: أي من غير أن يكون لمن أصيب به اختيار.

ومعنى البيتين: أنه يكفي إبطالاً لقولك أن يقال: إن الله ـ عز وجل ـ يقضي بحكمته البالغة الآلام على غير المكلفين من بني آدم كالصبيان والمجانين، أو من غير بني آدم كالبهائم؛ فهذه الآلام ملازمة؛ فلا تنفك الطبائع إلا أن تكون على هذه الصفة من حيث الصحة والمرض، والراحة والتعب، والعافية والألم بحسب ما يعرض لتلك الطبيعة من اعتدال وانحراف وقد يكون البلاء على بعضها دون بعض، وفي حال دون حال.

وقد يشتد ببعضها، وقد يخف على بعضها وهكذا؛ لما لِمُقَدِّرها ـ عز وجل ـ من الحكم التي تتقاصر الأذهان عن إدراكها على وجه التفصيل؛ ففي خلق الآلام والمصائب ـ عموماً ـ من الحكم العظيمة ما لا يخطر بالبال، تلك الحكم التي تنطق بفضل الله، وعدله، ورحمته؛ فمن وُفِّق لإدراكها ـ ولو على سبيل الإجمال ـ فهو على نور من ربه، ومن خذل ووكل إلى نفسه ولم يشهد تلك الحكم أوشك أن يكـون مخاصماً لربه ـ عز وجل ـ.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شفاء العليل ـ ص ٤٩٨: «فالآلام والمشاقُّ إما إحسان ورحمة، وإما عدل وحكمة، وإما إصلاح وتهيئة

(١) انظر شرح جواب ابن تيمية ص٣٩.

لخير يحصل بعدها، وإما لدفع ألم هو أصعب منها، وإما لتولدها عن لذَّاتٍ ونعم يولِّدها عنها أمـرٌ لازم لتلك اللذات، وإما أن تكون من لوازم العدل، أو لوازم الفضل والإحسان؛ فتكون من لوازم الخير التي إن عُطِّلت ملزوماتُها فات بتعطيلها خيرٌ أعظمُ من مفسدة تلك الآلام.

والشرع والقدر أعدلا شاهدٍ بذلك؛ فكم في طلوع الشمس من ألم لمسافر وحاضر، وكم في نزول الغيث والثلوج من أذى كما سماه الله بقوله: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢] .

وكم في هذا الحر والبرد والرياح من أذى موجب لأنواع من الآلام لصنوف الحيوانات.

وأعظم لذات الدنيا لذة الأكل والشرب والنكاح واللباس والرياسة، ومعظم آلام أهل الأرض أو كلها ناشئة عنها، ومتولدة منها.

بل الكمالات الإنسانية لا تنال إلا بالآلام والمشاق كالعلم، والشجاعة، والزهد، والعفة، والحلم، والمروءة، والصبر، والإحسان كما قال:

لولا المشقة ساد الناس كلهـم الجـود يُـفْقِر والإقـدام قـتـال

وإذا كانت الآلام أسباباً للذات أعظم منها وأدوم ـ كان العقل يقضي باحتمالها» ا.هـ

إلى أن قال ـ رحمه الله ـ ص٤٩٩-٥٠٠: «وقد حجب الله ـ سبحانه ـ أعظم اللذات بأنواع المكاره، وجعله جسراً موصلاً إليها كما حجب أعظم الآلام بالشهوات واللذات وجعلها جسراً موصلاً إليها.

ولهذا قالت العقلاء قاطبة: إن النعيم لا يدرك بالنعيم، وإن الراحة

لا تنال بالراحة، وإن مَنْ آثر اللذات فاتته اللذات؛ فهذه الآلام والأمراض والمشاق من أعظم النعم؛ إذ هي أسباب النِّعم.

وما ينال الحيوانات غير المكلفة منها فمغمورٌ جداً بالنسبة إلى مصالحها ومنافعها كما ينالها من حر الصيف، وبرد الشتاء، وحبس المطر والثلج، وألم الحمل والولادة، والسعي في طلب أقواتها وغير ذلك.

ولكن لذاتها أضعافُ أضعافِ آلامها، وما ينالها من المنافع والخيرات أضعاف ما ينالها من الشرور والآلام؛ فسُنَّته في خلقه وأمره هي التي أوجبها كمالُ علمه وحكمته وعزته.

ولو اجتمعت عقول العقلاء كلهم على أن يقترحوا أحسن منها لعجزوا عن ذلك، وقيل لكلٍّ منهم: ارجع بصر العقل فهل ترى من خلل؟

﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]

فتبارك الذي من كمال حكمته وقدرته أن أخرج الأضداد من أضدادها، والأشياء من خلافها؛ فأخرج الحي من الميت، والميت من الحي، والرطب من اليابس، واليابس من الرطب؛ فكذلك أنشأ اللذات من الآلامِ، والآلامَ من اللذات؛ فأعظم اللذاتِ ثمراتُ الآلام ونتائجها، وأعظم الآلامِ ثمراتُ اللذات ونتائجها.

وبعدُ فاللذةُ والسرورُ، والخيرُ والنعمُ، والعافيةُ والصحةُ والرحمةُ في هذه الدار المملوءة بالمحن والبلاء ـ أكثرُ من أضدادها بأضعافٍ مضاعفة؛ فأين آلام الحيوان من لذته؟ وأين سقمه من صحته؟ وأين جوعه وعطشه من شبعه وريِّه وتعبه من راحته؟!» ا ـ هـ.

هذا وفي الآلام والمصائب حكم عظيمة غير ما ذكر، وإليك طرفاً على سبيل الإيجاز؛ فالمقام لا يتسع للتفصيل، وإلا فالمسألة عظيمة:

١- استخراج عبودية الضراء وهي الصبر: قال ـ تعالى ـ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

فالابتلاء بالسراء والخير يحتاج إلى شكر، والابتلاء بالضراء والشر يحتاج إلى صبر.

وهذا لا يتم إلا بأن يُقَلِّبَ الله الأحوال على العبد حتى يتبين صدقُ عبوديته لله ـ تعالى ـ.

قال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**عجباً لأمر المؤمن؛ إن أمره كله له خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن؛ إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له**»(١).

٢- طهارة القلب، والخلاص من الخصال القبيحة: ذلك أن الصحة قد تدعو إلى الأشر، والبطر، والإعجاب بالنفس؛ لما يتمتع به المرء من نشاط وقوة، وهدوء بال، ونعيم عيش.

فإذا قُيِّد بالبلاء والمرض انكسرت نفسُه، ورق قلبُه، وتطهر من أدران الأخلاق الذميمة، والخصال القبيحة من كبر، وخيلاء، وعجب، وحسد، ونحوها، وحلَّ محلَّها الخضوعُ لله، والانكسار بين يديه، والتواضع لخلق الله، وترك الترفع عليهم.

قال المنبجي ـ رحمه الله ـ في تسلية أهل المصائب ص ٢٥: «وليعلم أهل المصائب أنه لولا محن الدنيا ومصائبها لأصاب العبد من أدواء

(١) رواه مسلم (٢٩٩٩)

الكبر، والعجب، والفرعنة، وقسوة القلب ما هو سبب هلاكه عاجلاً وآجلاً؛ فمن رحمة أرحم الراحمين أن يتفقده في الأحيان بأنواع من أدوية المصائب؛ تكون حِمْيةً له من هذه الأدواء، وحفظاً لصحة عبوديته، واستفراغاً للمواد الفاسدة، الرديئة، المهلكة؛ فسبحان من يرحم ببلائه، ويبتلي بنعمائه، كما قيل:

قد ينعم الله بالبلوى، وإن عظمت ويبتلي الله بعـضَ القوم بالنعم

فلولا أنه ـ سبحانه وتعالى ـ يداوي عباده بأدوية المحن والابتلاء لطغوا، وبغوا، وعتوا، وتجبروا في الأرض، وعاثوا فيها الفساد؛ فإن من شيم النفوس إذا حصل لها أمر، ونهي، وصحة، وفراغ، وكلمة نافذة من غير زاجر شرعي يزجرها ـ تمردت، وسعت في الأرض فساداً، مع علمهم بما فُعِل بمن قبلهم، فكيف لو حصل لهم مع ذلك إهمال؟

ولكن الله ـ سبحانه وتعالى ـ إذا أراد بعبده خيراً سقاه دواء الابتلاء والامتحان على قدر حاله، يستفرغ منه الأدوية المهلكة، حتى إذا هذَّبه، ونقَّاه، وصفَّاه أهَّله لأشرف مراتب الدنيا، وهي عبوديته، ورقَّاه أرفع ثواب الآخرة، وهي رؤيته».

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شفاء العليل ص ٤٩٩: «وأما انتفاع القلب والروح بالآلام والأمراض فأمرٌ لا يُحِسُّ به إلا من فيه حياة؛ فصحة القلوب والأرواح موقوفة على آلام الأبدان ومشاقِّها، وقد أحصيت فوائد الأمراض فزادت على مائة فائدة».

٣- تقوية المؤمن: ذلك أن في المصائب تدريباً للمؤمن، وامتحاناً لصبره، وتقوية لإيمانه.

٤- **النظر إلى قهر الربوبية وذل العبودية:** فإنه ليس لأحد مفر عن أمر الله، وقضائه، ولا محيد عن حكمه النافذ وابتلائه؛ فنحن عبيد الله، يتصرف فينا كما يشاؤه ويريده، ونحن إليه راجعون في جميع أمورنا، وإليه المصير يجمعنا لنشورنا.

٥- **حصول الإخلاص في الدعاء، وصدق الإنابة في التوبة:** ذلك أن المصائب تشعر الإنسان بضعفه، وافتقاره الذاتي إلى ربه، فيبعثه ذلك إلى إخلاص الدعاء له، وشدة التضرع والاضطرار إليه، وصدق الإنابة في التوبة والرجوع إليه.

ولولا هذه النوازل لم يُرَ على باب اللجأ والمسكنة؛ فالله ـ عز وجل ـ علم من الخلق اشتغالهم عنه، فابتلاهم من خلال النعم بعوارض تدفعهم إلى بابه يستغيثون به؛ فهذا من النعم في طي البلاء، وإنما البلاء المحض ما يشغلك عن ربك.

قال سفيان بن عيينة ـ رحمه الله ـ: «ما يكره العبد خير له مما يحب؛ لأن ما يكرهه يهيجه للدعاء، وما يحبه يلهيه»[١].

٦- **إيقاظ المبتلى من غفلته:** فكم من مبتلى بفقد العافية حصلت له توبة شافية، وكم من مبتلى بفقد ماله انقطع إلى الله بحسن حاله، وكم من غافل عن نفسه، مُعْرِضٍ عن ربه أصابه بلاء فأيقظه من رقاده، ونبهه من غفلته، وبعثه لتفقد حاله مع ربه.

٧- **معرفة قدر العافية:** لأن الشيء لا يعرف إلا بضده، فيحصل بذلك الشكرُ، الموجبُ للمزيد من النعم؛ لأن ما مَنَّ الله به من العافية أتم

---

(١) الفرج بعد الشدة لابن أبي الدنيا ص ٢٢

وأنعم، وأكثر وأعظم مما ابتلى وأسقم، ثم إن حصول العافية والنعمة بعد ألم ومشقة أعظم قدراً عند الإنسان.

٨- **أن من الآلام ما قد يكون سبباً للصحة:** فقد يصاب المرء بمرض ويكون سبباً للشفاء من مرض آخر، وقد يبتلى ببلية فيذهب لعلاجها فيتبين أن به داءً عضالاً لم يظهر إلا بسبب هذا المرض الطارئ، قال أبوالطيب المتنبي:

لعلَّ عَتْبَكَ محمودٌ عواقِبُهُ ... وربما صحت الأبدان بالعلل

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شفاء العليل ص ٤٩٩: «وكثيراً ما تكون الآلام أسباباً لصحةٍ لولا تلك الآلام لفاتت.

وهذا شأن أكبر أمراض البدن؛ فهذه الحمى فيها من المنافع للأبدان ما لا يعلمه إلا الله، وفيها من إذابة الفضلات، وإنضاج المواد الفَجَّة وإخراجها ما لا يصل إليه دواءٌ غيرها.

وكثير من الأمراض إذا عرض لصاحبها الحمى استبشر بها الطبيب».

٩- **حصول رحمة أهل البلاء:** فالذي يبتلى بأمر ما ـ يجد في نفسه رحمةً لأهل البلاء، وهذه الرحمةُ موجبة لرحمة الله وجزيل العطاء؛ فمن رَحِمَ من في الأرض رَحِمَهُ من في السماء.

١٠- **حصول الصلاة من الله والرحمة والهداية:** قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١٥٦) أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥ ـ ١٥٧].

١١- **حصول الأجر، وكتابة الحسنات وحط الخطيئات:** قال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**ما من شيء يصيب المؤمن، حتى الشوكة تصيبه، إلا كتب الله له بها حسنة، أو حُطت عنه بها خطيئة**»[1].

قال بعض السلف: «لولا مصائب الدنيا لوردنا القيامة مفاليس»[2].

بل إن الأجر والثواب لا يختص به المبتلى فحسب، بل يتعداه إلى غيره؛ فالطبيب المسلم إذا عالج المريض واحتسب الأجر كتب له الأجر ـ بإذن الله ـ فمن نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفَّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة.

وكذلك الذي يزور المريض المبتلى يكتب له الأجر، وكذلك من يقوم على رعايته.

١٢- **العلم بحقارة الدنيا وهوانها:** فأدنى مصيبة تصيب الإنسان تعكر صفوه، وتنغص حياته، وتنسيه ملاذَّه، والكيِّسُ الفَطِنُ لا يغتر بالدنيا، بل يجعلها مزرعة للآخرة.

١٣- **أن اختيار الله للعبد خير من اختيار العبد لنفسه:** وهذا سر بديع، يحسن بالعبد أن يتفطن له؛ ذلك أن الله ـ عز وجل ـ أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين؛ فهو أعلم بمصالح عباده منهم، وهو أرحم بهم من أنفسهم ووالديهم.

وإذا أنزل بهم ما يكرهون كان خيراً لهم من ألا يَنْزِل بهم؛ نظراً منه لهم، وإحساناً إليهم، ولطفاً بهم.

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٢).

(٢) برد الأكباد ص ٤٦.

ولو مُكِّنوا من الاختيار لأنفسهم لعجزوا عن القيام بمصالحهم، لكنه ـ عز وجل ـ تولى تدبير أمورهم بموجب علمه، وعدله، وحكمته، ورحمته أحبوا أم كرهوا.

١٤- **أن الإنسان لا يعلم عاقبة أمره:** فربما طلب ما لا تحمد عقباه، وربما كره ما ينفعه، والله ـ عز وجل ـ أعلم بعاقبة الأمر.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «فقضاؤه للعبد المؤمن عطاء وإن كان في صورة المنع، ونعمة وإن كان في صورة محنة، وبلاؤه عافية وإن كان في صورة بلية.

ولكنْ لجهل العبد وظلمه لا يعد العطاء والنعمة والعافية إلا ما التذَّ به في العاجل، وكان ملائماً لطبعه.

ولو رزق من المعرفة حظّاً وافراً لعدَّ المنع نعمة، والبلاء رحمة، وتلذذ بالبلاء أكثر من لذته بالعافية، وتلذذ بالفقر أكثر من لذته بالغنى، وكان في حال القلة أعظم شكراً من حال الكثرة»[1].

١٥ – **الدخول في زمرة المحبوبين لله ـ عز وجل ـ:** فالمبتلون من المؤمنين يدخلون في زمرة المحبوبين المُشَرَّفين بمحبة رب العالمين؛ فهو ـ سبحانه ـ إذا أحب قوماً ابتلاهم وقد جاء في السنة ما يشير إلى أن الابتلاء دليل محبة الله للعبد؛ حيث قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوماً ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط**»[2].

(١) مدارج السالكين ٢/ ٢١٥ـ٢١٦.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦) وابن ماجة (٤٠٣١) من حديث أنس، وحسنه الترمذي، والألباني في صحيح الترمذي ٢/ ٢٨٦.

١٦ - أن المكروه قد يأتي بالمحبوب والعكس: فإذا صحت معرفة العبد بربه علم يقيناً أن المكروهات التي تصيبه، والمحن التي تنزل به أنها تحمل في طياتها ضروباً من المصالح والمنافع لا يحصيها علمه، ولا تحيط بها فكرته.

بل إن مصلحة العبد فيما يكره أعظم منها فيما يحب؛ فعامة مصالح النفوس في مكروهاتها، كما أن عامة مضارها وأسباب هلكتها في محبوباتها، قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ١٩].

وقال: ﴿**وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٢١٦].

فإذا علم العبد أن المكروه قد يأتي بالمحبوب، وأن المحبوب قد يأتي بالمكروه ـ لم يأمن أن توافيه المضرة من جانب المسرة، ولم ييأس أن تأتيه المسرة من جانب المضرة.

إلى غير ذلك من الحكم التي قد يعلمها بعض الناس وقد لا يعلمها.

٧٢- إذا كان في هذا له حكمةٌ فما
يُظن[١] بخلق الفعل ثم العقوبة

٧٣- فكيف[٢] ومِنْ هذا عذاب مُولَّدٌ
عن الفعلِ فِعل العبد عند[٣] الطبيعة

٧٤- كآكل سمٍّ أوجب الموتَ أكلُه
وكلٌّ بتقديرٍ لرب البرية[٤]

٧٥- فَكُفْرُك يا هذا كسمٍّ أكلْتَهُ
وتعذيبُ نارٍ مثل[٥] جرعةِ غصةِ

يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ: إذا كانت الحكمة تقتضي أن أسباب الآلام إذا وجدت تولد عنها الآلام وترتب عليها الأسقام، كمن أكل سُمًّا ترتب عليه الهلاك، أو ألقى نفسه في مهلكة ترتب عليه الموت ـ فكذلك كفرُ الكافرين، وإجرام المجرمين؛ فهي بمنزلة من أكل سماً، أو قذف نفسه في مهلكة، وذلك من جهة أنه لابد أن يترتب عليه آثاره؛ فإذا كنت ـ أيها المعترض ـ لا تعذر من أكل سماً، أو ألقى نفسه في مهلكة، وكنتُ تنسب هلاكه إلى عمله، وتلومه عليه ـ فكفرك كذلك، بل أبلغ في اللوم، وانتفاء العذر؛ لأن آكل السم، والملقيَ نفسه بالهلكة

(١) في عقود: ظن.
(٢) في ط و ب: وكيف.
(٣) في عقود: عبد
(٤) في الدرة البهية: لرب المشيئة، وفي ط و و: المشيئة، وفي ب و ج و هـ: المنية.
(٥) في و: بعد.

ربما يَعْرِضُ له بعضُ العوارض المانعة من الهلاك؛ بخلاف الكفر؛ فإن آثاره مترتبة عليه قطعاً إلا إذا رفعها بتوبة نصوح.

٧٦- ألست ترى في هذه الدار مَنْ جنى
يعاقب إما بالقضا أو بشرعة

٧٧- ولا عُذْرَ للجاني بتقدير خالقٍ
كذلك[1] في الأخرى بلا مَثْنَويَّةِ

قوله: «بلا مثنوية»: أي بلا إشكال، ولا قول آخر.

الشرح: يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ ملزماً هذا السائل المعترض: إن مما يؤيد ما مرَّ سابقاً أنك تشاهد في هذه الدنيا عقوباتِ الجناة المعتدين، وهذه العقوباتُ يراها الناس.

وهي إما عقوباتٌ قدرية ينزلها الله بالمجرمين كما أهلك الأمم السابقة بالعقوبات المتنوعة، وكما يشاهده من سبر أحوال الناس، وينظر فيما يجري لهم من العقوبات سواء كانت فردية، أو عامة.

وإما عقوبات شرعية كقتل القاتل المتعمد، وقطع السارق، إقامة الحد على الزاني، وجلد الشارب للخمر ونحو ذلك.

فلا عذر ـ إذاً ـ لمن أساء، بل إنه مستوجب للعقوبة القدرية أو الشرعية، وربما يؤخرها الحلم.

وهكذا الحال في الآخرة، لابد من العقوبة ما لم يمنع من ذلك مانعٌ من موانع إنفاذ الوعيد.

---

(١) في ط: لذلك.

فهل تقول ـ أيها المحتج بالقدر على المعاصي ـ: إن جميع هؤلاء الجناة قد ظلمهم الله؛ حيث أوقع بهم هذه العقوبات، وأحل بهم تلك المَثُلات؟ فإذا قلت هذا فقد بلغت من عداوة الله ورسله مبلغاً عظيماً.

وإذا رجعت إلى الحق، وقلت: إن هذه العقوبات القدرية الشرعية هي عدل الله بين عباده، وهي حكمته التي وضَعَها موضعها وجعلها في محلها اللائق بها، وليس لهؤلاء الجناة المعاقبين عذر، بل ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠] ـ فإنك قد رجعت إلى الحق، وهديت إلى الصواب.

٧٨- وتقدير ربُّ الخلق للذنب موجِبٌ
لتقدير[1] عقبى الذنب إلا بتوبةِ

يعني أن الله ـ عز وجل ـ قدَّر أن تكون الذنوب مُسبِّبةً لعواقبها الوخيمة، وعقوباتها الشرعية أو القدرية.

ولكن العقوبة قد تتخلف إذا وجد ثَمَّ مانع من موانع إنفاذ الوعيد؛ فالذنوب موجبة لدخول النار، وصاحبها متوعَّد بذلك إلا أن هناك أسباباً تندفع بها العقوبة، وينتفي بسببها الوعيد، ويزول موجب الذنوب.

وهذه الأسباب تسمى «موانع إنفاذ الوعيد».

وهي عشرة أسباب عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة.

وقد ذكر شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في هذا البيت أهم تلك الموانع وأعظمها، ألا وهو التوبة.

(١) في أ: كتقدير.

وقد ذكر ـ رحمه الله ـ تلك الموانع مفصلة ومجملة في مواضع من كتبه قال ـ رحمه الله ـ في مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨٧): «وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن عقوبة الذنوب تزول عن العبد بنحو عشرة أسباب: أحدها: التوبة، وهذا متفق عليه بين المسلمين».

ثم شرع ـ رحمه الله ـ في ذكر باقي الموانع بالتفصيل.

وقال في مجموع الفتاوى: ١٠/ ٤٥ـ٤٦: «والمؤمن إذا فعل سيئة فإن عقوبتها تندفع عنه بعشرة أسباب:

١- أن يتوب فيتوب الله عليه؛ فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

٢- أو يستغفر، فيغفر الله له.

٣- أو يعمل حسناتٍ تمحوها؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات.

٤- أو يدعو له إخوانه المؤمنون، ويستغفرون له حياً وميتاً.

٥- أو يهدون له من ثواب أعمالهم ما ينفعه الله به.

٦- أو يشفع فيه نبيه محمدٌ ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

٧- أو يبتليه الله ـ تعالى ـ في الدنيا بمصائب تكفَّر عنه.

٨- أو يبتليه في البرزخ بالصعقة، فيكفر بها عنه.

٩- أو يبتليه في عرصات القيامة من أهوالها بما يكفِّر عنه.

١٠- أو يرحمه أرحم الراحمين.

فمن أخطأته هذه العشرة فلا يلومن إلا نفسه، كما قال ـ تعالى ـ فيما يرويه عنه ـ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «**يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم أياها؛ فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**» (رواه مسلم ـ ٢٥٧٧).

وقال في الاستقامة ٢/ ١٨٤-١٨٥ : «فإن الذنوب التي يُبتلى بها العبادُ يسقط عنهم عذابُها إما بتوبة تَجُبُّ ما قبلها، وإما باستغفار، وإما بحسنات ماحية يذهبن السيئات، وإما بدعاء المسلمين وشفاعتهم، أو بما يفعلونه له من البر، وإما بشفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وغيره فيه يوم القيامـة، وإما أن يكفِّر الله عنه خطاياه بما يصيبـه من المصائب» ا ـ هـ.

ومما يحسن التنبيه عليه ههنا أن التوبة وحدها هي التي يزول بها موجب الذنوب للمؤمن والكافر، أما باقي الموانع فهي خاصة بالمؤمن.

«تعريف التوبة»

التوبة مصدر الفعل تاب، وأصل هذه المادة: التاء والواو، والباء توب.

وهي في اللغة تدور حول معاني الرجوع، والعودة والإنابة، والندم.

والتوبة في الشرع لها تعريفات عديدة، ولعل أجمعها أن يقال: هي ترك الذنب علماً بقبحه، وندماً على فعله، وعزماً على ألا يعود إليه إذا قدر، وتداركاً لما يمكن تداركه من الأعمال، وأداءً لما ضيِّع من الفرائض؛ إخلاصاً له، ورجاءً لثوابه، وخوفاً من عقابه، وأن يكون ذلك قبل الغرغرة، وقبل طلوع الشمس من مغربها.

وعرفها ابن القيم ـ رحمه الله ـ بتعريفات، ومنها قوله: «هي الرجوع مما يكرهه الله ظاهراً وباطناً، إلى ما يحبه ظاهراً وباطناً»[1].

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٣١٣، وانظر تفاصيل الحديث عن التوبة في كتاب «التوبة وظيفة العمر» للكاتب.

٧٩- وما كان من جنس المتاب لرفعه
عـواقـب أفـعـال الـعـبـاد الـخـبـيـثـةِ

قوله: «جنس»: الجنس هو الضرب من كل شيء.

و«المتاب»: التوبة؛ فالتوبة مصدر الفعل تاب، وكذلك المتاب فهو مصدر كذلك و«**عواقب**»: آثار.

«وأفعال العباد الخبيثة»: الذنوب والآثام.

يريد شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في هذا البيت أن يبين أن هناك أعمالاً أخرى هي من جنس التوبة في كونها تمنع إنفاذ الوعيد، وترفع العقوبة، وتزيل موجب الذنوب.

ثم مثل على ذلك ببعض موانع الوعيد التي مر ذكر لها في شرح البيت الماضي، فقال:

٨٠- كخيرٍ(١) به تُمحى(٢) الذنوبُ ودعوةٍ
تُجاب مـن الـجـانـي وربَّ شفاعـة(٣)

أشار شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في هذا البيت إلى ثلاثة من موانع إنفاذ الوعيد وهي:

١- الحسنات الماحية، أو الأعمال الصالحة المكفرة، وهي ما عناه بقوله: «كخيرٍ به تمحى الذنوب».

---

(١) في ط و ج: كخيريَّة، وفي عقود: كجبرية.
(٢) في ط وعقود: تمحي.
(٣) في الدرة البهية: ورَبٌّ الشفاعة.

٢- الدعاء سواء كان من المذنب لنفسه، أو ما يبذله له إخوانه المسلمون، وهذا ما عناه بقوله «ودعوة تجاب من الجاني».

٣- شفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وشفاعة الشافعين من الشهداء، والأفراط، وشفاعة المؤمنين بعضهم لبعض.

وهذا ما عناه بقوله: «وربَّ شفاعة».

٨١- وقولُ حليف الشرِّ[1]: إني مقـدرٌ
علـيَّ كقول الذئـب[2]: هذي طبيعـتـي

قوله: «حليف الشر»: الحليف الملازم للشيء، الذي لا يفارقه.

ومعنى البيت: أن قول المحتج بالقدر على الذنب: إني مقدر علي ذلك كقول الحيوان الشرير طبعاً كالذئب، وسائر السباع والهوام المؤذية كالحية، والعقرب: هذه طبيعتي التي جبلت عليها؛ فلا تلوموني.

فلو عُذر الحيوان المذكور بهذا لَعُذِرْتَ أنت كما قلت، لكنه لا يعذر، بل إنَّ مَنْ كان طبعه كذلك فإنه يقتل؛ اتقاءً لشره؛ فإذاً أنت لا تعذر بقولك، بل تعذب على فعلك، وإن كان مقدراً عليك.

٨٢- وتقديره للفعل يجلب نـقـمـةً[3]
كـتـقـديـره الأشـيـاء[4] طـراً بـعـلـةِ

---

(١) في عقود: الشعر.

(٢) في ب وعقود: الذيب.

(٣) في الدرة: نعمة.

(٤) في ط و ب و ج، و هـ: الآثار.

قوله: «نقمةً»، جاء في الدرة البهية: «نعمة».

فعلى رواية: نقمة يكون معنى البيت أن تقدير الأفعال السيئة يترتب عليه شرور ومصائب وعقوبات، كسنته ـ عز وجل ـ في تقدير الأمور كلها؛ حيث يترتب عليها ما يلائمها.

وعلى رواية «نعمة» يكون معنى البيت أن الله ـ عز وجل ـ إذا قدر شيئاً كان له في ذلك تمام الفضل والنعمة والحكمة؛ إذ هو ـ عز وجل ـ لا يقضي قضاء إلا وله الحكمة البالغة فيه، حتى الذنوب ـ كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً ـ بعد قليل.

٨٣- فهل[١] ينفعن عذر[٢] الملوم بأنه[٣]
كذا طبعه أم هل يقال لعثرةِ

أي هل ينفع الجاني المذنب إذ قال: هذا طبعي الذي لا أنفَكُّ عنه؟ وهل يقبل عذره، وتقال له عثرته؟

٨٤- أم الذمُّ والتعذيب أوكد للذي
طبيعته فعل الشرور الشنيعة

أي أن الذم، واللوم، واستحقاق العذاب إنما هو لمن كانت طبيعته وقوته متوجهة إلى الشرور والمعاصي؛ إذ هو أغلظ جرماً، وأشد عقوبة

(١) في ط: وهل.
(٢) في الدرة البهية: فهل يرفعن ذم الملوم، وفي أ: فهل يرفعن ذنب.. وفي ج: فلم ينفعن عذر الملوم لأنه.
(٣) في عقود: لأنه.

ممن ألمَّ بجرم عارض، ولم يكن ذلك شراً متمكناً فيه؛ فاحتجاجك - أيها السائل - بأن طبعك كذا مؤكد لاستحقاقك اللوم.

مسألة: ما الحكمة من خلق المعاصي وتقديرها؟:

مر بنا أن الله - عز وجل - له الحكمة البالغة فيما يقدره ويقضيه، كما مر ذكر لبعض الأمثلة الدالة على حكمة الله - عز وجل -.

والحديث ههنا إنما هو إتمام لما مضى ذكره، وإنما أفرد لكثرة الشبهات حوله، ولقلة الحديث عنه، ولكونه مرتبطاً بكثير من مباحث هذا الكتاب.

والجواب عن هذا الإشكال أن لخلق المعاصي وتقديرها حِكَماً عظيمة، وأسراراً بديعة باهرة، ولكن الحديث عن ذلك قليل جداً.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله -: «وهذا باب عظيم من أبواب المعرفة قلَّ من استفتحه من الناس، وهو شهود الحكمة البالغة من قضاء السيئات، وتقدير المعاصي.

وإنما استفتح الناس باب الحكم في الأوامر والنواهي، وخاضوا فيها، وأتوا بما وصلت إليه علومهم.

واستفتحوا - أيضاً - بابها في المخلوقات - كما قدمناه - وأتوا بما وصلت إليه قواهم.

وأما هذا الباب فكما رأيت كلامهم فيه، فقلَّ أن ترى لأحدهم ما يشفي، أو يُلِمُّ.

وكيف يطَّلع على حكمة هذا الباب مَنْ عنده أن أعمال العباد ليست

مخلوقة لله ولا داخلة تحت مشيئته أصلاً؟ وكيف يتطلَّب لها حكمةً، أو يثبتها أم كيف يطلع من يقول: هي خلق الله، ولكن أفعاله غير معللة بالحكم؟»[١].

إلى أن قال: «والمقصود أن مشاهدة حكمة الله في أقضيته وأقداره التي يجريها على عباده باختياراتهم وإراداتهم ـ هي ألطفُ ما تكلم فيه الناس، وأدقُّه، وأغمضه، وفي ذلك حِكَمٌ لا يعلمها إلا الحكيم العليم ـ سبحانه ـ ونحن نشير إلى بعضها»[٢].

ثم شرع ـ رحمه الله ـ في ذكر العديد من الحكم في هذا الشأن، فمن الحكم من خلق المعاصي وتقديرها ما يلي:[٣]

١ – **أن الله يحب التوابين:** حتى إنه ليفرح بتوبة أحدهم أعظم من فرح الواحد براحلته التي عليها طعامه، وشرابه في الأرض الدوية المهلكة إذا فقدها وأيس منها.

وليس من أنواع الفرح أكمل وأعظم من هذا الفرح؛ فالله ـ عز وجل ـ يقضي على عبده بالذنب، ثم إن كان ممن سبقت له الحسنى قضى له بالتوبة، وإن كان ممن غلبت عليه الشقاوة أقام عليه حجة عدله، وعاقبة بذنبه.

٢- **أن الله ـ عز وجل ـ يحب أن يتفضل على عباده:** ويتم نعمه عليهم، ويريهم مواقع بره وكرمه؛ فلذلك ينوِّعه عليهم أعظم الأنواع في سائر الوجوه الظاهرة والباطنة.

(١ ، ٢) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٨٦.

(٣) الكلام في هذا أكثره مستفاد من مفتاح دار السعادة ١/ ٢٨٦-٢٩٩.

ومن أعظم ذلك أن يحسن إلى من أساء، ويعفو عمن ظلم، ويغفر لمن أذنب، ويتوب على من تاب إليه، ويقبل عذر من اعتذر إليه، وقد ندب عباده إلى هذه الشيم الفاضلة، والأفعال الحميدة، وهو أولى بها منهم وأحق، وكان في تقدير أسبابها من الحكم والعواقب الحميدة ما يبهر العقول.

هذا ولو شاء الله ألا يُعصى في الأرض طرفة عين لم يُعْصَ، ولكن اقتضت مشيئته ما هو موجب حكمته ـ سبحانه ـ.

٣- أن يعرف العبد حاجته إلى حفظ الله له، ومعونته، وصيانته: وأنه كالوليد في حاجته إلى من يحفظه؛ فإنه إن لم يحفظه مولاه، ويصونَه، ويعينه فهو هالك ولابد.

٤- استجلاب العبوديات المتنوعة من العبد إذا أذنب: من استعاذة، واستعانة، ودعاء، وتضرع، مما هو من أعظم أسباب سعادته وفلاحه.

٥- استخراج تمام العبودية: وذلك بتكميل مقام الذل والانقياد؛ فأكمل الخلق عبودية أكملهم ذلاً لله، وانقياداً، وطاعة.

٦- أن يعرف العبد حقيقة نفسه: وأنها الظالمة الجهول، وأن ما صدر منها من شر فقد صدر من أهله ومعدنه؛ إذ الجهل والظلم منبع الشر كله، وأن كل ما فيها من خير، وعلم، وهدى، وإنابة، وتقوى فهو من ربها الذي زكاها به، وأعطاها إياه.

فإذا ابتلي العبد بالذنب عرف نفسه، ونَقْصَها؛ فَرُتِّب له على ذلك حكمٌ ومصالحُ عديدةٌ، منها أن يأنفَ نقصَها، ويجتهدَ في كمالها، ومنها أن يعلم فقرها إلى من يتولاها ويحفظها.

٧- **تعريف العبد بكرم الله، وستره، وسعة حلمه:** وأنه لو شاء لعاجله على الذنب، ولهتك ستره بين العباد، فلم يَطِبْ له عيشٌ معهم أبداً.

ولكنه ـ عز وجل ـ جلَّله بستره، وغشَّاه بحلمه، وقيَّض له من يحفظه وهو في حالته هذه، بل كان شاهداً عليه وهو يبارزه بالمعاصي والآثام، ومع ذلك يحرسه بعينه التي لا تنام.

٨- **تعريف العبد بكرم الله في قبول التوبة:** فلا سبيل إلى النجاة إلا بعفو الله وكرمه ومغفرته، فهو الذي جاد عليه بأن وفقه للتوبة، وألهمه إياها، ثم قبلها منه، فتاب عليه أولاً وآخراً.

٩- **إقامة الحجة على العبد:** فإذا أصابه ما أصابه فلا يقل من أين أُتيت، ولا بأي ذنب أصبت؛ فما أصاب العبد من مصيبة قط دقيقة أو جليلة إلا بما كسبت يده، وما يعفو الله أكثر.

١٠- **أن يعامل العبد بني جنسه بما يحب أن يعامله الله به:** فيعامل بني جنسه في زلاتهم وإساءاتهم بما يحب أن يعامله الله في إساءاته، وزلاته، وذنوبه؛ فإن الجزاء من جنس العمل، فمن عفى عفى الله عنه، ومن سامح أخاه سامحه الله، ومن استقصى استقصى الله عليه، وهكذا. . .

ثم إذا عَلِمَ أن الذنوب والإساءة لازمة للإنسان لم تعظم عنده إساءة الناس إليه؛ فليتأمل حاله مع ربه، كيف هو مع فرط إحسانه إليه، وحاجته هو إلى ربه، وهو هكذا له؛ فإذا كان العبد هكذا لربه فكيف ينكر أن يكون الناس له بتلك المنزلة؟.

١١- **إقامة المعاذير للخلائق:** فإذا أذنب العبد أقام المعاذير للخلائق، واتسعت رَحمته لهم، واستراح من الضيق والحصر، وأكْلِ

بَعْضِه بعضاً، واستراح العصاة من دعائه عليهم، وقنوطه من هدايتهم؛ فإنه إذا أذنب رأى نفسه واحداً منهم، فهو يسأل الله لهم المغفـرة، ويرجو لهم ما يرجوه لنفسه، ويخاف عليهم ما يخافه على نفسه.

ومع هذا فيقيم أمر الله فيهم؛ طاعةً لله، ورحمةً بهم، وإحساناً إليهم؛ إذ هو عين مصلحتهم، لا غلظةً، ولا قوةً، ولا فظاظةً.

١٢ ـ **أن يخلع صولة الطاعة من قلبه:** وينزع داء الكبر والعظمـة الذي ليس له، ويلبس رداء الذل، والانكسار، والفقر والفاقة؛ فلو دامت تلك الصولة والعزة في قلبه لخيف عليه مما هو أعظم الآفات؛ فكم بين آثار العجب والكبر وصولة الطاعة، وبين آثار الذلة والمسكنة والانكسار؟

١٣ – **هياج العبوديات القلبية وانبعاثها:** ذلك أن لله على القلوب أنواعاً من العبودية، من الخوف، والخشية، والإشفاق، والوجـل، وتوابعها من المحبة، والإنابة، وابتغاء الوسيلة وتوابعها.

وهذه العبوديات لها أسباب تهيِّجها وتبعث عليها؛ وكلما قيض الرب ـ تعالى ـ لعبده من الأسباب الباعثة على ذلك، المهيجة له فهو من أسباب رحمته، ورُبَّ ذنب قد هاج لصاحبه من الخوف، والإشفاق، والوجل، والإنابة، والمحبة، والفـرار إلى الله ما لا يهيجه كثير من الطاعات، وكم من ذنب كان سبباً لاستقامة العبد، وفراره إلى الله، وبعده عن طريق الغي.

١٤ – **أن يعرف العبد نعمة معافاة الله وفضله، وتوفيقه له، وحفظه إياه:** فإن من تربى في العافية لا يعلم ما يقاسيه المبتلى، ولا يعرف

مقدار العافية؛ فلو عرف أهل الطاعة أنهم هو المنعم عليهم في الحقيقة لعلموا أن لله عليهم من الشكر أضعافَ ما على غيرهم وإن توسدوا التراب، ومضغوا الحصى؛ فهم أهل النعمة المطلقة، وأن من خلَّى الله بينه وبين معاصيه فقد سقط من عينه، وهان عليه.

فإذا طالبت العبدَ نَفْسُه بما تطالبه من الحظوظ والأقسام، وأَرَتْه أنه في بلية وضائقة تداركه الله برحمته، وابتلاه ببعض الذنوب، فرأى ما كان فيه من المعافاة والنعمة، وأنه لا نسبة لما كان فيه من النعم إلى ما طلبته نفسه من الحظوظ، فحينئذٍ يكون أكثر أمانيه وآماله العودَ إلى حاله، وأن يمتعه الله بعافيته.

١٥- أن التوبة توجب للتائب آثاراً عجيبة من المقامات التي لا تحصل بدونها: فتوجب له المحبة، والرقة، واللطف، وشكر الله، وحمده، والرضا عنه، فَرُتِّب له على ذلك أنواع من النعم لا يهتدي العبد لتفاصيلها، بل لا يزال يتقلب في بركتها، وآثارها ما لم ينقضها، أو يفسدها.

١٦- استكثار القليل من النعم: فإذا شهد العبد ذنوبه، ومعاصيه، وتفريطه في حق ربه استكثر القليل من نعم ربه عليه ـ ولا قليل منه ـ لعلمه أن الواصل إليه منها كثير على مسيء مثله، واستقل الكثير من عمله؛ لعلمه أن الذي ينبغي أن يغسل به أوضاره أضعافُ ما أتى به؛ فهو دائماً مستقل لعمله كائناً ما كان، مستكثر لنعمة الله عليه وإن دقَّت.

١٧- أن الذنب يوجب لصاحبه التحرز والتيقظ من مصائد عدوه ومكائده: فيعلم من أين يدخل عليه اللصوص والقُطَّاع ومكامنهم، ومن

أين يخرجون عليه، وفي أي وقت يخرجون؛ فهو قد استعد لهم، وتأهَّب، وعرف بماذا يستدفع شرهم وكيدهم؛ فلو أنه مرَّ عليهم على غِرَّة وطمأنينة لم يأمن أن يظفروا به، ويجتاحوه جملة.

١٨- **مراغمة الشيطان وإغاظته ومجاهدته:** فالقلب يذهل عن عدوه، فإذا أصابه منه مكروه استجمعت له قوته، وطلب بثأره إن كان قلبه حرّاً كريماً.

كالرجل الشجاع إذا جرح فإنه لا يقوم له شيء، بل تراه بعدها هائجاً، طالباً، مقداماً.

والقلب المهين كالرجل الضعيف المهين إذا جُرِح ولى هارباً، والجراحات في أكتافه.

وكذلك الأسد إذا جرح فإنه لا يطاق؛ فلا خير فيمن لا مروءة له، لا يطلب أخذ ثأره من أعدى عدوّ له.

فما شيء أشفى للقب من أخذه بثأره من عدوه، ولا عدوَّ أعدى له من الشيطان؛ فإن كان له قلب من قلوب الرجال المتسابقين في حلبة المجد جدَّ في أخذ الثأر، وغاظ عدوه كل الغيظ، وأضناه.

كما جاء عن بعض السلف: إن المؤمن لَيُنْضِي شيطانه كما ينضي أحدكم بعيره في سفره.

١٩- **معرفة الشر؛ حذر الوقوع فيه:** فالذي يقع في الذنب يصير كالطبيب ينتفع به المرضى في علاجهم ودوائهم؛ فالطبيب الذي عرف المرض مباشرة، وعرف دواءه وعلاجه أحذقُ وأخبرُ من الطبيب الذي عرف الداء وصفاً فحسب.

هذا في أمراض الأبدان، وكذلك أمراض القلوب وأدواؤها.

ولذلك كان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ أعرف الأمة بالإسلام، وتفاصيله، وأبوابه، وطرقه، وأشد الناس رغبة فيه، ومحبة له، وجهاداً لأعدائه؛ لعلمهم بضده.

فإذا عرف العبد الضدين، وعلم مباينة الطرفين، وعرف أسباب الهلاك على التفصيل ـ كان أحرى أن تدوم له النعمة ما لم يُؤْثِرْ أسباب زوالها على علم، وفي مثل هذا قال القائل:

عرفت الشرَّ لا للشرْ　　رِ لكنْ لتوقِّيه
ومن لا يعرفِ الشرَّ　　من الناس يقعْ فيه

وهذه حال المؤمن يكون فطناً حاذقاً أعرف الناس بالشر، وأبعدهم عنه؛ فإذا تكلم في الشر وأسبابه ظننته من شر الناس، فإذا خالَطْتَهُ، وعرفت طويته رأيته من أبر الناس.

والمقصود أن من بلي بالآفات صار أعرف الناس بطرقها، وأمكنه أن يسدها على نفسه، وعلى من استنصحه من الناسِ، ومن لم يستنصحه.

٢٠ – ابتلاء العبد بالإعراض عنه: فالله ـ عز وجل ـ يذيق عبده ألم الحجاب عنه، وزوال ذلك الأنس به، والقرب منه؛ ليمتحن عبده، فإن أقام العبد على الرضا والحال، ولم يجد نفسه تطالبه بحالها الأول مع الله، بل اطمأنت وسكنت إلى غيره ـ علم أنه لا يصلح، فوضعه في مرتبته التي تليق به.

وإن استغاث استغاثة الملهوف، وتَقَلَّقَ تَقَلُّقَ المكروب، ودعاه دعاء المضطر، وعلم أنه قد فاتته حياته حقّاً، فهو يهتف بربه أن يرد

عليه ما لا حياة له بدونه ـ علم أنه موضعٌ لما أُهِّلَ له، فردَّ عليه أحوج ما هو محتاج إليه، فعظمت به فرحته، وكملت به لذته، وتمت به نعمته، واتصل به سروره، وعلم حينئذٍ مقداره، فعض عليه بالنواجذ، وثنَّى عليه بالخناصر؛ فالعبد إذا بُلي بَعْدَ الأنس بالوحشة، وبعد القرب بنار البعاد ـ اشتاقت نفسه إلى لذة تلك المعاملة، فحنَّتْ، وأَنَّتْ، وتصدَّعت، وتعرضت لنفحات مَنْ ليس لها عنه عوض أبداً، ولا سيما إذا تذكر برَّه، ولطفه، وحنانه، وقربه.

٢١- أن الحكمة الإلهية اقتضت تركيب الشهوة والغضب في الإنسان: وهاتان القوتان فيه بمنزلة صفاته الذاتية التي لا ينفك عنهما، وبهما وقعت الفتنة والابتلاء.

وتركيب الإنسان على هذا الوجه هو غاية الحكمة، ولابد أن يقتضي كل واحد من القوتين أثره، فلا بد من وقوع الذنب، والمخالفات والمعاصي.

ولو لم تخلق في الإنسان لم يكن إنساناً، بل كان مَلكاً، فأما من اكتنفته العصمة، وضُرِبَتْ عليه سرادقاتُ الحفظ ـ فهم أقل أفراد النوع الإنساني، بل هم خلاصته ولبه.

٢٢- أن الله إذا أراد بعبد خيراً أنساه رؤية طاعاته، ورفعها من قلبه ولسانه: فإذا ابتلي العبد بالذنب جعله نصب عينيه، وجعل همه كله بذنبه، فلا يزال ذَنْبُه أمامه إن قام أو قعد، أو غدا أو راح؛ فيكون هذا عين الرحمة في حقه، كما قال بعض السلف: «إن العبد ليعمل الخطيئة فلا تزال نصب عينيه كلما ذكرها بكى، وندم، واستغفر، وتضرع،

وأناب إلى الله، وذل وانكسر، وعمل لها أعمالاً؛ فتكون سبباً للرحمة في حقه.

ويعمل الحسنة، فلا تزال نصب عينيه، يمن بها، ويراها، ويعتد بها على ربه، وعلى الخلق، ويتكبر بها، ويتعجب من الناس كيف لا يعظمونه، ويكرمونه، ويجلونه عليها؛ فلا تزال هذه الأمور به حتى تقوى عليه آثارها فتدخله النار»[١].

٢٣- لزوم التواضع وترك الترفع: فإذا شهد العبد ذنوبه وخطاياه أوجب له ذلك ألا يرى لنفسه على أحد فضلاً، ولا له على أحد حقّاً، فلا يظن أنه خير مسلم يؤمن بالله ورسوله، وإذا شهد ذلك من نفسه لم يَر لها على الناس حقوقاً من الإكرام، فاستراح هذا في نفسه، وأراح الناس من شكايته وغضبه على الوجود وأهله؛ فما أطيب عيشه، وما أنعم باله؛ فأين هذا ممن لا يزال عاتباً على الخلق، شاكياً تركَ قيامهم بحقه، ساخطاً عليهم وهم عليه أسخط؟

٢٤- الاشتغال بعيوب النفس، والإمساك عن عيوب الناس: فالذنب يوجب له الإمساك عن عيوب الناس، والفكر فيها؛ فإنه في شغل بعيب نفسه، وهذا من أمارات السعادة.

٢٥ ـ الاستغفار للخطائين: فإذا وقع الذنب من العبد شهد نفسه مثل إخوانه الخطائين، وشهد أن المصيبة واحدة، وأنهم مشتركون في الحاجة، بل الضرورة إلى مغفرة الله، وعفوه، ورحمته؛ فكما

(١) مفتاح دار السعادة ص ٢٩٧-٢٩٨.

يحب أن يستغفر له أخوه المسلم ـ كذلك هو أيضاً ينبغي أن يستغفر لأخيه المسلم.

هذه بعض الحكم من خلق المعاصي، وتقدير السيئات، يتضح بها شيء من حكمة العليم الحكيم فيما يقدره ويقضيه.

وإنما أطيل في هذا المقام لعظم شأنه وشدة الحاجة إليه ـ كما مرَّ ـ.

٨٥- فإن كنتَ ترجو أن تجاب بما عسى
ينجِّيك من نار الإله العظيمةِ

هذا شروع بإسداء النصح للسائل بما فيه نجاته، وسعادته.

٨٦- فدونك ربَّ الخلقِ فاقصده ضارعاً
مريداً لأن يهديْك نحو الحقيقةِ

قوله: «فدونك»: هذا اسم فعل أمر، ومعناه خذ، أو الزم، أو اقْصِدْ.

وهذا من باب الإغراء، وهو حض الإنسان، وحمله على الفعل بألفاظ مخصوصة.

وقوله: «ضارعاً»: من الضراعة، وهي الخضوع، والذلة، والمسكنة.

وقوله: «يهديْك»: هو في الأصل مفتوح الياء، وإنما أسكن لضرورة الشعر.

وقوله: «نحو الحقيقة»: أي جهة الصوابِ، والحقِّ في نفس الأمر[1].

---

(١) انظر شرح جواب ابن تيمية ص٤٣.

والمعنى: إذا كنت تريد السعادة في الدنيا، والنجاة من النار في الأخرى فاطرق باب ربك ـ جل وعلا ـ وتوجه إليه بصدق، وأسأله أن يلهمك رشدك، وأن يهديك إلى الصراط المستقيم.

قال ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

وقال في الحديث القدسي: «**يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم**»[١].

٨٧- وذلِّل قياد النفس للحق واسمعن[٢]
ولا تعرضن عن فكرة مستقيمةِ[٣]

أي وطن نفسك لأن تنقاد للحق، وأن تقبله ممن قال به، وكن ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، ولا تعرض عن الهدى بعد أن تراه، وتلوح لك أنواره، وسبله الواضحة.

٨٨- وما بان من حق فلا تتركنَّه
ولا تعصِ من يدعو لأقوم شرعةِ[٤]

أي ما اتضح لك من هدى فلا تعدل به، ولا تبغ به بدلاً، ولا عنه حولاً، بل تمسك به، وعض عليه بالنواجذ، وإياك أن تعصي من يدعو

---

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧)، وأحمد ٥/ ١٥٤ و ١٦٠، والترمذي (٢٤٩٥).

(٢) في ط: فاسمعن.

(٣) في ط: ولا تعص من يدعو لأقوم رَيعة.

وفي أ: ولا تعص من يدعو لأقوم شرعة.

(٤) في ج: رفعة، وفي عقود: رَيْعة.

لأحسن السبل، وخير الشرائع؛ فذلك مقتضى ما جاء في الكتاب والسنة.

٨٩- ودَعْ دِينَ ذي العـادات لا تتبعَنَّـه

وعُـجْ عن سبيـل الأمـةِ الـغـضـبيَّـة

قوله: «عج»: أي ارجع، يقال: فلان ما يعوج عن شيء، أي ما يرجع عنه.

وقوله: «الأمة الغضبية»: المراد بهم اليهود؛ نسبة إلى غضب الله عليهم؛ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُوْلَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

ومعنى البيت أي اترك دين العادات الذي ما أنزل الله به من سلطان مما وجدت عليه أباءك؛ فلا تتبعه.

وارجع عن طريق المغضوب عليهم؛ فلا تجعل ذلك كله إماماً لك، كما قال ـ تعالى ـ عن الأمم الخالية: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

بل انظر بعقلك نظر باحث عن الهدى، خالٍ من اتباع العناد، والتعصب، والهوى؛ فتكون ـ بذلك ـ جديراً بإصابة الحق[١].

٩٠- ومن ضل عـن حقٍّ فلا تقفونّـه[٢]

وزنْ ما عليـه الـنـاس بـالـمـعـدلـيـةِ

(١) انظر شرح جواب ابن تيمية ص٤٤.

(٢) في الدرة البهية «فلا تعفونه».

قوله: «من ضل عن حق»: يعني النصارى؛ لأنهم هم الضالون؛ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

قوله: «فلا تقفونه» الاقتفاء: اتِّباع القفا، أي لا تتبعنه.

وقوله: «بالمعدلية» أي بالعدل والقسط.

يقول: والمعنى: لا تسر ـ كذلك ـ خلف من ضل عن الهدى؛ من النصارى ـ فتردى، واجعل ميزانك للأمور والأحوال بالعدل والقسط، وذلك باتِّباع ما جاء في الكتاب والسنة؛ فإنهما الميزان العادل، والحق الذي لا مرية فيه، ومن حكم بهما عدل، وأصاب كبد الحقيقة، وحينئذٍ يتبين لك أن اعتماد الأمر الذي سألت عنه وبناءه إنما يكون على التسليم وترك الاعتراض.

٩١- هنالك تبدو طالعاتٌ من الهدى
بتبشير[١] من قد جاء بالحنفية

٩٢- بملة إبراهيم ذاك إمامنا
ودين رسول الله خير البريةِ[٢]

٩٣- فلا يقبل الرحمنُ ديناً سوى الذي
به جاءت الرسْلُ الكرامُ السجيةِ

قوله: «بتبشير» التبشير: هو الإخبار بما يسر، ويبسط بشرة الوجه؛ ذلك أن النفس إذا سُرَّت انتشر الدم فيها انتشار الماء في الشجر[٣].

---

(١) في ط و أ: تبشُّر.

(٢) في أ: الخليقة.

(٣) انظر معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ٤٥.

وقوله: «الحنفية» من الحنف وهو ميل عن الضلال إلى الاستقامة بخلاف الجنف فهو ميل عن الاستقامة إلى الضلال.

وتحنَّف فلان أي تحرى طريق الاستقامة، والعرب تسمي كل من حج أو اختتن حنيفاً؛ تنبيهاً أنه على دين إبراهيم[١].

والحنيف: هو المستقيم، المتمسك بالإسلام، المقبل على الله، المعرض عما سواه.

قوله: «بملة» الملة كالدين، وهي اسم لما شرع الله لعباده على لسان الأنبياء؛ ليتوصلوا به إلى مرضاة الله.

والفرق بين الدين والملة أن الملة لا تضاف إلا إلى النبي الـذي تسند إليه، نحو ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٥] و﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي﴾ [يوسف: ٣٨].

ولا تكاد توجد مضافة إلى الله، ولا إلى آحاد أمة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا تستعمل إلا في حملة الشرائع دون آحادها، لا يقال: ملة الله، ولا يقال: ملتي وملة زيد كما يقال: دين الله ودين زيد.

وتقال الملة اعتباراً بالشيء الذي شرعه الله، والدين يقال اعتباراً بمن يقيمه؛ إذ كان معناه الطاعة[٢].

وقوله: و «الرسل»: جمع رسول، والأصل ضم السين ولكنها أُسْكِنَتْ للضرورة.

وقوله: «السجية»: الطبيعة والجِبِلَّة.

(١) انظر معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ١٣٣.

(٢) انظر معجم مفردات ألفاظ القرآن ص ٤٩٢.

والمعنى: أنك ـ أيها الناصح لنفسه، المريد الخير لها ـ إذا فعلت ما مضى ذكره، وأخذت بالنصح ـ أقبلت عليك الخيرات، وانهالت عليك البركات، وأشرقت عليك شموس السعادة، ونلت العلم النافع، والعمل الصالح.

وتلك البشائر جاءت في الخبر عن الصادق المصدوق الذي بشَّر بالدين الحق، وبشر من قام به بالنصر، والعز، والتمكين، والفوز بالجنة، والنجاة من النار.

وهذا الدين الحق هو دين الإسلام، وهو ملة أبينا إبراهيم ـ عليه السلام ـ وهو التوحيد الخالص الذي لا يقبل الله ديناً سواه، قال ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]. وقال ـ عز وجل ـ: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وهذا هو دين جميع الرسل والأنبياء الذين جبلوا على حميد الخلال وكريم الخصال ـ عليهم صلوات الله وسلامه ـ.

٩٤- وقد جاء هذا الحاشرُ الخاتَم الذي
حوى كلَّ خير في[1] عموم الرسالةِ

---

(١) في أ: من.

الحاشر والخاتم: اسمان من أسماء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ومعنى الحاشر: من الحشر، وهو الضم والجمع، فهو الذي يحشر الناس على قدمه، فكأنه بعث؛ ليحشر الناس[١].

ومعنى الخاتم: أي الذي ختم الله به الرسل، وختم بدينه الأديان.

الشرح: يقول: إن الأنبياء الكرام ختموا برسالة هذا النبي الخاتم محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذي جمع الله به وله من المحاسن والكمالات ما لم يجمع لغيره.

٩٥- وأخبر عن رب العباد بأنَّ مَنْ

غدا[٢] عنه في الأخرى بأقبح خيبةِ[٣]

أي أن هذا النبي أخبر عن ربه ـ جل وعلا ـ أن من اتبعه، ودان بدينه فهو السعيد المهتدي، وأن من كفر به، ودان بغير دينه فهو الشقي الضال الطريد.

قال الطوفي ـ رحمه الله ـ: في كلمة خيبة: «وخيبة رأيناها في الأصل الذي نقلناها منه، وقد قرىء على الشيخ ـ يعني شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بحاء مهملة مكسورة، ثم ياء مثناة من أسفل، ثم با موحدة ـ حيبة ـ من الحُوب، وهو الإثم، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]»[٤].

---

(١) انظر زاد المعاد لابن القيم ١/ ٩٤.

(٢) في ط و أ و ج: عدا.

(٣) في عقود: جَنْبة.

(٤) شرح جواب ابن تيمية ص٥٦.

٩٦- فهذي دلالات العباد لحائر
وأما هداه فهو فعل الربوبةِ[١]

قوله: الربوبة: أي الربوبية، وهي مصدر ربب ربوبة، مثل صعب صعوبة، وحمض اللبن وختر حموضة وخثورة.

والمعنى أن ما مضى ذكره في الأبيات من البينات، والتفاصيل التي يحصل بها الفرقان بين الحق والباطل، والحث على الانقياد، والتسليم، وترك الاعتراض ـ هو كل ما بأيدينا من عمل، وهو الذي يملكه العباد للحائر؛ فيرشدونه به إلى طريق السلامة.

وأما الهداية فهي بيد الله ـ وحده ـ فالذي بيد الخلق هو هداية البيان، والدلالة والإرشاد.

قال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وأما هداية التوفيق والإلهام فهي بيد الله ولا يملكها غيره، كما قال ـ عز وجل ـ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]. لكن من أقبل على الله، وتذلل له، وصدق في معاملته، وأخذ بأسباب هدايته ـ فإن الله يقبله، ويسلك به الصراط المستقيم ـ كما تقدم تفصيل ذلك ـ.

٩٧- وفَقْدُ الهدى عند الورى لا يفيد[٢] **مَنْ**
غدا[٣] **عنه بل يجري**[٤] **بلا وجه حجةِ**

---

(١) في عقود: الربوبية.
(٢) في عقود: لا يقيل.
(٣) في ط وعقود و أ و ب و ج و هـ: عدا.
(٤) في مجموع الفتاوى: يُجْزى، وفي ط وعقود وب: يخزى.

يعني أن من فقد الهدى تنكَّب الصراط، وهام على وجهه، وسار على غير برهان.

٩٨- وحجةُ محتجٍّ بتقدير ربِّه
تزيد[١] عذاباً كاحتجاج مريضةِ

يعني أن احتجاج العاصي بالقدر على معاصيه يضاعف عقوبته؛ لأنه جمع ثلاثة مخالفات ـ كما يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه الله ـ.

أحدها: فعله للذنب.

ثانيها: احتجاجه عليه بالقدر، وهو كذب؛ فإن مضمون الاحتجاج بالقدر يعني أن الله اضطره وألجأه إليه وأكرهه عليه، وهو لا يريد الذنب، وهذا كذب صريح؛ فإن الله مكَّنه من الترك، بل فتح له كل باب يصده عن الذنب، وقد أبت نفسُه الأمارةُ بالسوء إلا أن توقعه في الذنب؛ فالمَلامُ عليه لا على ربه.

ثالثها: أنه بهذا الاعتذار يمهد لنفسه الإصرار على الذنوب، والإقامة على ما يسخط علام الغيوب؛ فإن هذا الاعتذار يهون عليه كل ذلك كما هو مشاهد، بل ويصرفه عن التوبة والإنابة[٢].

يقول الطوفي ـ رحمه الله ـ في شرح هذا البيت: «ولا أعلم مراده بقوله: كاحتجاج مريضة»[٣].

---

(١) في عقود والدرة البهية: (يزيد)، وفي ط: مزيد.

(٢) انظر الدرة البهية ص١٨٢.

(٣) شرح جواب ابن تيمية ص٥٨.

٩٩- وأما رضانا بالقضاء فإنما
أمرنا بأن نرضى بمثل المصيبةِ

١٠٠- كسقم وفقر ثم ذلٍّ وغُربة
وما كان من مؤذٍ[١] بدون[٢] جريمةِ

١٠١- فأما الأفاعيلُ التي كرهت لنا
فلا نصّ يأتي في رضاها بطاعةِ

١٠٢- وقد قال قومٌ[٣] من أولي العلم: لا رضاً
بفعل المعاصي والذنوبِ الكبيرةِ[٤]

١٠٣- فإن إله الخلق لم يرضها لنا
فلا نرتضي مسخوطة لمشيئةِ[٥]

١٠٤- وقال فريقٌ: نرتضي بقضائه[٦]
ولا نرتضي المقضيَّ أقبح[٧] خصلةِ

١٠٥- وقال فريقٌ: نرتضي بإضافةٍ
إليه[٨] وما فينا فنلقى[٩] بسخطةِ

(١) في عقود: سوء.
(٢) في و: بغير.
(٣) في ج: وقد قال ممن أوتي...
(٤) في عقود و و: الكريهة.
(٥) في أ و ج و هـ: بمشيئة.
(٦) في عقود: ترتضى لقضائه.
(٧) في ط: خلة، وفي و: لأقبح خلة.
(٨) في ج: إلينا.
(٩) في أ: فيلقى.

١٠٦- كما أنها للرب خلقٌ وأنها
لمخلوقة كسبٌ كفعل[(١)] الغريزة[(٢)]
١٠٧- فنرضى[(٣)] من الوجه الذي هو خلقه[(٤)]
ونسخط[(٥)] من وجه اكتساب الخطيئةِ[(٦)]

هذه الأبيات تدور حول الرضا بما يقضيه الله ويقدره.

قال الشيخ ـ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه الله ـ في شرح هذه الأبيات ص ١٨٣ ـ ١٨٤: «يعني إذا أورد المورد علينا: أنه يجب الرضا بقضاء الله، ـ يعني والمعاصي من قضاء الله ـ فقد أجاب الشيخ ـ يعني شيخ الإسلام ـ بأربعة أجوبة، كل واحد منها كافٍ شافٍ، فكيف إذا اجتمعت؟

* **أحدها**: أن الذي أمرنا أن نرضى به: المصائب دون المعائب، فإذا أُصبنا بمرض أو فقر، أو نحوهما من حصول مكروه أو فقد محبوب فيجب علينا الصبر، واختلف في وجوب الرضا، والصحيح استحبابه؛ لأنه لم يثبت ورود الأمر به على وجه الوجوب؛ لتعذره على أكثر النفوس، لأن الصبر حبس النفس عن التسخط، واللسان عن الشكوى،

---

(١) في ج: لفعل.
(٢) في مجموع الفتاوى: (لمخلوقةٍ ليست كفعل الغريزةِ).
(٣) في عقود: فترضى، وفي ط: فيرضى.
(٤) في و: حقه.
(٥) في ط: ويسخط، وفي ج: وأسخط.
(٦) في الدرة البهية (ونسخط من وجه اكتساب بحيلة)، وكذا في ط، وعقود، و ج و و.

والأعضاء عن عملها بمقتضى السخط؛ من نتف الشعر، وشق الجيوب، وحثو التراب على الرؤوس، ونحوها، وذلك واجب مقدور.

أما الرضا الذي هو مع ذلك طمأنينةُ القلب عند المصيبة، وأن لا يكون فيه تمني أنها ما كانت ـ فهذا صعب جداً على أكثر الخلق؛ فلهذا لم يوجبه الله، ولا رسوله، وإنما هو من الدرجات العالية، وهو مأمور به أمرَ استحباب.

وأما الرضا بالذنوب والمعائب، فلم نؤمر بالرضا بها، ولم يأتِ نصٌّ صحيحٌ، أو ضعيفٌ في الأمر بها، فأين هذا من ذاك؟

* **الجواب الثاني**: ما قاله طائفة من أهل العلم: أن الله لم يرض لنا أن نَكْفُرَ، ونعصي؛ فعلينا أن نوافقَ ربَّنا في رضاه، وسخطه، قال ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [الزمر ٣٩].

فالدين: موافقة ربنا في كراهة الكفر، والفسوق، والعصيان، مع تركها، وموافقته في محبة الشكر والإيمان، والطاعة لنا مع فعلها.

* **الجواب الثالث**: أن القضاء غير المقضي، فنرضى بالقضاء؛ لأنه فعله ـ تعالى ـ وأما المقضي، الذي هو فعل العبد فينقسم إلى أقسام كثيرة: الإيمان، والطاعة علينا الرضا بها، والكفُر والمعصيةُ لا يحل لنا الرضا بها، بل علينا أن نكرهها، ونفعل الأسباب التي ترفعها من التوبة، والاستغفار والحسنات الماحية، وإقامة الحد والتعزير على من فعلها، والمباحاتُ مستويةُ الطرفين.

* **الجواب الرابع**: أن الشر والمعاصي تختلف إضافتها، فهي من الله خلقاً وتقديراً وتدبيراً، وهي من العبد فعلاً وتركاً، فحيث أضيفت إلى الله ـ قضاء وقدراً ـ نرضي بها من هذا الوجه، وحيث أُضيفت إلى العبد ـ نسخطها، ونسعى بإزالتها بحسب مقدورنا.

فهذه الأجوبة عن الأمر بالرضا بالقضاء قد اتضح أنها لا تدل على شيء من مطلوب المعترض».

١٠٨- ومعصيةُ العبدِ المكلفِ تركُه
لما أمر المولى وإن بمشيئةِ

يعني أن المعصية الصادرة من العبد المكلف تكون بتركه لما أمر الله به ورسوله، وقد تكون بفعله لما نهى عنه الله ورسوله؛ فهذه هي المعصية في الشرع، وهي منسوبة إلى العبد، وهو مؤاخذ بها وإن كانت داخلةُ في عموم قدر الله ومشيئته التي لا يخرج عنها شيء؛ فالله ـ عز وجل ـ شاءها قدراً وكوناً، ولم يردها ديناً وشرعا؛ لما له ـ عز وجل ـ من الحكمة، ولعلمه بأن العبد يفعلها باختياره، وعصيانهِ لربه؛ فلا حجة له بذلك.

١٠٩- فإن إله الخلقِ حقَّ مقالُه
بأن عبادي[1] في جحيم وجنةِ[2]

---

(١) في عقود ومجموع الفتاوى: «بأن العباد. . .» وفي أ: بأن البرايا.
(٢) في هـ: في نعيم وجنة.

١١٠- كما أنهم في هذه الدار هكـذا
بل البهم فـي الآلام ـ أيـضـاً ـ ونعـمـة

أي أنه ـ عز وجل ـ أخبر في محكم تنزيله أن فريقاً من عباده في الجنة، وفريقاً في السعير، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

وكما أن هذه حالهم في الآخرة من حيث السعادة والشقاء فكذلك هي حالهم في الدنيا، وفي البرزخ فمنهم الشقي، ومنهم السعيد.

بل إن البهائم في الدنيا منها ما هو منعَّم يرتع في المراعي، ومنها ما هو مريض، أو مصاب بأي مصيبة.

وكل ذلك جار على مقتضى الحكمة الإلهية البالغة، وله طرقه وأسبابه المتنوعة المفضية إلى مسبباتها.

قال الطوفي ـ رحمه الله ـ: «ووجه اتصال هذين البيتين باللذين قبلهما، وتقريره هو أن الله ـ تعالى ـ قد يأمر بالشيء، ويريد خلافه، فيقع المراد دون المأمور، ويعد العبد عاصياً؛ تحقيقاً لقوله السابق المقتضي: ﴿لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]»[١].

ولهذا قرر شيخ الإسلام هذا المقام بقوله:

١١١- وحكمتُه العليا اقتضت ما اقتضت من الـ
ـفروق بعـلـمٍ ثم أيدٍ ورحـمـةِ

(١) شرح جواب ابن تيمية ص٦٢.

قوله: «أيد» الأيْد القوة الشديدة.

والمعنى: أن حكمة الرب العليا اقتضت وجود الفروق بين العباد؛ فهذا عالم، وذاك جاهل، وهذا قوي، وذاك ضعيف، وهذا شقي، وهذا سعيد، وهذا هُمَامٌ، وذاك كسول، وهذا منعَّم، وذاك يعيش في بؤس وهكذا...

ثم إن حكمته اقتضت الفرق بين أهل الجنة وأهل النار، وبين أهل السعادة وأهل الشقاوة؛ لِعِلمٍ عَلِمه منهم، وقوةٍ اقتدر بها على الفرق بينهم، ورحمةٍ شمل بها أهل السعادة، وحُرِمها أهل الشقاوة.

١١٢- يسوق أولى التعذيب بالسبب الذي
يقدّره نحو العذاب[1] بعزةِ

١١٣- ويهدي أولي[2] التنعيم نحو نعيمهم
بأعمال صدق في رجاءٍ وخشيةِ

١١٤- وأمرُ إله الخلق بيَّن[3] ما به
يسوق أولي التنعيم نحو السعادةِ

١١٥- فمن كان من أهل السعادة أثَّرت
أوامرُه فيه بتيسير[4] صنعةِ

---

(١) في هـ: العتاب.

(٢) في ط: إلى.

(٣) في ط و أ و هـ: تبيين.

(٤) في هـ: بتدبير.

١١٦- ومن كان من أهل الشقاوة لم يُبَلْ[1]
بأمر ولا نهي بتيسير[2] شقوةِ

هذا بيان لقوله: وحكمته العليا اقتضت ما اقتضت من الفروق...

والمعنى أن الله ـ عز وجل ـ دعا إلى دار السلام، وبين طرقها الموصلة إليها، ووضح أن مرجع ذلك إلى تصديق الخبر، وامتثال الأمر، واجتناب النهي؛ فمن كان من أهل السعادة يسره الله لعمل أهل السعادة، وحبَّبَ إليه الإيمان، وزينه في قلبه، وكره إليه الكفر والفسوق والعصيان، وجعله من الراشدين؛ فسار بذلك إلى سعادته الأبدية.

ومن كان من أهل الشقاوة لم يبالِ بأمر، ولا نهي، بل كذَّب، وتولى واتبع غير سبيل المؤمنين من بعد ما تبين له الهدى؛ فَوُكِل إلى نفسه، ويُسِّر لعمل أهل الشقاوة؛ فاستحق العذاب.

وعلى رواية (لم ينل) بدلاً من (لم يبل) يكون المعنى أنه لا ينال الخير بسبب تركه المأمور به، وفعله المنهيَّ عنه، وذلك بتقدير الشقاء السابق...

١١٧- ولا مخرجٌ للعبد عما به قضى
ولكنه مختارُ حُسْنٍ وسوأة

---

(١) في عقود و هـ ومجموع الفتاوى: (لم ينل).

(٢) في ط و أ: بتقدير.

١١٨ فليس بمـجـبـورٍ عديـمٍ إرادةً[١]
ولـكــنــه شــاءٍ بــخــلــق الإرادة[٢]

قوله: «شاءٍ» اسم فاعل من شاء يشاء.

والمعنى: أن العبد في جميع ما ييسر له لا يخرج عن قضاء الله وقدره، ولا عن كونه مختاراً مريداً؛ فليس بالمجبور الذي لا إرادة له، وإنما هو شاءٍ مريدٌ بما أودعه الله من مشيئة يختار بها، وقدرة يفعل بها.

١١٩- ومن أعجب الأشياء خلق مشيئة
بها صار مختار الهـدى والـضـلالـة[٣]

المعنى: أن من أعجب الأشياء أنْ خَلَقَ الله للعبد مشيئة يختار بها ما يريد، فيختار بها الهدى إن كان من أهل السعادة، ويختار بها الشقاوة إن كان من أهلها.

والعبد هو العامل والكاسب والفاعل، وإليه ينسب العمل والكسب والفعل، من غير أن يجبره أحد، على اختيار الهدى، أو الضلالة.

١٢٠- فقولك: هل أختار تركاً لحكمه
كقولك: هل أختار ترك الـمـشـيـئـة[٤]

---

(١) في مجموع الفتاوى (عديم الإرادة)، وفي أ: أراده.

(٢) في ط: إرادة.

(٣) في مجموع الفتاوى (بالضلالة). . .

(٤) في مجموع الفتاوى: . . . لحكمة. . . كقولك: هل أختار ترك المشيئة.
وفي الدرة البهية: . . . لحكمه كقولك: هل أختار ترك مشيئتي، وفي ط: مشيئةِ.

وفي هذا البيت يشير شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ إلى ما قاله السائل في البيت الثامن من السؤال عندما قال:

وهل لي اختيار أن أخالفَ حُكْمَهُ
فبالله فاشفوا بالبراهين غلتي

فشيخ الإسلام يقول لهذا السائل: إن قولك: «إذا أراد الله الكفر مني، وشاءه، وحَكَم عليَّ بذلك فهل بإمكاني أن أخالف ما حكم به الله علي، وقضاه وقدره» مثل قولك: «هل بإمكاني أن أختار ترك المشيئة التي أودعها الله فيَّ، وجعلني أختار بها» فإيرادك أيها السائل كهذا سواء بسواء.

يعني أنك أنت الذي اخترت فعل المعاصي؛ فأنت تعرف من نفسك أنك لا تختار ولا تحب ترك ما تباشره من الكفر والإجرام.

بل تحب فعل ذلك بمحض إرادتك.

١٢١- وأختار[1] لا أختار فعل ضلالة
ولو نلت هذا الترك فزت بتوبةِ

يعني لو فرض وقدِّر أنك صادق في قولك: «إني أختار أن لا أختار الضلالة» وكان ذلك صادراً من صميم قلبك ـ لكان ذلك توبةً؛ لأن العبد إذا كانت له إرادة مصممة على فعل ما يحبه الله، وعلى ترك ما يكرهه ـ أقبل بهذه الإرادة إلى الخيرات، وانصرف عنه السوء، وكان توبة له من جميع الموبقات.

---

(١) في ط وعقود: وأختار أن لا آختار.

ولكن من وفق لذلك كان أبعد الناس عن الاحتجاج بالقدر.

١٢٢- وذا ممكن لكنه متوقف
على ما يشاء الله من ذي المشيئة[(١)]

قوله: «ذي المشيئة»: المقصود به العبد.

والمعنى أن الوصول إلى هذه الدرجة العالية من ترك الضلالة والإقبال على الهدى ـ ممكن في حق كل أحد.

ولكنه ـ في الوقت نفسه ـ يتوقف على مشيئة الله وإرادته، ومحض فضله، وعلى الأخذ بالأسباب التي نصبها الله ـ عز وجل ـ لنيل تلك الدرجة؛ فمن أناب إليه، وتضرع له هداه وشاء منه أن يفعل ما يحبه ويرضاه.

ولهذا فإن أنفع الدعاء أن تسأل الله إعانتك على عبادته، وهذا مقتضى قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين﴾ [الفاتحة: ٥].

وهذا ما أوصى به النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ حين قال: «**يا معاذ، والله إني لأحبك فلا تنسى أن تقول دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»[(٢)].

وفي هذا البيت إشارة إلى فرق لطيف بقوله: «على من يشاء الله من ذي المشيئة» وهذا الفرق هو أنه إن شاء الله أن يعين العبد على

(١) في أ: المشيَّة.

(١) رواه أحمد ٥/ ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٧٤، وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (١٣٠١) والحاكم ١/ ٢٧٣، وصححه، ووافقه الذهبي.

فعل ما يحبه ويرضاه، وشاء من عبده ذلك الفعل - حصل المطلوب، وفاز العبد بالمرغوب، واتفقت الإرادة الشرعية الدينيـة مـع الإرادة الكونية القدرية في حق العبد.

وإن لم يشأ الله إعانة العبد؛ لحكمة ربانية بقي العبد على ما اختاره لنفسه من الإقامة على مساخط الله.

١٢٣- فدونك فافهم ما به قد أُجِبْتَ مِنْ
مـعـانٍ إذا انـحـلـت بـفـهـم غـريـزة

قوله: «غريزة»: الغريزة هي الطبيعة المغروزة في النفوس.

أي خذ هذه الأجوبة لِما سألت عنه، وافهم ما قد أجبتك به؛ فهذه المعاني تحل بغريزة عقل، وهي شفاء لك، وجواب لسؤالك إن كان سؤال استرشاد، أو سؤال اعتراض وعناد.

١٢٤- أشارت إلى أصل يشير إلى الهدى
ولله رب الـخـلـق أكـمـل[1] مـدحـةِ

أي أن هذه الأجوبة المتنوعة تشير إلى هذا الأصل، وتوضح غامض هذه المسألة، وتحل عويصها، وتدل على الهدى في هذا الباب، وهو الانقياد، والتسليم، وترك الاعتراضِ والتنقيبِ؛ فلله المحامد والمدائح كلها على تيسيره، وإعانته.

---

(١) في هـ: أدوم.

١٢٥- وصلى إله الخلق جـل جـلالـه

على المصطفى المختار خير البـريـة[١]

وهكذا ختم الشيخ ـ رحمه الله ـ هذه الأبيات الجليلة في تلـك المسألة العظيمة بالصلاة على المبعوث رحمة للعالمين؛ فهو خير البرية، وأزكاها، والصلاةُ عليه أداءٌ لأقل القليل من شكره، ومحبته؛ إذ إن هذا التوفيق، وتلك الأجوبة بحر من بحور الأنوار التي صدرت من مشكاته ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ومعنى صلاة الله على النبي: ثناؤه عليه، وتعظيمه عند الملائكة.

ومعنى صلاتنا عليه: طلب ذلك من الله، أي طلب الزيادة، لا طلب أصل الصلاة.

وهذا هو تفسير التابعي الجليل أبي العالية ـ رحمه الله ـ وهو ما رجحه الحافظ بن حجر ـ رحمه الله ـ في الفتح ١١/ ١٦٠.

ومعنى قولنا «وسلم»: أي اكتب لمحمد في دعوته، وأمته، وذكره السلامة من كل نقص؛ فتزداد دعوته على مر الأيام علواً، وأمته تكاثراً، وذكره ارتفاعاً.

هذا ما قاله الفيروزبادي ـ رحمه الله ـ في كتابه: «الصِّلات والبشر في الصَّلاة على خير البشر»[٢].

---

(١) هذا البيت ساقط في جميع النسخ إلا في مجموع الفتاوى والعقود.

(٢) انظر كتاب: الصلاة على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ للشيخ عبدالمحسن العباد، ص ١٤ ـ ١٥.

وبهذا ينتهي شرح هذه القصيدة المباركة؛ فجزى الله شيخ الإسلام خير الجزاء، ونفع الأمة بعلومه، ورفعه في أعلى درجات الصديقين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

* * *



الفهـرس

الفصل الأول
دراسة عامة لباب القدر

الفصل الثاني
دراسة عامة للقصيدة التائية

شرح القصيدة التائية في القدر